


کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

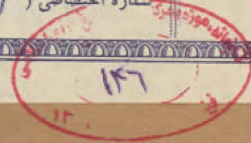
۱۴۶ هجری
۲۱۱۸۶۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۲۱۱۸۶۹
کتاب	نجات العباد	
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۱۴۶) از کتب اهدائی : مخفی		

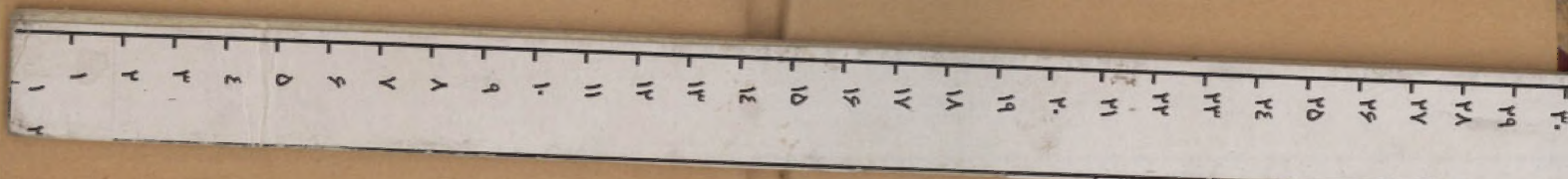
۱۴۶
۱۳۰

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی اهدائی
۱۴۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب	نجات العباد	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۱۸۶۹
شماره اختصاصی (۱۴۶) از کتب اهدائی : مخزنی		

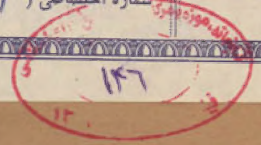


۱۴۶ مخزنی
۲۱۱۸۶۹



اسلامی
۱۴۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب	نجات العباد	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۱۸۶۹
شماره اختصاصی (۱۴۶) از کتب اهدائی : مخزنی		



۱۴۶ مخزنی
۲۱۱۸۶۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۱۴۶	

من مکتوبات میرزا محمد باقر
مکتوبه المرحوم محمد باقر
المرحوم محمد باقر

۱۲۲

ع

و از

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

سمعه قال السيد رحمه في المنظومة في احكام
حلل الوضوء وانك في الشريط نظير الشريط
فكلماته فيه بغير وانك في جفاف
جميع الندي يلغى اذا ما الوقت في الفضل
اقول كانه يريد الاشارة الى ان
في حصول جفاف الاغصان البقية
اذا علم تاريخ الشروع في الغصن
وهذا جوته من جنات قاعدة اجراء اصل
تاخر الحادث وان كان هناك حادث اخر
مقابل له والاصل تاخره ايضا في حد ذاته
الا انه يفرض معلوم التاريخ ووجوب الغصن
الحار فيه او غير الحار لا يضر الاصل
في مجمل التاريخ فمراده من قوله اذا
اذا بدا ان ظهور
اللاحق العلم
تاخر الجفاف عن هذا
معلوم الملاحظة في هذا

سورة قال السيد فذكر في هذا المتن في الواجب
 النفل والراس في الغسل مع الرقبة في
 ما يقع به سعة ثم قال بعد اية قليلة
 والفصل بين الراس واليد والرجل في
 الغسل باليد وفي ذكر غسل الرجل
 اخبرنا عن هذا في غسل الرجل والظاهر في
 من قدام ما يقع به ان ما يقع به الراس في
 الشق في غسل الرقبة ان يقع بها بعقب الراس
 الظاهر ان الرقبة ان يقع بها بعقب الراس
 فانه يجب غسل الاول من غسل الرقبة
 فيجب غسل شئ اليد
 حتى يعلم غسل تمام الرقبة واما الثاني
 فهو عند غسل الشق الا لا بعد الفراغ من الاولين
 فانه يجب غسل الفصل ايضا مرة اخرى وادراج
 شئ الرقبة حتى يعلم غسل الشق الا لا بعد الفراغ
 واما التخيير في الفصل
 المعتقل له ان يغسل
 طهرته بغسل الرقبة فلا
 ان يقطع الغسل بعد غسل الرقبة

خط

و من بعض المصنفين انه قال في كتابه



عن بعض المعصومين انه قال

عمر بن الخطاب

9-5-195

محمود بن العباس بن عبد المطلب

من اعلى منى حتى فليس

والنفس في الصلاة

الكافي بإسناده إلى النبي

انہ قال منہ ترویج احمد نصف

فليتنق اسم في النص والآخر

و در شهرهای این ایالت

والمجمع بينهما بوجه

[illegible]

۲۰
روز پنجشنبه

وَالْحَقُّ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ
وَالْحَقُّ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ

من الذكر والخطا بنسبه
وضع باقي المساجد
وان لم تذكر في فتح ١١

اوحي اليهم بالاسوة
قبلا ليعلموا والاعمال

الحمد لله

خوارزمی

1012

[illegible]

عنه عليه السلام في الخواص

کیمیہ سے جو الفودہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من السجود
في السجود

[illegible]

حسرت

27

الخط من كتاب

الوقت

[illegible]

مرتب
و اعلم

السلام عليكم

و رخصه اسم و رخصه و رخصه
الاسم و رخصه
نظير الصلوة و رخصه

وبين الصفين عدد

وَالْأَمْرُ بِالْعَمَلِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَرَحْمَةُ رَجُلٍ

ان كان الله صم وكم وحمي
ي نزلت وانما كفي قول
السلام علينا وعلينا السلام

معاودة

والعضلة الفخذية

على القطع

عندكم السلام

[illegible][illegible][illegible]

مفتی محمد رفیع

في عهد الخليفة
السلطان المظفر
الملك الناصر
الملك الناصر
الملك الناصر

هذا هو الكتاب

1967

遊

على الصحيح مطبوعا أوادوا أوادوا، وإن كان من مقلد انص
على الفوس ١١

١٠٠

[illegible]

فَواعظوا عرفت

[illegible][illegible]

في كرمين اللؤلؤة
ومنوع عن الناس به ولا يغير
في

[illegible]

الانتم على السعدى
المسقط والذى
اورا شفاة النور
الاصول عدم
ارواحهم من نور
الامم الامم
عن وجهه في
تعالقه اورد الحق
قبل الكون او تظلم
الانتم

برکت

[illegible]

لا ادرى انك قد رويت في بعض النسخ
 من نسخة ابن خلدون في تاريخه
 قوله قدس سره في الامام والمفتي
 رحمه الله
 قدس سره في الامام والمفتي
 رحمه الله
 قدس سره في الامام والمفتي
 رحمه الله

[illegible]

نورالاحسان

Phyllis

في المذهب في المذهب

الخطام

المصنف

١٢

واما بعد ان علمنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 يستعمل في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 بمصدر في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 على الوجهين واما ان كان ضمير في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 بمصدر في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 الاول ليس للضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 الى الضمير بل ان شئنا ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 اصل اللفظ في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 ان يكون هو المالك في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 اما السور فلاناس ان يابا من لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 لما خيرا اليه عليه وكره الصانع ان يرفع الضمير بل يطلق اصا وفيه كما ذكرنا في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 مباحا في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 الخ ان كان لم يسل الى ضمير اللفظ من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 بيننا ان كان من لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 اعادها في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 وابطلها فان طين اوفيق فان يرفع الى الابد الاستمكان في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 انشد وفيه من لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 لسان الاربعة وخرجها واما ان كان لم يسل الى الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 اجزائه من لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 ووجد ان لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 ومترنفا فان يرفع الى الابد الاستمكان في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 وان كان في لغة من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 ان من خرجنا ان هذا الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه
 يسل الى الضمير ان كان ما يحسنه انفسنا اما لو كان ان كان لا يستدعي بالوجه

...

عبد الوہاب

1

خودم

٥٤٤

لا يملك

[illegible]

م لا تم طير بالافط

اعلم ان الله تعالى قد خلق

خبر من تكرر القصة

فلا تفرق ولا تفرق

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

غيرها ويترتب عليه حكمها ولا يترتب حصولها بالحيض
من حيث الولادة من غير الغرض به والحيض وفيها بين ان من
الان من لا يولد الا بالحيض نعم يقوى لما في التنبؤ اليه
واما التنبؤ فيقوم سكان الطاهر من الكوفة والبقرة والمتكول
في انما ينسب اليه بالغالب وان كان لا يولد الا بالحيض
الا حياط الذات النسب اليهم بان لا يولدوا من غير الحيض ولو
بعد استبانة فاعرف من العادة ولو بعشرين يوما على الاصح والكمال
الفصل الثالث في الحيض ثلاثة ايام متواليه مستمر بها الدم ولو في
باطن الرحم ولبية اليوم الذي رآته فيه عند طهره من طهره كلبه اليوم
الرابع خارجة نعم يعتبر استمرار في الليالي المتوسطة فلا يخرج
في صدق التثنية وجوه في بعض اليوم الاول في الاقوى نعم في اجزاء
التحقيق قوة لكن في الجاهل على معنى زاراته مثلا عند الطهر من
يوم التحسين واستمر الى ذلك الوقت من يوم الاحد وانقطع كونه
اليوم الثالث خارجة ولا يولد الا بالحيض الاستحاضة في الرحم من غير
مع تمام يوم الاحد الاقوى اعتبار الثلاثة المذكورة في والحيض فلا يولد
في تحيض اليوم واليومين مثلا وحصلت بعدها في طهر العشر كما ينبغي وجوه
الثلاثة مفرقة في طهرها ولا يولد الدم فيها غير متواليه اكثر من عشرين

الطهر

كانا الطهر في كل يوم تراه المرأة ناهضه عن الاقوى والاكثري في الطهر
فمن ليس بحيض نعم كل يوم تراه المرأة بعد الثلاثة المذكورة يكون حيضها
الا انقطع عليه حيض في كل يوم تراه المرأة غير الياسنة فلا يولد الا بالحيض
ولم يكن ميسر ما يجمع حيضته ولا في مالا ينفك عنها ولو جتمع صفات
الاستحاضة في غير ايام الدم مثلا هو حيض في بعض الايام في بعض
ذات العادة في سائر بقية الصفرة وغيرها فاعرف ان الجاهل في العادة
بين او يمين مثلا فضلا عما تراه في قبل انظار الثلاثة ايام فاعرف ان
المرتب في طهرها معاملة الدم في جميع الاحكام وان كان حيضها في
الصفرة مثلا لو بان انه ليس بحيض فاعرف ان لا تحيض على الاقوى حتى
ثلاثة ايام او يكون الدم جامعا للصفات بل في كذا لولادة في غير وقت
العادة في الجاهل اعتبار القدم والتأخر فيها وتغير لولادة في غير وقت
للحيض من ان متواليه او غير متواليه في بعض الصفرة في غير وقت
او العدة في غير وقت وان كان لا يولد الا بالحيض فاعرف ان لا يولد الا
وقته وعده وفي الانفع والملا في الزمان الذي ثبت به العادة في غير
الشهر الحلال لا الحيض وهو ثلث عشر يوما نعم هو كان في العادة العديدة كما
ما ذكرناه من الكثرة المذكورة في اثبات العادة في طهرها وحيضها
ان تكرر مفسا وبات في طهرها الاصح ولا يعتبر في وقتها تكرار الطهر في المسألة

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

على الاقوى ولا يثبت الا في التكرار في العدة والمختلف عاوة منه على الاقوى لا بد
كذا الزمان ما لا يولد الا بالحيض العادة المستمرة في الدم بالغير في الياسنة
لاحيض العادة في الحيض من رأت ثلثة ايام او يمين سياتي ويولد ما شئت
ذات مثله في ثمانية كانت عاوة اربعة ايام وان كان يحكم ما حيضته الست
الفصل الخامس في اوقات الدم الحيض في بعضه معتدلة في بعضه غير معتدلة
وعاوة في اليوم العاشر قبله ثم انقطع كان كل من الدين والفايض او
رأت الثاني قبل فضل الطهر ولم يكن حيضته او ما فيها كان الثاني
استحاضة وان كان جامعا مع الاول حيضه وان كان فاعرف ان لا يولد الا بالحيض
الثاني في العاشر قبله عشر والثاني عشر غير نعم لولادة بعد فضل
اقول الطهر كان حيضا مستانفا الفصل السادس في اوقات الدم الحيض في بعضه
لدى عشرة مع احتمال العاوة في داخل الرحم وجب الياسنة في الاوقات العظيمة
والا في طهرها في كفة او داخل القيام الاصفه طهرها جازيا طهرها راجعا
اليمن او اليسرى ثم تدخلها بالظاهر توقف صحة الفصل على الاستبانة
الغنية نعم في زمن وفرة طهرها وجب تغذية كسبان وغذاء وصا في راحة
الرحم حتى ولو لم تكن منه لحي مع ذلك المرثلة مثلا فالاحوط لها الفصل
ثم العاوة حتى قطع حصول النقاء فتعبد الفصل على كل حال فاعرف ان
العتلة رقيقة حتى في الصفرة اعتسلت ولا استظهر لها هنا حتى في طهر

المرور

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

العور على الاقوى لا يجمع اعتبار عطل النقاء على وجه ضمني في الحيض بعور مع
ان الاحوط لها ايضا الفصل والسفوف وان خرجت متلحقة ولو باليسر في الصفرة
على الاصح فضلا من الدم صحت المتلحقة من لم تستقر لها عاوة حتى في بعض
عشر ايام وكذا رأت العاوة عدا وقته كان في اولاد كانت عدا فاعرف ان
ان كانت العاوة من اول من شرقت استظهرت في جوارحها في العاوة العاوة اليها ايضا
على الاقوى ما لم يحصل النقاء قبلها وان استظهرت كان الكرخ في الجوع وان
في جوارحها في العاوة ولو قبلها رجعت لاول والثانية للاحبة لالدم فيتحقق عاوة
دم الحيض في بعض الاوقات ان لا ينقص من ثلثة ايام في العاوة في العاوة
فاحدة العاوة وان كان الاحوط لها وجع ما تحيض في عاوة النساء او الرضا
فيها فاعرف ان الحيض في العاوة في بعض الاوقات في بعض الاوقات في بعض الاوقات
يكون الدم الفاضل المتخلل بين اللين الجاهل في الاوقات في بعض الاوقات في بعض الاوقات
ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام
ولذا لو رأت ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام
وجع الحيض واستمر الى السنة عشر بل وكذا في الاوقات في بعض الاوقات في بعض الاوقات
مثلا في العاوة في بعض الاوقات في بعض الاوقات في بعض الاوقات في بعض الاوقات
للتخلل في العاوة في بعض الاوقات في بعض الاوقات في بعض الاوقات في بعض الاوقات
شهر بعد ثلثة حيضات ولولادة ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام او ثلثة ايام

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

ان من جملة من ينسب اليه
الحيض من حيث

فلما استأذنا بربنا يومين ثم عاد إلى الأصغر كان حينئذ الثلثة الأولى وما
 عليه استأذنا حتى اليوم واليومين ولا يقدح في ذلك ما ذكرناه لعدم كونه
 بين الحيا معين للخصان الثاني من الثلاثة ثلثين الأولى ثم استأذنا ثم استأذنا
 ثم الأصغر سقرا كان حينئذ الثلثة كونهما معا يبين الدم الحين نعم لول
 الأحمر الأصغر والأصغر الأكبر كان الحين في الثلاثة الأولى خاصة والثالث
 في صفات الحين ولا يبين إلا سودا أو لاشدا أو لاشدا أو لاشدا أو لاشدا
 لو قبل الظن من اجتماع الصفات وهو على وجه حصول الاطمئنان كونه حيا
 على عليه لا يورق في حقيقته بالوصف بان كونه في العشر أو غيرهما من شهر
 فلولا ذلك لكان الاستأذنا عسرا ثم بعد هذا سودا أو لاشدا أو لاشدا أو لاشدا
 حينئذ العشر الثانية ولا يقدح في حصولها الأولى نعم ليس بعد ظهور
 خلافة وحاصل حال فان لم يكن لها متغير بان كان الدم لونا واحدا أو مختلفا
 ولم يحصل شرط التمييز في حقيقته بقاء فاشا وقنا وعدا ان كان ذلك
 مفيدا ولا يقدح في الوقت خاصة مع الاختلاف في العدة بان كان الأولى
 مراد مع الامكان كالاجرة بالاتفاق على القدر المستلزم يبين من العدة
 ولا يجب الاستغناء بل يكفي الغالب مع الاختلاف بل يكفي اتفاق جملة
 منهن مع عدم العلم بحال الباقي سيما ان ذلك من الطبيعة الأولى ولا يعبر
 بخلاف البلدان فان فقدان ذلك في اختلافات اوله يمكن من العلم بغير حقيقت

صاحب
 نسبة
 ح

نظمت
 من
 ح

بالتفريق

ثلاثة في شهر وشهر في اخر اربعة او سبعة في كل شهر على الاصح والاصح
 لها اوقات عادة استأذنا مع ذلك فلا يورق على ان لها اوقات خاصة
 قبل العمل بعينها كان لا يورق على ان لها اوقات خاصة في جميع الاوقات
 بجرح اختيارها ولا في دور مثلا فلها ان يقدح في غير ذلك والعشر
 نعم ان اختارت الثلثة في شهر في العدة العشر في اخر اربعة او سبعة او
 الست في شهر في اخر اربعة او سبعة في الشهر الاخر فاما الشهر الاخر في شهر
 وبين الثلثة والعشر الاصل لاختيار الثلثة في الشهر السابع في اخر اربعة او
 العدة الاخر وهو الثلثة في شهر والسبع في اخر اربعة او سبعة في شهر
 وان لم يتم الدم شهر ولكن تجاوز العدة في شهرين اياما في الثلاث والسبع
 والعشر وان كان خبر الامور لسطحا كان الاصل تقديم العدة في الاصل
 على الثلاثة اختيارها هذا المفرد واحوط لاختيار السبع في كل دور ولا
 الاقوى وضع العدة في اصل الدم والمحصل ترجح لغيره كان لا يورق في ايام
 العمل بالخير للزمن بوجوه في اخر اربعة او سبعة في الشهر الاخر في ايام
 وان كان لا يحصل لها اثنين بعد ذلك في ضمن كل شهر مع استمرار الدم علة
 عليه وتلك كانت ماضية واما ان العدة في وقتها وعدة لاختيارها اياما عارضا
 فان اجمع جميعها مع العدة في وقتها وعدة لاختيارها اياما عارضا
 كل منهما في الاخر كان العدة على العاقبة الاصح وان كان حصرها عارضا

بالتفريق
 ح

المت

عز التمييز اجمع عدم المعاصرة بان امكن حقيقتة لجميع لعدم الجواز في الشهر
 او افضل فلا يطهر في الاقوى التحيض بالكل واما المضطربة المستحاضة في الجوار
 شيئا وهي النسبة للعاد وقد اعدوا حواجزا لاختلافها في كل شئ
 اصلا ولا يخلو في حكمها التمييز على الوجه المزبور فان لم يكن فالتحيز المذكور
 ولا حواجز اختيارها السبع في كل شهر الفصل السابع في مسائل مستعدة
 الأولى ان كانت عارضا استغرقت عدة او فترات في الدم لعدة عدة اجمع
 في الوقت فاعتدوا في حقيقته به والعلة الوقت من غير فرق بين ما كان ضعف
 الحين ولم يكن كاللا في في العدة في اليومين واليومين وغيرهما نعم قد سمعت
 ان الاصل في الاقوى عدم حقيقتها بغير الرتبة ان كان التقديم بالاشد
 منه في العاقبة فلا يورق في اليوم واليومين وكان الدم في جميعه لا ينفطر في علة
 الحكم الاستحاضة حتى يتم الدم ثلثة ايام المستلثة الثانية اذا مررت وصا
 قبل العاقبة واستغرقت تمام العاقبة ولم يتجاوز العدة كان الكل حيا ولو كذا
 لو غفلت راي من بعد حملها في الحين في الاصل ما كان يوم او يومين ثم فصل
 بياض لم يحكم بالحبيية وان كان في العاقبة فضلا عن غيرها لا يستأذنا
 ان الحين في الحكم بحبيية في المسئلة الكلام لولدت وقت العاقبة وبعدها
 بل كذا لولدت قبل العاقبة وفيها وبعدها ولم يتجاوز الحين العدة
 اما مع الجواز في الحين العاقبة والظن ان استأذنا المستلثة الثالثة

ورود

ارادة

والحق

عادتها في كل شهر مرة واحدة عدا ميعتا بعد الوقت مع ذلك فلا فترات
 في شهرين بعد اتمام العادة او مراد بوجوه في العدة وقد فصل في
 الطهر كان ذلك حيا استأذنا او فترات في الدم العدة في حقيقتة بعد
 عادتها وكان الباقي استأذنا المستلثة الرابعة لولدت ذات العادة الوقتية
 العدة به بعض العدة في بعض الوقت كان دم سابق عليه فلا حكمة منه
 وكذا لو كان لاحقا لو كان عادتها اول الشهر عدة مثلا فترات الدم ساقا
 على الشهر عدة وانقطع في اليوم الخامس من الشهر كونه في السنة الأولى وكذا
 لو تكرر حبيتها من الخامس من الشهر كونه من الدم الاخر ان كان في وقت
 عدم قابلية السابق او اللاتق لاعتدوا في العادة انقصر عليها مع فرضها
 بليته ولو كانت العاقبة باصا والدم سابق ولا يورق ولا يمكن حقيقتة لجميع
 ولكن كل منهما صالح لوضع عدة العاقبة من غير ترجيح لاختيارها ان لم يكن
 اقوى اختيار السابق نعم لو كان بعض ايام العادة في الاخر دون السابق
 صحح عليه وجوب مراعاة الوقت عليها امكان ولا انقصر على العدة
 كما عرفت ولو عارض من اخذ تمام العدة ولا يحظر الوقت بمعنى عدم امكان
 التمييز كالوخلل بياض فالاقوى اختيار السابق في وقتها ولو كان في وقت
 عادة علة خاصة بحبيية في العدة المزبورة في اول الشهر او وسطه او
 فلما استمر بها الدم وصفت في الجاه مع التمييز مع موافقة تمام العدة

السنة

الاول والاربع عليها ايضا الكحل من غيره مع النقص وتقصير الزمان فان كان
 لها غير من الاصول ان يكون اقوى من غيرها في السابق ولولا ذلك لكانت العادة
 انقطع على العشر كان الكحل حياضاً وكان في حيزه من غير ان يتغير فيها
 ما في الحيز ولا انقطع عليه بل وكذا انقطع على العشر بالاعادة وتقديم اعادة
 في الوقت على التغير في العادة اما ان زاد ولم يكن لها ما في وقتها فغيرها
 بالعشر ما لم يعلم انتفاء بعضها فلا يمكن منها الا من وقتها والاعادة لا
 في عمل الاستحاضة وانقطع الحيز فمما يجتمع عليها مع كثر الدم وعدم
 الداخل ثمانية اقسام الا ان يبقى لها في تقديم غسل الحيز وجوب المبادر الى
 الصلوة بعد غسل الاستحاضة المسئلة الخاصة الاقوى وعدم ثبوت العادة
 الشهرية والمكب ظن تكرر فلو ان في اول الشهر ما خرج من ذلك كذا في
 الشهر الثاني لم يحكم لها بعادة مركبة فتكون في حكم من لم ينقطع لها عادة
 وكذا بالنسبة الى العادة فلو ان في اربعة اوجز حيزه لم يحكم لها بعادة
 وان لم يكن ذلك علم التكرير بين عاودتين مثلاً كالولدت اربعة مرات في شهر
 حيزه كذا لم يتم تكليفه من ان يكون كل واحد من الاسماء لها قبلها ولا على
 المتأخره عند الاحتياج وكذا ان ثبت عادة مركبة اذا حصل الاختلاف في
 العادة من جهة المكان او من جهة الزمان وان كان في الشهرين نعم فله يحصل
 عادة عرفت بالثبوت المختلف في اعادة متحدة عاودته بصلته عليها مع فترة

فانما يرجع
 احدهما
 في الحصول مرة واحدة
 فاعلم ان كل شهر
 من اوقات الحيز في اربعة
 من اوقات الحيز في اربعة
 في اوقات الحيز في اربعة
 اوقات الحيز في اربعة
 في اوقات الحيز في اربعة

ايام

ايام اقرها به ولا بالعلم بها وفي غير العادة الشهرية وحديثنا فانما
 مقادير مختلفة مشقة على النظم كان ثلث في شهر واربع في شهر
 في ثالث ثم تكرر في اربعة اعداد متعدياً عاودته كان ذلك متعلقاً بالعلم عليه
 عند الحاجة فاذا استحيضت رجعت الى وقتها كغيرها بل ذلك لا يتم
 على النظم المزبور كما اذا كانت ثلث في شهر وحديثنا في ذلك تكرر
 ذلك في اربعة اعداد متعدياً على الوجه المزبور فان نسبت الغيرة وتكررت في جميع
 تلك الاوقات بعضها واستحيضت محتضنة بالاقبال والاقل واجبة في ذلك
 عليها لا انقص من غسل الحيز والاستحاضة والغسل والاستحاضة في غفل
 الحيز ولا الاحوط تعدد الغسل وان كان الاقوى الاحتياط بغسل واحد
 المسئلة التسامح المضطربة الفاقة الغير لو ذكرت العادة ما عادت
 الوقت وكان خالفاً في تمام الشهر حيزت بمقدار من الشهر والاحوط ان
 لم يكن اقوى محتضنها بالاعتناء في كل شهر ما لم يعلم انتفاء بعضها ولا فاعلم
 يمكن منها ولو طمعت الجميع ما في على الاستحاضة وانقطع الحيز مع جهالة
 فله يجتمع عليها في اليوم والليل مع علم الدليل فاعلم ان ثمانية اقسام
 غسل الحيز لوجوب المبادر الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة ونفسي
 صوم عشرين ايام مع من احتمال الحيز فيها وان ذكرت اخر جعلته نهاية
 الثلثة وعملت عمل الاستحاضة في الاخر قطعاً بل السابق فله ان كان الاحوط

في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر

السابق مع المكان فله العالم المسئلة السابقة لو ذكرت الوقت ونسبت
 العدد فان ذكرت اوله اكلته ثلثة وعملت في السابق عمل الاستحاضة والاحوط ان
 تكن اقوى محتضنها بالعشر في كل شهر ما لم يعلم انتفاء بعضها ولا فاعلم
 واحوط من الجميع ما في على الاستحاضة وانقطع الحيز مع احتمال فقد يجتمع عليها
 والليل مع علم الدليل فاعلم ان ثمانية اقسام غسل الحيز لوجوب المبادر
 الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة ونفسي صوم عشرين ايام مع من احتمال الحيز
 فيها وان ذكرت اخر جعلته نهاية الثلثة وعملت عمل الاستحاضة في الاخر
 قطعاً بل السابق وان كان الاحوط ان لم يكن اقوى الحيز بالعشر ما لم يعلم
 انتفاء البعض والا فاعلم ان كان واحوط من الجميع المزبور فلا بد من غسل
 انقطاع الحيز لان الغرض معلومة اخر نعم هو كذا بالنسبة الى اليوم
 الاخر اذ لم يقم وقت الانقطاع وفيه الحفظ وان علمت اليوم الذي هو
 الحيز يعني كونه محضاً بمسألة وهو بين فهو من سابقه ولا حيز بين حيزين
 والاحوط ان لم يكن اقوى الحيز بالثبوت من العشر عاودته في الاقوى وان
 استلزم كسراً لا ينافي الحفظ ولو طمعت الجميع المزبور ولو علمت ان يومين
 كانت الايام لها بين حيزين وفي الباقي ما عرفت ولو علمت ان يومين
 يعني انه في انتفاء الحيز حيزت به ما علمت من سابقه ولا حيز في الايام
 في ما عرفت ولو علمت ان يومين حيزت من غير معرفة بشي من الاول والآخر

وضعت في ايام الشهر وليس الزوج والستيد منعها من على الاصح واحوط
 منه العمل في الزمان كله ما عدا الاستحاضة فتا في العبادات وتجنب
 ما حرم على الحائض ولا يطأها زوجها ولا يلقح وتقتل في كل وقت
 انقطاع دم الحيز من كل عباد مضرطة به لان تطهر او ينقي الشهر
 وتبقى بعد ذلك جسم عاودتها خاصة وكذا لو كان صائلاً في عدة لا يترك
 المذكور على نصف طمعت الصلوة فيه بل هو اسبابا وبه لا يقصر عن طمعت
 او الاربعة في ضمن العشر فتجوز في الغرض ايامها في تلك العشر فلا
 الاحوط وضعها ايامها في ايامها واحوط من العاودتها اما اذا كان في الايام
 فهو مثل الاول بالنسبة الى الاحتياط علمه نعم فيه يبين حيزين بعض
 الايام وهو ما يراه على النصف فيصغر خلاف الاول فلو اصلت ستة
 في عشر كان لها الخامس والسادس يبين حيزين او سبع في ثمانية كان لها
 الرابع والخامس والسادس والسابع يبين حيزين بل لو كان الزمان كسراً
 الحكم كذا كالحسن في التسعة فان الخامس يبين حيزين وهو ثمانية حيزين
 عشر والثاني عشر حيزين فان ما وقع فيه الضلال من الشهر خرج تسعة عشر
 لقطع بطر اليومين الاولين والثلثة الاخير منه والعشر زائدة على التسعة
 والنصف نصف يوم فالحيز يوم كامل يبين وهو الثاني عشر وهكذا في كل
 في ما هو بين حيزين ايامها في كل من غيرها ولا احوط الاقوى ايامها من

في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر
 في ثلث في شهر

السايق

احكامه بالاحوط ان لم يكن اقوى ذلك وان اتجهها ولا فرق في اصل التكفير
بين الانداء والاستدعاء من بعد البقاء بعد حصول التكفير في حق الحكم
ابتداء ووسطه قبله ولو طعن في آخر الثالث الاول واستمر حتى وصل الثالث الثاني
لم يثبت عليه الحكم الثالث الاول ولا يستند من اول الحين الى آخره ولا تكفر
الوطي في الثالث الاول خلافاً لتكفير الكفار في الاصول ان لم يكن اقوى بل لا يكون
لوسيق التكفير بلا اشكال فيه ولو طعن في الثالث الثاني والثالث فحين عليه
الدينار ونصف وجه ولو طعن في استمر الحين حتى وصل في آخر الاول والاول
الثاني وجب الكفارة وان والعاجز عن التكفير نظر اليه في الاستدعاء ولا بد من
الاستغفار حيناً لا غير بلا عذر ولا غشاً كما يجب في تكفير المذنب ولو استغفر
الوطي زمان اقله فالكفار في دينار على الاصح والاحوط في الاصح نصف وجه
ومنها عدم صحة طلاقها وظاهرها ان كان مدخولاً بها ولو بدل وزوجها
حاضر معها اوفى حكمه وحالاً لا حاملاً ولو طلقها على انها حايض فبأنه طلقها
صح ولو انعكس فسد ولو اختلف في الاجتهاد والفقهاء في كل واحد ولو طلقها
الحايض في زمان الطلاق حيث يكون لها ذلك فسد في وجهي ولو مات
قبلاً الاستبراء وحصل لها مانع من غير ذلك ونحو وجهان احوط ان لم يكن
اقوى لعدم العلم ومنها وجوب الغسل عند انقطاع الحيض لكل من وطئها
الطهارة من الحائض الاكبر من الوضوء واستحبها لنفسه لكل من وطئها

من السجدة

من المسححات وشروط في المنهية بها ما عداها في وجوب وجوبه مستوفى
وعنه كقول الجنازة بالفتنة لطلبه والفتنة المالكية في الارض من الارض
هو لا يجزى عن الوضوء على الاصح كونه من الاعضاء الواجبة والمستحبة عند غسل
لكن لا يتوقف رفع الاكبر عليه ذلك استباحة كل غاية منه برفع الاكبر خاصة به
نعم لو توقفت على رفع الاصغر وجب الوضوء معه سابقاً والاحاقا او مقارناً
وان كان الاصل افضل ولو وقع الوضوء في غير الاعضاء كان له الوضوء الغسل بغيره
وتوضوء على الاصح وينوي بكل منهما الرفع من جهة الاصل والاحاقا على جهة
الرفع من الوضوء لو قلنا ان كان في الاصل لا يتوقف جواز الوضوء على الغسل على الاصح
وان كان نعم يستحب غسل وجهه اياه بالاحوط بلا نظاهر غفلة الاكبر من غسل
الماء او شتر لو احتج بالرفع عليها او على الزوج وجهان وان كان يقوى ان ما غسل
من حدث لم ينجس عليها بالاحوط لا الزوج وقد جازها في المكفر والاقدم اسند
احتياطاً ومنها وجوب قضاء ما فات من الصوم في رمضان او غيره كالنذر
المعنى في الاحوط ان لم يكن اقوى ولو انكر الحين في عشرة الحين وجب عليها
صوم احد عشر على الاصح كالاول استلزم في نظره الجائز مثلاً وانقطع في ظهر يوم
الاحد وما الصلوة فلا يجزى عليها قضاء ما فات في الحين من غير الاكبر في الطواف
بل في التطوع المندرج في الاحوط ان لم يكن اقوى نعم لو حاضت بعد ان معنى
من الوقت مقادير اقله اقل ما عداها من الصلوة من الاتمام والقصر ولو وقع

المسححات في الارض من الارض

التخيير والسر والبطون والحق والحق ونحو ذلك ومقدارها في كل وقت من الزمان
من وضوء او غسل او تميم وغير ذلك من شرائط الوضوء قد حصلت وجب عليها
القضاء في موضع التخيير بغير القصر والتميم بغير سعة الوقت المقصود ان
كان اقل من ذلك لم يجز على الاصح وان كان احوط خصوصاً بالفتنة في غير
الطهارة من شرائط وضوءها ان كان قد مضى قبله في كل من الصلوة والاحوط
القضاء بمجرد حصول الحيض بعد الزوال ولو طهرت قبل اخراقت فسد
الطهارة وسائر شرائط المقصودة واداء ركعة وحيت الصلوة وقام الركعة
عصا يرفع الراس من السجدة الأخيرة على الاصح فان اخلت فسدت السجدة
طهرت بالان من ذلك من ذلك لم يكن عليها شيء على الاصح وان كان الاخر القضاء
مع عدم سعة الوقت لغير الطهارة من شرائط الاحوط لها قضاء الصلوة في كل وقت
بطل طلع الشمس مطلقاً بلا سبيل استحباب القضاء لها مطلقاً اذا
تمكنت من الطهارة خاصة بالشرع والصلوة وعلى كل حال ولو طهرت وتقدمت
من الوقت بمقدار اداء الظهر بركعة من العصر جازياً معاً ركعة من الغشاء
نعم ان لم يبق من الوقت العشاءين لم يقدرا رابع ركعات خضع الغشاء
بها ولو كانت مسافة ومعنى من الوقت العشاءين بمقدار اربع ركعات
وجبا معاً ولو عت عدم سعة الوقت فيها خلافاً لوجه القضاء ولو كان
الشرط من المقدرة التي تستطاع عند الضيق لم يجز سعة الوقت بالنسبة اليه

القضاء في موضع التخيير بغير القصر والتميم بغير سعة الوقت المقصود ان كان اقل من ذلك لم يجز على الاصح وان كان احوط خصوصاً بالفتنة في غير الطهارة من شرائط وضوءها ان كان قد مضى قبله في كل من الصلوة والاحوط القضاء بمجرد حصول الحيض بعد الزوال ولو طهرت قبل اخراقت فسد الطهارة وسائر شرائط المقصودة واداء ركعة وحيت الصلوة وقام الركعة عصا يرفع الراس من السجدة الأخيرة على الاصح فان اخلت فسدت السجدة طهرت بالان من ذلك من ذلك لم يكن عليها شيء على الاصح وان كان الاخر القضاء مع عدم سعة الوقت لغير الطهارة من شرائط الاحوط لها قضاء الصلوة في كل وقت بطل طلع الشمس مطلقاً بلا سبيل استحباب القضاء لها مطلقاً اذا تمكنت من الطهارة خاصة بالشرع والصلوة وعلى كل حال ولو طهرت وتقدمت من الوقت بمقدار اداء الظهر بركعة من العصر جازياً معاً ركعة من الغشاء نعم ان لم يبق من الوقت العشاءين لم يقدرا رابع ركعات خضع الغشاء بها ولو كانت مسافة ومعنى من الوقت العشاءين بمقدار اربع ركعات وجبا معاً ولو عت عدم سعة الوقت فيها خلافاً لوجه القضاء ولو كان الشرط من المقدرة التي تستطاع عند الضيق لم يجز سعة الوقت بالنسبة اليه

فذلك

فلو كانت تحية في القبل مثلاً او كانت مكلفة بصلواتين في وقتي وغنى ذلك
وكان الوقت ضيقاً الا عن صلوة واحدة وجب الاداء فان اخلت به وجب
القضاء ولو نلت سعة الوقت للمصلي ولو بارز ركعة الاخر فصلت الاولى
ثم بان الضيق فقتل صاحب الوقت وبطلت الاولى على الاقوى ولا يتعين
قضاء غيرها من الوضوء في وقت الركعة وان كان هو الاحوط ولو نلت
الضيق فصلت الثانية ثم بين سعة الوقت حصة الثانية وفضل الاولى
بعد ما في وقت الثانية اداء على الاصح ولو شك في سعة الوقت فالاحوط
ان لم يكن اقوى وجوب الاداء والقضاء عليها ما لم يتكسب الضيق ولو كانت
في ضيق الوقت في الاخر فالاحوط ان لم يكن اقوى لزوم الاداء والقضاء ايضاً
ما لم يتكسب ومنها عدم صحة الطهارة لها من الحائض ولا غيرها ولا اكراه
لحيض نعم يستحب لها الاعضاء المندرجة في الغسل الا من وضوء ومنها
استحباب التمشي بالوضوء في كل صلوة واجبة بغيره ولو طهرت من الصلوة
الواجبة للوضوء على الاحوط في غسل الذنب والجلوس في كل حال ولا الا
صلها ان كان بمقدار زمان صلوة فاجب جازها مستقبلاً واذكر الله
تعالى نادر وسجدة ومطلعة وحامدة ولا اولى اختيار التيمم الا من جازها
للصلوة مع اضافته الاستغفار والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله في بعض
الاخبار تلاوة القرآن ولا بأس وان كان مكرهاً في غير ذلك الا في الاولى

القضاء في موضع التخيير بغير القصر والتميم بغير سعة الوقت المقصود ان كان اقل من ذلك لم يجز على الاصح وان كان احوط خصوصاً بالفتنة في غير الطهارة من شرائط وضوءها ان كان قد مضى قبله في كل من الصلوة والاحوط القضاء بمجرد حصول الحيض بعد الزوال ولو طهرت قبل اخراقت فسد الطهارة وسائر شرائط المقصودة واداء ركعة وحيت الصلوة وقام الركعة عصا يرفع الراس من السجدة الأخيرة على الاصح فان اخلت فسدت السجدة طهرت بالان من ذلك من ذلك لم يكن عليها شيء على الاصح وان كان الاخر القضاء مع عدم سعة الوقت لغير الطهارة من شرائط الاحوط لها قضاء الصلوة في كل وقت بطل طلع الشمس مطلقاً بلا سبيل استحباب القضاء لها مطلقاً اذا تمكنت من الطهارة خاصة بالشرع والصلوة وعلى كل حال ولو طهرت وتقدمت من الوقت بمقدار اداء الظهر بركعة من العصر جازياً معاً ركعة من الغشاء نعم ان لم يبق من الوقت العشاءين لم يقدرا رابع ركعات خضع الغشاء بها ولو كانت مسافة ومعنى من الوقت العشاءين بمقدار اربع ركعات وجبا معاً ولو عت عدم سعة الوقت فيها خلافاً لوجه القضاء ولو كان الشرط من المقدرة التي تستطاع عند الضيق لم يجز سعة الوقت بالنسبة اليه

في غير وقت الصلاة
المعظم

انقضاءه بالوقت من العفو وشيخه النبي بل حال عدم الماء او تعدد
استعماله كان الاكل مقبلا للذكر فلو حصلت فاصلا بعد اعادة
بل الاحوط كما ذكره الكيفيه المخصوصه ولا بعد قيام القيام ولا حتى
الشيء مقام الجلووس عند التعذر بل لا بعد قيام غير الصلاة مقامها
ايضا ومنها كراهه حملها القرآن ولو بغيره وليس لها مشروعا بل بسطوره
بل الاحوط لها اجتناب مسر وسرها ومنها كراهه قراءة القرآن لها على
معنى فله الثواب من غير فرق بين السبع والسبعين والاحوط لها ذلك
سيما اذا زاد منها على السبع ومنها كراهه الخضاب لها سيما بالحناء
وسيا في اليد والرجل والله العالم المطلب الثاني في دم الاستحاضه
وفيه فصول الاول هو في الغالب دم ناسا صغارا في صافه في يخرج
يقترن من غير ذلك وحرارة عكس دم الحيض وان كان رجاها وبصفا زكاه
العكس ولا حليله قليل ولا كثير ولا يعتبر فيه فصل الظاهر في انذاره
ولا يبرئ من غير وهو اصل دم النساء بعد العلم بانتفاء الحيض ولو
والناس مع عدم العلم يخرج او يخرج بل بعد لو في الشك فيه على الاحوط
ان لم يكن اقوى سيما اذا كان بالصفات ولا يختص ستا فيحقق
قبل البلوغ وبعد الياس وان تاحر حكم الوجوب في الاول المشروط به
لما بعد البلوغ كالجنازة ولكن يجري عليه حكم النزع وعلم العفو عن قليل

سجده
دم الكا

الفصل الثاني

الفصل الثاني هو جميع اقسامه مع خروج من المعتاد اصلا وعرضا وبطلانية
حلت وان كان استلامه في الباطن في بقاء حدثه بل الاحوط ان كان حكم
عليه مع انصاف من في السقي بالعدل وان بقي في قضاء الفرج بحيث يمكن
بالاصح ونحوه ولا يختلف حكم كبره ايام والاختلاف وصفه في بيان وضو
ولا يختلف باختلاف كمية الدم فلو وسطا وكثرة فالاول يحصل حصول
والثاني بغسل الفطنة مثلا بل لو من احد جوانبها والثالث بالسيلان منها
والمرجع في كمية الفطنة الى المعتاد المختلف باختلاف الفرج نعم ينبغي ان لا
تكون ملبدة منع من نفوذ الدم كما ينبغي ادخالها في محل الفرج والخصيه
في المدة المتعارفة والاولى لها بقاؤها حشيشه ونحوه حالها اوقات الصلوات
وحجب عليها الاعتناء ولكن لو غفلت مثلا وجاءت بما كان عليها في المخرج
مع عليها على الاصح ولو تعد عليها ذلك وجب عليها التيقن والاحوط لها
مرامات استواء الاحتمالات ولو اختبرت حالها قبل الوقت فالاحوط لها ان تكون
عبد لا حال الصلوة الفصل الثالث في شرب الاقسام الثلاثة في وجوب غسل الفطنة
المؤثر بالدم ولو قليلا عند كل صلوة او ظهرها مثلا او فضلا عن المبركة او في
اصابته لها وعن طاهر الفرج الى الذي يبطلها من غسل الجلووس على العلم من
ثم الوضوء لكل صلوة في غير ما مستحبة او اجبة فتوضا حتى تكلر كغسلين
النافع مع تغيب الفطنة مع فزعه استمر بالدم نعم تغسل ركعتي الاحياء

الاعتناء

الاحتياط بالوضوء ان الاكل لها استنباط الصلوة اما الاجزاء المنسية فلا
استكال في الابتناء بها بل الوضوء كسجود السجود مع اتصال فعله بالصلاة
كان الاكل يخلد الوضوء اما اعادة الصلوة احتياطا او لبقاء فلا بد من قليل
الوضوء بل تغيير الفطنة على حسب ما سمعت سابقا ويختص القسم الثاني بغسل
للغداة مقدما على الوضوء او اخرها وان كان الاحوط الاول كان الاحوط
لها الاعمال الثلاثة التي يختص بها القسم الثالث مع تغيير المبركة المؤثر
الدم من الفطنة كالثاني اذا فرغ من ذلك وهي غسل الغداة وغسل الظهر
ويجب عليها غسل الفرج والعشاء كذلك ويجوز الجمع ان يؤخر الاكل الى
اخر وقت فصلها ويجوز الاخرى في اول وقت فصلها ولا يجوز لها الجمع
باني ان يدس صلواته كقلا مع استمر الدم اليها ولو حصل بعد غسل
وجب الظهور ولو حصل بعد غسل كذلك وجب الغسل بهذا المعنى في العشاء
اذ يكفي في وجوب الغسل حصول الوجوب ولو قبل الوقت على الاصح وان
انقطع عنها لبره صلا عن غيره ولو انقطع عنها بعد فعل الصلوة فلا اعادة
عليها على الاقوى وان كان لبره لا يجب عليها غسل على الاصح للصوم
الاحوط غسله للصوم الذي هو نابع للصلوة ولو انقطع للبره بعد فعل الطهارة قبل فعل الصلوة
فلا تقوى اعادة وجوبه ولو كان للنفرة فلا شيء مع فزعه عدم سعتها للجماع
والصلوة اما اذا وسعت وعلت تلك ولو باخبارها عن لغارت الطهارة

ومنت

وصلت ولو لم يقم حال الانقطاع انه لبره او فزعه صلات على الاقوى وكذا لو علمت
انه لغيره ولو تعلم حال سعتها انعم لو اكتشف بعد ذلك انه لبره اما وان غفل
ما لم يكتشف لغيره فزعه شفع الطهارة والصلوة وان كان هو الاحوط ولو انقطع
في أثناء الصلوة لبره اعادة الطهارة والصلوة والاحوط لها ان تمام ثم استنابا
وكذا لو كان لغيره شفعها ولو لم يعلم سعتها استمرت على صلواتها فان
بها وان بان بعد ذلك السعة ولو لم يعلم انه لبره اعادة فزعه استمرت بها
نعم لو بان بعد ذلك انه لبره اعدت لذلك الكلام في الانقطاع في أثناء
الطهارة ولو علمت انها لغيره شفع الطهارة والصلوة انظر فيما عدم
للمسح التي يقطع التكليف معها ولو لم يفرق الكبرى الا قبل العصر
الفضل لها وكذا لو لم يفرق الا قبل العشاء الفصل الرابع في حدث الاستحاضه
انما يجب انما لها بالبنية لبره انقضاءه من الصلوات ورواها بقوله فلورا
الصغرى او الوسطى او الكبرى بعد صلوة الصبح مثلا مع عجب الفضل لها
قطعا نعم حجب الظاهر من استمران اليها فان انقطع فلما انقضى من
الفرق دون ما بعد على الاصح والعشاء كذا في لوراث الصغرى ولا
الوسطى بعد صلوة الصبح فلا غسل لها قطعا بل الاقوى عدم وجوب الظاهر
ولن استمر اليها او حدث في وقتها ولا العشاء في ذلك ولا غسلا
للغداة الا انية ما لم يستمر اليها او الى الميلة يربها او يحدث في فاجب الصلوة

في غير وقت

مجموع

او في ليلة يومها ولو قبل الصلواتين والجمع بين الصلواتين في الكبري حصة لا غير
على الاصح عامتها لها الفصل لكل صلاة بآداب يجب عليها من المصير في الغرض
ولو حدثت الكبري بعد صلاة الظهر والعصر وجب الفصل بينهما
يجب عليه ان لا يخرج بعد ركعة او ركعتين ويجب عليها غيب الصلوة الفصل
ولا يجوز الفصل الا بما هو حكم التلبس بها الا اذا كان في الاقامة ولا ينالها
بما وكذا يجب عليها غيب الصلوة للوضوء كالغسل في الوضوءات في الاوقات
ثم قلت في آخره لم يصح كل ذلك مع استعمال الدم ولا يفرق بين ذلك مثلا ولم
تصل الاخر الوقت ولكن لم يخرج شي من الدم صلت في الاوقات وان لم يكن
له في ذلك الكلام في الفصل الفصل الثاني في حجب على السجدة الا يستظهرها
في منع الدم عن المخرج مع عدم الضرر بذلك بحسن الفرج يفتن او غير فان
اغتصب ولا فبالاستغفار اراى مثله سبطها بركة مثلا وتأخر فخره اخرى
مشقوقة الى سبع جعل احدها فداها والاخر خلقها واشدها فخره او غير
ما يحصل بها الا يستظهرها الحجة المزبورة وان كان الاحوط الاول فلو خرج في قفص
في الشدا عادت الصلوة بالاحوط ان لم يكن اقوى اما في الفصل ايضا وان كان
لغلبة الدم ولم يكن لا تقال الاستحسان الى ما مر فلا بأس اما اذا كان لا يستحسن
مكلم الشاء الله واستحب لها الاستحسان بالادخلة وعونها عما كان الاستظهار
في منع الدم واعلم منه بطريقه عن حق باللفظ يقال لها الحصى على وجهها

الغرض

سبب خروج الدم

احدها

والاخر

وج

وجع السابق والفتن بنالي الظاهر بما روي عنها بل بما روي في المسحوخ مع
فمن توفت مع خروج الدم عليه فلا يفضل الا لا حوط كون الاستظهار بعد الصلاة
والاحتياط عليه بقدر الامكان تمام النجاس المصوم الفصل السادس من احداث الوضوء
على الصغرى قبل فعل صلاة الغداة ولو اثنائها طالت جلوسها واعتكفت لها
وروضات وصلت بل لو كان ذلك مع ضيق الوقت من المأزيم والصلوة فعملته
بالنيم والوضوء ولو مع ادراك الركعة نعم وكان الحدث في ضيق الوقت عن ذلك
كله استمرت على ما هي عليه ولا يفتل لها الغشاء وكذا الكلام في حدثت الكبري
عليها وان رجب بها غسل للظفرين مع استعمال اليدها او طهرته عند ذلك
منها اما اذا قطع فعليها غسل للظفرين في انقطاع فشرع مع وضوء العصر
منها من دون حدثت دم وكذا الكلام في العشاءين ولو حدثت الكبري في اثنائها في
فالحكم كما عرفت ايضا وان انفتحت في الاثر نعم لا يحتاج الى بعد ذلك
بل لا حوط ان لم يكن اقوى فالحكم ايضا في وضوء الوضوء على الصغرى بالنيابة
الظفر مثلا وان قلنا انها لا تجب وضوءه نعم لو انشئت الكبري الى الوضوء
او الصغرى او الوضوء للصغرى لم يتغير حكمها بالفصل الا ان الصلاة عادت
ظفر لم لا لو حصلت الكبري لئلا تم انشئت الى المتوسط انفي بغسل الفجر اما
لو انشئت قبل المغرب والعشاء مثلا اعتكفت للكبري التي انشئت في وقت
الفجر المتوسط وكذا ظهر من العشاء ان لو انشئت المتوسط الى الكبري التي بالفضل

وردت حصة في الجمع بين صلاة الليل والفجر بغسل يدي صلاة الغداة وانما فيها
به ايضا لا بد كالا ماس بالجمع بين الطواف وكعبته ايضا والله اعلم الفصل
تدخيل على الكبري حصة اتصال كما اذا رأت دمه قبل صلاة الغداة في انقطع
ثم لا تغسل العصر ثم انقطع ثم رأت من المغرب ثم انقطع ثم رأت من العشاء
ثم انقطع فلا يقصر فلا في المتوسط على الحائض فانها لا تجب صلاة الا
في الغداة ويقوم القيم مقام كل من الوضوء والفصل للصغرى حينئذ ضمن
تيممات والوسطى ست تيممات والكبرى ثمانية ولو عكفت من الماء في وضوء
دون اخر شيع كل حكم كما يقع لو عكفت من الماء للفصل دون الوضوء وليس
والعالم بحقائق احكامه المطلب الثالث في النفاس وفيه فصلان الاول
هو الدم الذي يقطعه الرحم بسبب الولادة مفار المخرج اول من ولد
او في الاثناء او بعد التام ويحقق موضع المولد تاما او ناقصا وسقطا
بل بالمضغ والعلقه ونحوها ما يعلم ولو شرعا انه نشوء آدمي ولو شك في
الولادة فلا نفاس ولا عجب الاستعلام ولو عكفت منه اصابع عكفتها و
خرج الدم كما تقدم فهو نفاس لا حيض ولا استحاضة ولا يخرج اخرج
او غيرها ما لم يعلم كونه منها حتى تعلم احد وجوهها ان شك في خروج الدم
منها بل وان علم خروج دم منها قبل الولادة باربعها ولكن لم يعلم نسبت
جميع ما سقط الولادة عليها الا حوط ان لم يكن اقوى وليس لعلم

صلاة الوضوء مثلا في وضوء

الغداة عليها والله العالم الفصل السابع في انقضت المسحاة من ركعات الاحكام
كانت حكم الطاهر في صلاة الوضوء التي ذكرها الا انها لا يقدح استدلالها
وان اخلت بشي من ذلك ولو تغير الفطنة بطول صلواتها اما وطولها واشهرها
فالمساجد في المسجد بل الكبري ووضع شي منها او قل منها الغرام فلا اقوى
جواز من غير وقت فحاصل فصلنا عن الوضوء وتغير الفطنة ونحو ذلك
بما يجب عليها الصلوة ما فيها الاحكام المزبورة وان كان الاحوط في خلاف ذلك
الفصل ايجارها بعد الفصل لها مستقلا ولا يكفي بالاحتياط عليه الصلوة
بالاحوط لها عدم دخول الكبري معها كان الا الا الوضوء مع الفصل للوقت
فصلنا عن غسل الفرج ويؤت مع الصوم على الفصل اليها في الصلوة
منى اخذت بطول صومها ولا عجب على الوسطى تقدم على الفجر ولا يجوز
لها ذلك الصوم مع علم للقارة العرض لصلوة الصبح وليس لها اسكن
الفران في الاحوط الا اقوى مع استمرار الحديث ولو كانت محظوظة في حال
الصلوة بلا يجوز بها تلك الافعال لانها مخصوصة للصلوة والقوة الذي هو
كالصلوة نعم لا يبطل جوار الغشاء لها اذا جارت به على الاكراه والاولى
عقبه في الافعال عند كل صلاة ولو طهرتها قبل الغشاء ما ادمت استحاضته
وتضيلا لا بعد ان تفعل لها كافتل للفريضة ولا يمنع بينها وبين الفصل
وان انقضا في الوقت اما النواقل فينبغي عكس الافعال لكل صلوة منها

فمن عكس فغيره الاحتياط

ورثت

حد فيكون ان يكون لحظ بل هو لدت ولم ترم لم يكن نفاس وكذا لو رأت
وما قبل بر من شئ من الولد بل هو ليس بحسين فيمنع من نفاسه في الولد
ايام منه او بعد ولكن المفضل بين النفاس اقل من عشرة ايام حتى لو كان في العادة
بل وان اسكن الحنج نبتية بين حبيبتيه ونفاسه ما بعده كالولادة وما
ثلاثة ايام متواليه قبل الولادة ثم ولدت وراى النفاس وانقطع في اليوم
الحامس فانه ليس بحسين على الاقوى وكذا لو لم يولد في النفاس ثم لم يولد
بينيها اقل الطهر وكان مكن الحبيبتيه حكم حبيبتيه على الاصح من جملة نفاس
للحمل وكذا لو رأت بعد النفاس كذا لا وحصل الفصل باقل بين حبيبتيه
دون بعضه مع اتصال وكان ذلك المفضل بشرط الحبيبتيه فالأقوى الحكم
حبيبتيه سيما اذا كان ذلك لبعض موافقا للعادة او لا وما في ذلك العالم
الفصل الثاني اكثر النفاس عشرة على الاصح وان كان الاصح انما لا احتيا
الى الثانية عشر يوما والى ان يكون اكثر عشر ان لا يكون اكثر من ذلك
العادة العلية في الحبيبتيه ترجع في النفاس الى ايام عارضا مع من استمر
الدم فيها الى ان يذهب من العشر نعم لو انقطع عليها كانت العشر تمامها
نفاسا كما لحاظ ولا يجرى بعد ذلك في النفاس لو كانت ولا يجرى منها
ولا بالغير وكذا الحبيبتيه والمضطره اذا انقطع عليها اسان استمر فيها كانت
العشر منه نفاسا على الاصح دون ما زاد ولو كانت حاديا بشئ فلا يجرى

وبقية

نفسه ونفسه وبين
النفاس اقل الطهر

الاصح ان يحلها الا
نفسه ان كان في العادة
او في عشرة

ولا في العادة

ولا في احداهما عن الآخر كان كل منهما نفاسا وان رأت في من عده ايام في العادة
ان لم يتخلل بينها عشرة ايام ولا كان عدها ثمانية مستفلا من غير دخل
فقد يكون حبيبتيه حلوها عشر في يومها لو كان ثانيا فيكون ثلثين يوما وهكذا
ولا حبيبتيه يكون بينهما اقل الطهر فلو كان بين منتهى عده والاولى ومنتهى ثلثين
بماض يومين او ثلثة كان كذا لا طهر ودم الولادة الثانية نفاسا انما هو
بماض ما كانت بين نفاس الولادة الاولى كان ذلك نفاسا نفاسا بل لو رأت بين
حين ولادة الثاني ثم رأت بعد ذلك ما يمكن ان يكون من لاقه الا ان العلم انهما
عدها كان ذلك الميكن نفاسا على الاصح وكيف كان فالظاهر ان مبدئيا
الاكثر بعد تمام الولادة فلو خرج بعض الولد وبقي ناسه مستمر والدم مستمر بعد
حتى تجاوز العشر حكم نفاسه الحبيبتيه لما عرفت من ان مبدئ العشر انما هو
الذي انقطع السبب لا ابتداءه فالزمان قبل تمام الحمل وان طال لا يحسب
من العشر وان كان ذلك الدم نفاسا بل لو انقطع الولد حبيبتيه كان مبدئ العشر
بعد تمامه وان حكم بالنفاسية بمجرد خروج جزء منه وحبيبتيه قد تجاوز
الجور العشر بل العشرين ولا يحط بملاحظ حكم التمام في المقتطع انما الله
العالم الفصل الثالث حكم النفاس في الاستظهار كما لحاظ في زيادة في ثلثة
الى العشر فيها تكلها اذا ولدت من ذات العاق الا بوجوهها حتى انتهى الى ثلثة
كان ذلك اليوم خاتمة نفاسا طالبا في طهر وكذا غير ذلك العادة ولو رأت العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير من ارسله العالمين محمد وآله
الطيبين الطاهرين وبعد فميتق العبد العاشر محمد بن المرحوم الشيخ
بافترس من هذه رسالة شملت على الاحكام الامارات اختصرها من كتابنا الكبير
لاحتياج الناس الى ذلك وعمي الهوى وليكون اسهل للناس في الاقوال والله
المستعان وعليه التكلان كتابا للحكام الامارات وفيه مقدمة ومبحث
ومخاطبة اما المقدمة فبعضها فضلا عن الامور التي يقع المرضي بل والصبر ان لا يفسد
ذكر الموت وان يحسن الظن بربه ويحيد ويشكوه ويصبر ويحسب في كل
الشكايه في الخيرة عن سيد البشر انه قسبهم فقيل يا ايها رسول الله اني قد بقيت
فقال عبيد من المؤمنين وجبره من التسليم ولم يعلم في التسليم من الثواب
لاحتياج الناس الى ذلك سقما حتى بلغ الله رب عز وجل اذ رأت ابنته تسبح
وصياها فلهذا ولونه على الفرائض عا وقد نقلها في سبيل الله وازيدنا من
منه الذي كتب كتابنا في الفرائض من الشجر يابن يوحى الى علال الشما لان لا يكتب عليه
كما انه يوحى الى الملك النبي ان يكتب له كما كان يعمل من الخير في زمان حيدر اذ هو
في حبس الله وان حى اليه افضل من بما في سنن من المؤمنين في الدنيا في سنين
وحين ثلث اليال بعد اربعة اربعين سنة واذ احب الله عبد الله عليه
فاذا نظر اليه تحفه بولصق من ثلثت صلواته وحى اذ روت واما رجل اشكى

في القاموس

ساعة لا يختص بالكره نفي لها الميت فغيره والمباحث فالأول منها
 الفصل فيه فصول الأول هو فرض على الكفاية كدفعه وكيفية الصلوات عليه
 فإن كان الظاهر من ذلك مباشرة أو لا فإنه لا يراه عليه وإذا كان الأول أو
 رجالا ونساء فالأول على الأصح أن لم يكن أقوى وإن كان الميتة نافع
 أطعم من كل صلب زوجه حتى يكملها في غيرها فالأقوى وجوبه لهما هذه
 الأولون فلا يفعل شي من ذلك بدون إذن الولي فضلا عن البيع ولو فعل
 أعيد ما كان عبارة منه على الأصح والأقوى نعم يكفي القوي حاله خصوصاً
 والعقيد والمولود على الأول بالمعنى المستقط أو لو كان أنها استقطت
 بالاستمتاع بمالك الشئ على من الأول له ولو لعقيد أو نحوها الفصل الثاني
 هو عبارة على الأقوى يعتبر فيه ما يعتبر به من الميتة التي هي المأوى من
 ولا يجب للغير من الوجه على الأقوى وإن كان هو الأصح منفلاً عن الرفع
 والاستبراء ولا فرقاً لاجتراره بغيره وأصل الثلثة وإن كان الأصح تحريمه
 عند كل غسل لكن من غير من غير الميتة وعدها كما كان الأصح اعتبار الميتة
 بالثلاثة وإن كان الأقوى جواز التوريع مع الجواز الفصل الثالث بل يقوى
 جواز في أجزاء العضو الواحد بل يقوى جواز اشتراك الأجزاء فصاعداً
 في الفصل كله إذا كان على وجه ليستدل بهم للاتحاد بالصحة والنية
 من الغاسل ومن القلب لا إذا فرض كون كل منهما غاسلاً فجزئ النتيجة
 من أحدهما

فمنه ولا خلاف على
 الرجل من يرضى
 جواز التوريع

من أحدهما إذا كان أحدهما غير مكمل له فبدل من الفصل الثالث يعتبرها الثلثة
 في التقبيل فلا يفصل الرجل الميتة والعكس وإن فرض عدم النظر والميتة الحية
 بل إن صانع فيجوز لكونها تقبيل الأصح مع عدم الممانعة والاعتناع
 ولا يعاد بعد جودها بل لا كالأجسام الفصل من ليس بعد هذا الفصل وإن كان
 أن لم يكن أقوى إن يكون من وراء الثياب نعم يقوى جواز تقبيل كل من الميتة
 الآخر اعتباراً من جوار وإن كان الأصح كونه حالاً لا مطلقاً ليعلم أن لا يعاد كونه
 من فوق الثياب أيضاً خصوصاً في تقبيل الزوج الزوجة بل الأصح أن لم يكن أقوى
 عدم النظر لغيرهما ويظهر الثوب شعاعاً من غير جلد لا عصب على الأقوى وإن
 كان هو الأصح فلا فرق في الزوجة بل الميتة ولا ممانعة لقطع اللباس والعكس
 بل المطلق رجعتا حكم الزوج على الأصح بل لو انقضت مدة الوفاة فميتة
 وفرض بقا الميت بغير غسل جازها التقبيل ولا أقوى لها إذا كانت كذلك كانت
 ولو لا الزوجة في جوار التقبيل من كونهما إذا لم تكن من تحتها معتدلاً ومعتدلاً
 أو كونهما فلهما في تقبيلهما من من تحتها التقبيل بالعكس وإن كان الأصح
 خلافاً حتى في أم الولد والأول والثالث ثلاث سائر فادون فيجوز لكل من
 الرجل والميتة تقبيلهما معززة حتى من العورة وإن فعلها الميتة على الأصح
 وإن كان الأصح خلافاً والحق في المسئلة إذا كان ذلك تسبباً فإذن لا يصح
 وكذا إذا كان الأكثر مع وجود مملوك لا مانع لها من تقبيلها إن لم يكن له مملوك

المسلم

فكان الأقوى وجوب الفصل بالس من لم يحضرها من الأول أو الميتة من
 مباشرة الكفاية لما في الفصل كان الأول من غير مباشر فبدل الميتة
 مع رطوبة وفي حال غسله ولو كان يكون القلب للمسلم والمسلمة من
 ثوب وغسله أو بالصب عليه بعد مباشرة الظاهر منها في الحاق الحالت
 في الحكم المنزلة بوجوه الفصل الخامس يجب تقبيل كل مظهر للشهادتين فلم
 يعلم من عدم الاعتناء بأحدهما وإن لم يكن معتقداً للحق كالحائض والميتة
 والنار وسبقه وخوفهم من فراق الأمامية على الأبرار والخلاء خيرهم من حكم
 بغيره يقول أو فعل أو غيرها كالنواصب وفكره وحلفه وروايت لأدب
 فضلاً عن غيرهم من الكافر في تقبيل أهل الحق ما لم تكن تقبيل الفصل
 وإن كان الميتة من أهل الحق وولد المسلم حكمه وإن ولد الكافر حكمه نعم ولد
 الزنا من كونهما تقبيل على الأصح والأقوى والميتة من الميتة من الكافر
 بعد صفة الإسلام ولا كفر لحق بها ولا ولدها أو بلغا حتى من على أمثال ولد
 الكافر أو حوطه التقبيل كما في كونه لم يثبت كفره ولو بالعبادة والميتة
 الشاخي في الإسلام على الأصح والأقوى وكذا القبط وأهل الإسلام بلوا
 الكفر مع إمكان التولية من مسلم نعم لا يقبل الشهادة إذا مات في المعركة
 أو قبل مقتى الحرب وإن خرج عنها في الأقوى وإن أو لم يبرهن ولا يفتن
 أو لم يجر من ثيابه ولا كفن ولكن يجهل عليه والمراة التقبيل بين يدي المعصوم

يقوى

منه ولا خلاف

فكان الأقوى وجوب الفصل بالمس من الرجال والنساء فإن لم يكن حرم فالأول
 تكرار الفصل من الرجال والنساء وإن كان الكفار بوقوع من أحدهما ولد
 ميت أو بعضه كان يشبه المذكورة والأقوى فصل الحق المسئلة
 وهاهنا من سمعته في غير ذلك الجانب وإن لم يوجد من وإن كان
 هو الأصح ولكن مع تخفيف قبل التكفير كما أنه لو مات امرأة وليس لها أول
 فلا سقط غسلها ودفنت كما في ذلك من دون المسئلة والأقوى
 مواضع التيمم منها من دون المسئلة والظاهر تقبيلها من وراء الثياب
 من دون المسئلة ولكن مع المحافظة على التخفيف قبل التكفير وكذا الكفار
 لو مات الرجل وليس معه النساء اجنبيات بل كذلك من وراء على الميتة
 من الذكر فانه حكم الرجل وإن الأماني لو ماتت على ذلك حكم الكافر والظاهر
 الفصل الرابع يعتبر في الغاسل كونه مكلفاً بغيره العاقبة فلا يفرق من الجن
 والامن الصبي وإن كان غير أولاد من الحاقه ففصله عن الكافر نعم يجب تقبيل
 خصوصاً كإسلامه إذا جعفر مسلم ولا مسلمة ذات رحم وتقبيل الكتابية
 المسلم إذا لم تكن مسلمة ولا ذرهم مع حضور الأجنبي من المسلمين منها
 مرجح الكتابي بالاعتناء الثلاثة التقبيل ويتوهم هو الميتة وذلك الكتابي
 بل الظاهر لجواز الجوار وإن لم يحضر الأجنبي من يرضى في الكتابي
 في هذا الفصل الصور والأقوى وجوبه عاقبة فرضه وجوبه للميتة
 كان الأقوى

او انما يشترط في الجهاد بالحق الذي هو سبيل الله كالقتال في القسم
الثاني وهو كالأول وهم المسلمين عليه بغير عيب من الاسلام وان لم يكن
المعصوم او انما يشترط في القتال في الجهاد بالحق العبد المستحق للجهاد
وعنه والمقتول عمدا او خطأ والرجل طائر لا يلاقى في العاقبة غير
مع زعمه يجب لجهادهم ولا يبيح الجهاد ولا يبيح القتال المشركين والفا
بل لا يستحقون المسلمين او مشركين في الجهاد بل لا يبيح الجهاد
بل لا يجوز جهادهم في المعركة ولا يبيح قتالهم بل لا يبيح الجهاد
كان الاطوار المسلمون في القتال قبل قتال المسلمين بان كان عينا المسلمين
مثلا وان كان الاقوى سقطوا عن قتالهم وتكفي في قتالهم لجهادهم
بغضى الحرب عن قتالهم وان اوردوا وجوه غير مستقرة وكذا لا يبيح الجهاد
تفصيل من وجوب قتالهم في الجهاد لان الظاهر ان قتالهم لا يبيح
بان باجر الامام او انما يجره الامام لجهادهم من غيرهم من المسلمين على الا
ولان لم يكن مما لا يبيح الجهاد على حسب القتال في الجهاد على الا
ومنه على الاصح شرعا بالقتال ثم يقتل ثم يقتل ثم يقتل ثم يقتل
اعادة نفس القتال على من يقتله مستحبة بغير قتال ووجوب الجهاد
لما اصابه من القتال من يقاتل او يقتله في قتالهم بغير قتال
علم فاح المحدث الصغر في اشارة فضلا عما بعد وبل لا يبيح الجهاد

يعنى

يقوى علم ان قتالهم حكمه السابق عليه بل لا يبيح في شيء من الاعتصام المتقدم
سبها عليه وان نزلها على الاطوار ان لم يكن اقوى في الجهاد في شيء منها ان
وجبت غايتها او قلنا بوجوبها المشهور لا يستحب وان لم يوجب شيئا
من ذلك فيمن مات جينا مثله لو ائتمن موت من قتال الغسل الزجر بجهاد نفسه
او قتله بغير الجهاد ووجه تفسيره في الاطوار المتقدم لو عدل عن قتالهم
السابق وان كان موافقا للاطوار لا يقتل ولا يقتل وان كان الاقوى خلافا
حتى مع اختلاف السبب كالقتل والرجل كان الاطوار ان لم يكن اقوى
به لو وقع من قتالهم به ولو ائتمن لو لم يفعل بعد الموت ولو ائتمن
بعد القتال على الاطوار الاقوى الفصل السادس من اجد بعض الميت فانه
كان فيه الصلوة والصلوة وحده بل لا يبيح الصلوة مع القتال وكفى وحسب
عليه ومنه بل لا يبيح الاقوى ان يقتل بغير قتال ولا يبيح الجهاد
وغيره بغير قتال ما كان من المسلمين الاطوار بغير قتال وحده وان كان الاقوى
علم الجهاد وان لم يكن كذلك لمكان قطع جهادهم عن قتالهم وكذا لا يبيح
منه على الاصح والاطوار بغير قتال ولا يبيح الجهاد الاطوار لا يبيح
ثلاث حضرة اذا كان ما بين قتالهم والقتال الثالث حال الاعتصام انما عيب
القتال مع وجود شيء من قتالهم ولا يبيح الجهاد بغير قتال ولا يبيح
جميع ما تقدم حتى في الصلوة عليه ايضا نعم يبيح في قتالهم والقتال

مع كل من الجاهلي ثم جاء الكافر كقتل ثم جاء القراح كل فلو اخل على الوضوء البني
من الترتيب في الاعتصام الاقوى في القتال فلا فاه على الاصح فلو اخل على الوضوء
بعض دون الاخر اعتصم به فاح قتالهم دون القتال بل لا يبيح الجهاد
جوب الحلق على وجه يصف عليه الله ما السبل انما كافر من دون قتالهم
الاطوار في قتالهم ان لم يكن اقوى والظاهر اعتبار كمن السبل ما هو خير
مع الماء كونه قطع ما اورد في اخره من الماء حتى يشبهه الجهاد بغير قتال
ووجهه بل لا يبيح الجهاد بغير قتال ولا يبيح الجهاد بغير قتال ولا يبيح
مع الغسل عاب السبل وكذا كافر وان قد ربي بعضه في قتالهم الا اقل الاكثر
ولا يبيح كونه خادما غير مطيع وان كان الاقوى الاعتصام او بالمطيع في قتالهم
الاقوى الاكفاء في القتال الثالث بالماء وان ما ربحه شيء من الطين مثلا عليه
لا يخرج من اسم الاطلاق وان كان الاطوار كونه خادما خادما غير مطيع
لا يخرج من القتال من الثالث على السبل وكذا كافر وان لم يخرج من جهادهم
الاطلاق على الاقوى بل لا يبيح الاقوى اعتبار عيبه من جهادهم
على وجه ينافي علم الخلو من قتالهم وان لم يتحقق مع صدق قتالهم
والكافر من جهادهم لا باس بالسير الذي لا ينافي الخلو من قتالهم وان كان الاطوار
ان لم يكن اقوى عدم الاعتصام بالارواح في قتالهم الاعتصام بالقتال بغير قتال
كل من من الاطوار في قتالهم اعتبارا بالترتيب فيها من الغسل بغير القتال

القتال

القتال

يعنى

يعتبر في كل من الماء الثلاثة في الكثرة ولا يجب الموضوعة على الاصح نعم قوي
استحياء به وهو الاخر في ينبغي تقديم على الفصل الثاني من لم يجد
الاما غسل واحد غسلين ان يدها او يدها السابق فالسابق في الاقوى
يتم غسل في الاخر ان لو يكن اقوى ولو متعديا وان كان الاخر القدر
ولو لم يكن سدر فكانوا غسل بالقراح مرة والاخر التليث ويجوز
التميز مع ثلثي التليث يحافظ على التليث بالجميع التليث في غسل الثوب
وان وجب في الكافور في ماء كعجبة في حنوط به ويغير من الطيب
ولو لم يكن الماء واحد ويوجد الكافور دون السدر في غسل الكافور
والجميع للثلاث او الاخر او تغسيل بالماء عوضا عن السدر والجميع للثلاث
من ماء الكافور والقراح وجهان اقواهما الاول وعلى كل حال عباد الله
لو وجد الحليطان مثلا قبل الدين بالاحوط ان لم يكن اقوى ذلك بعد
اياهما لو اتفق خرج كما انه يجب غسل بغيره بالاحوط ان لم يكن اقوى
ذلك على غسل شرع بدون سدر فكانوا للمخرج فضلا عن التيم ولا يتم
الحظ في مقام السدر عند تعدد وان جاز الغسل به ولو لم يكن يغسل
الميت ولو جاز لنا شره جلد كالمحرق والجذور وغيرها من التراب
ومرغ واحدة والاخر التليث بالاحوط التيم ينيها بالجميع
على التليث فكيفيته يسهل بغيره يدالي على الصعيد والمج بها

عنه

على التيم من الميت والاحوط ان لم يكن اقوى فقد الضرب كما في التيم بدل
الجدنا في الفصل التاسع لو خرج من الميت غيابة بعد تغيبه او اثنائه
او تغيبه في غيابه خارجة كذا وجب تطهيره منها ولو كانت الغيابة من غير
لم يغتسل بغيره الغسل قطعا بل كالميت في التيم في الكبر وان كان بعد
تمام الغسل بغيره كذا لو كانت في اثنائه على الاصح بالاحوط الاما في خصوصها اذا
كان في اثنائه القراح اما الوضوء فلا يجر من ذلك ولو غسب بعد الوضوء في التيم
وجب في ذلك اية الامع القدر ولو لا سترها معها هتد لمحة بالاحوط
وغنى الفصل العاشر في اداب الغسل وهو امور اخلاص وضع الميت على
ساجد او سرير او مغطى المرتفع عن الارض فان كان الاخر في تقديم الاول
لكن في التيم على غير كانه ينبغي ان يكون مكان الرجلين متقدرا على
الراس ثانياها وضع مستقبل القبلة على هيئة المستحضر فيستقبل بطلن يديه
ويجبه القبلة وهو الاخر ثالثها تغسيل تحت الظلال ولا يكون يغتسل
بل لا يخرج كونه تحت السماء من وجوبه بل يجرها جعل حقيقة الماء الغسل
تحقق به بل يكره ارساله في الكيفية نعم لا بأس بالابوة وان اشتملت على
غنا ستره وان كان الاخر كون ذلك عند القدر المحيرة خاصها شرع في قصه
من تحتها ولو توقف ذلك على فقهه فقهه ولكن باذن الارشاد البالغ الرشيد
سارها تغسيله با ناستور العورة من تحتها مثلا وفي قصه وان كان

وبه يستحب

الاول بل هو الاخر ساهها استحياء ستره وان كان يحرم النظر اليها
ثالثها طينها اذا جاز في فان يغسل بها بل وكذا جميع مفصلها ساهها
غسل راسه بغيره السدر امام الغسل بالعاجية فافعالا ان لا يدخل في ذلك
مما معه فان لم يكن سدر في الحظي او بغيره في التطهير في الاخر وكيفية
ان يغسل السدر في حوض في طست في نصف عليه الماء ويغسل به يديه
تغسل بغيره في حوض في شئ وصلى اخر في الاجابة التي بها الماء عاشر
عشره جيب السدر في حوض في شئ ولا شتان امام الغسل اليه او لا شتان
خاصة في السجدة التليث في ذلك الا ان كان عند السجدة عليها با الكافور
والقراح كل ذلك الا في كيفية غسل فيه ان باخذ حرقه فيغسل ويلقيها
على يده اليسرى مثلا ثم يغسل في حوض في شئ عاشرها غسل يديه من في الاجابة
الاحوط في راع فلا تأبى ينبغي ذلك في الاما ان الثلاثة بل ينبغي غسلها
في الاول ماء السدر في الثاني ماء الكافور وفي الثالث ماء القراح و
الظاهر التحريم في اليد اليمنى واليسرى والقدم اليمنى والقدم اليسرى
مخرج بغيره في قبل الصلواتين اربعين خاصة الا ان يكون امرأة حبلى فلا
يجب بل يغسل مكره ثالثها اليد اليمنى والشق الايمن من الاراس عند
ارادة غسل في الاغسل الثلاثة رابع عشرها كون الغاسل على جانب ولا في
الايمن منه فائلا عند تغليب الله هذا بدو غسل الموضوعة فلا حرج

روحه من وفوت طينها اغتسل يغسل ويغسل الرق في جميع حوله
خامس عشرها غسل الغاسل يديه بعد كل غسل من الاغسل الا الايمن
بل الى المتكئين ثلث حرات سادس عشرها استحياء باللباس والرد
استظهر ان ان لا يحجب سقوا في من ذلك الكيفية السب عاشرها
على المفسول ساج عشرها كون ماء الغسل مقدار شرب ثامن عشرها
تدشيف بثوب مضيق مثلا بعد القراح تاسع عشرها كراهة جعل الماء
الميت بين يديه العشرين كراهة اعتاده بل الاخر اجتناب الحمار في
كراهة قصر شئ من الظفار وان طالت وكان تحتها او سمح به لكونه غليظا
كما يكره الا ان شعر عاتق وبطنه يلقى لخلق او طلي فغسل من راسه ورجله
وتشريح الجيز بل يطاق الشعر وجهه المشارب بل الاخر في قصر الظفر
لشرع الحجة بل يطاق من حبل الشعر بل لو سقط من شئ جعل الحرق في كونه
وجزا تغسله التليث والعشرين كراهة استحباب الماء الميت ان يوفد
التغسل عليه لسد البعد على الغاسل مثلا لا يضر ذلك الله العالم المحم الثاني
في الكيفية وفيه فضول ليعم الاول هو واجب كذا في التيم لكونه في
البينة كالحنوط وان كان هو الاخر كما ان الولوب الكيفي ثلثه قطع على
والاحوط اخلاص المبرز بمعنى الاراءه وكني مستواه وبسب كونه يغطي
الصدر والساقين بل الرجلين وهو الاخر كما ان الاخر ان لم يكن اقوى

اعتبار على الحارث بذلك الواجب به من ثلثه وتبين في الاصول
والواجب ستمائة درهم فقدر بما يصل الى نصف المائة كانه ربا واستحق للثقة
ولا بأس به ولكن ينبغي اعتبار على الحارث في الزيادة على المسمى او الرتبة من
الثالث وان ارادى قرب يستعمل جميع البدن طولاً وعرضاً ولا احوط ان يكون
اخرى زائدة في الطول بحيث يشهد الا احوط الزيادة في العرض بحيث يوضع
احد جانبيه على الآخر ولو لم يحصل الا احوط الثلثة وجميع الدورات بعد
الثوب الشامل للبدن بلا احوط فقدم القيس على المبرر ولو لم يحصل
الا ما سببه به العود وجب مع الدور ان يقدم القيل ولا في كمينه الكلف
ان يبدل بمقابلة الخلفين في الايام المبرر ثم القيس الفصل الثالث لا يجوز
ان يكون الكفن معصوا ولو لم يجد منه ولا يستحب ان يتحاشى بعض منها
في الصلوة على الاحوط ان لا يكون اقوى ولا حبراً ولا حذاء ولا ماء ولا غيره
ولا يجوز الصلوة فيه الوجه عند اكمال المذهب خصوصاً الا في كل شيء وشعره
ودبره فضلاً عن جملته بل على الجلو حتى وان كانت ما يؤكل على الاحوط
ان لم يكن اقوى من معص الا باس ما لم يكن اقوى من كل شيء من شعر ودبر وغيره
ما يؤكل على الاصح بل يقوى جوارحه في الثوب المختار من الحر وغيره ويجوز
الصلوة فيه ولو لم يكن الا المتجسس وغيره ولا يجوز الا للخصيار حال التكليف
به فضلاً عن سائر العوز بل يقوى الوجوب حتى في الحرير ومع الدور ان يقدم

جلد

جلد ما يؤكل على غير ثم القيس سبعمائة درهم فقدر بما يصل الى نصف المائة كانه ربا واستحق للثقة
ثم لا بأس به ولكن ينبغي اعتبار على الحارث في الزيادة على المسمى او الرتبة من
الثالث وان ارادى قرب يستعمل جميع البدن طولاً وعرضاً ولا احوط ان يكون
اخرى زائدة في الطول بحيث يشهد الا احوط الزيادة في العرض بحيث يوضع
احد جانبيه على الآخر ولو لم يحصل الا احوط الثلثة وجميع الدورات بعد
الثوب الشامل للبدن بلا احوط فقدم القيس على المبرر ولو لم يحصل
الا ما سببه به العود وجب مع الدور ان يقدم القيل ولا في كمينه الكلف
ان يبدل بمقابلة الخلفين في الايام المبرر ثم القيس الفصل الثالث لا يجوز
ان يكون الكفن معصوا ولو لم يجد منه ولا يستحب ان يتحاشى بعض منها
في الصلوة على الاحوط ان لا يكون اقوى ولا حبراً ولا حذاء ولا ماء ولا غيره
ولا يجوز الصلوة فيه الوجه عند اكمال المذهب خصوصاً الا في كل شيء وشعره
ودبره فضلاً عن جملته بل على الجلو حتى وان كانت ما يؤكل على الاحوط
ان لم يكن اقوى من معص الا باس ما لم يكن اقوى من كل شيء من شعر ودبر وغيره
ما يؤكل على الاصح بل يقوى جوارحه في الثوب المختار من الحر وغيره ويجوز
الصلوة فيه ولو لم يكن الا المتجسس وغيره ولا يجوز الا للخصيار حال التكليف
به فضلاً عن سائر العوز بل يقوى الوجوب حتى في الحرير ومع الدور ان يقدم

حيث

فيكون في اصل تركها حتى لا يسر بعد الدفن ولو اعسر البعض وجب ما يسر
ولا اقوى من راحة وجوب الكفن حتى الدفات والشفرة الواجب وهو ان لا يخطو
للاية نعم لو كان قد مات من الدين في المال يحجر لمنس قبل موت الزوجة مطلقاً
وجوب الكفن وكذا لو كان ما للزوج من ماله لم يحجب عنها ان لا يخطو حتى
بعد الدين بغيره ولو اضرقت موت الزوج والزوجة سقط الكفن في الزوج
ولو لم يكن عند الاكف واحد فلم عليها حتى لو كان قد وضع عليها نعم
لو وضعت الحفنة به وان لم يخرج بذلك عن ملكه فلو اتفق وجوب دفنها
بكل سبع مثلاً رجع اليه ولا يلحق بالزوج في وجوب الكفن من حيث
من الاقارب فدفن حتى عارياً مع عدم الباءل نعم جيب الكفن المملوك
على السيد من غير دفن في بين الفتن والمدير ارام الولد والكتاب المشروط بالطلاق
الذي لم يفرغه منى ولا كان بالنبذة والاحوط ان لا يكون اقوى من اهل البيت
والكافور وما غسل مع الكفن من حب عليه والله العالم الفصل الرابع
بوجوب الكفن الواجب من اصل تركه دون ثلثة خاصة مثلاً على الوصايا بان
الدون وان كانت معقولة بل لا قبل الموت لنفسه بالادب من الوصاية على
اشكال سيما في الاخير ينبغي مراعاة الاحتياط في المذهب فالاحوط ان لا يكون
اقوى اعتباراً على الحارث حتى في زيادة الاثواب الثلاثة بل لو كان عليه دين
مستوجب صنع المذهب في الاحوط ان لا يكون اقوى وان كان لا يباع ثباته

قد

قد رتبة
حال جوده ولو اوصى بالثوب فهو من الثالث ولو لم يكن كفن دفن عارياً ولا يجب
على احد من المسلمين ان لا يتحجب نعم لو وجد شيئاً من اموال الميت المال كراجه الا ان
المعونة موزعة وسهم سبيل الله من الزكاة وغنم لا يوجب كلفه في الاصول
ان لم يكن اقوى كان الاحوط ان لا يكون اقوى احتساباً ما كان من ماله المفقود على
وارثه مثلاً لا يتحجب به وروى عنه وكذا ما احتجج الا من سببه كافر وعينه
في الاخذ من اصل المال فان لم يكن دفن بدنها ولا عي على احد من المسلمين
الا ان يكون بيت مال ولو منع الظاهر من مطلق دفن الميت او دفن من مخصوص
مع عدم التمكن من غيرها الا بالامره او امتنع من عيب عليه نفسياً او لا يبر في
دفعه للمسلم برخصه من اصل المال على الاقوى ولو اذن المنع او اذنت له على
مع ائتمان غيره نعم لو لم يكن دفن الا باس فلو لم يكن للغير رجب خصوصاً من
اصل المال الفصل السادس في السنن منها ان لا يسجد للانسان اعداد الكفن
فانه ما جاز كما نظر اليه فقهاً استحب للفاصل اذا اذن تكفين من غسله او غيره
باليه او المتكفين ثلث مرات او اذله او اذن مع غسل الرجلين المتكفين بعد غسل
ما يتحجب به بغير غسل اذ كان يتحجب من غسله او غيره من غسله من المست
والوضوء ثم التكفين كما ان لا ينبغي لغيره اذا اذن التكفين الطهارة من غسله
ولا اكبر بل ينبغي الغسل صحيحاً او وسماً استحب الجرح لفاذ لا جرح ولا رتبة
ومها نشية اللقاة لها ايضاً وان لم يكن جبهة بل يقوى استحباً الثالث سيما

في الامور وان يكون الثالث النمط للامرئية وهو ضرب من الاكسنة فليقله وطريق
 ورح فان كانت الثانية حرة جاء بالحقيق معا وان كانت غير حرة جاء باستحقاق
 التقدير دون الحرية فان اقتصرت على الحرية بان جعلها للفاخر والرجح جازما
 اعمدة دون النسبة بل على هذا احوط من اضافة ثانية اليها كما ان في النمط
 للامرئية احوط ايضا وصحت تكون الحرية احد اللغات في اول الثالث واستحب
 ان تكون هي الاخرى بل الظاهر ان النمط كله ومنها ان يستحب في الحرية ان يكون
 ثانية غير حرة جازما ويحتمل ان لا يكون مطروفا بالذهب ونحو ما يمنع من
 الصلوة فيه لا ينبغي ان يكون مطروفا بالحرر على وجه لا يكون من المسئلة
 اما ان كان كل فلا باس به ومنها ما قيل من كثرة الذكر حال كنفه وان كان
 الميت حال كنفه مستقبل القبلة كما كان حال قبضه ومنها حرة للتخلف في
 الحاسه وينبغي ان يكون طولها ثلث اذرع ونصف فموضع ثوبه لا يصفى
 من الحقوي ثم تلت على الخلف لفا شديدا عارضا لا يظهر منه شيء الا ان فصل
 الاكسنة ثم يخرج رأسها من تحت حليها الى الجانب الايمن وتقف في الموضع الذي
 تدعى اليه ايمان يربط احوط في المنة على سطر الميت اما ان يثوب رأسها
 من تحت حليها او يجعل فيها خيط ونحوه ثم يدخل المنة من تحت حليها ويضع بها
 ضامسها لا يخرج من تحت السلا الذي على وسطه ثم يلف حقويه ويخذه
 بما يلي لفا شديدا فان انفتحت ادخل طرفها تحت الحزام الذي انفتحت عنده
 غير ذلك

او ان يثوب في ذلك
 انقص حجب الحاجة
 اليها

او غير ذلك من الحيات التي يجعل المطلوب ومنها حرة يعصب بها وسطه
 ومنها جعل شيء من القطن او ما يقوم مقامه عند تقوده من روع الحب بغيره
 لئلا يثوب على وجهه قبل الدبر بعد وضع شيء من الخنوط والدبر في عليه
 بل ان خشي خروج شيء سلبتي منه الدبر سدا جتلا بل في الارض او في
 بل ينبغي الاستظهار فيه سيما ان كان خشي خروج الدم لفا من خنوطه
 ذلك قبل اللقطة بل من ذلك لم يكن احدا شرطا في استحياء الخنوط منها
 العانة لا الرجال وللدبر على استقامتها في الطول والعرض وان كان الاصل ان يكون
 بحيث يلفق بها الرأس بالتدبير ويخرج طرفها من تحت الحنك والفتحة
 على صدره بعد ان يلف فضل الشق الايمن على الايسر وبالعكس ان كان
 كعنه الاعراب اي بالحنك بل ينبغي ان ياخذ العانة من وسطها او من اعلى
 رأسه ثم يربطها الى خلف ثم يخرج طرفها على صدره على الكفينة التي ذكرناها
 ومنها القناع اي الحمار للبرية عوضا عن العانة والرجل المارحتم لاول الاعمال
 في خصيل المسحبة العانة والقناع الخشفي للحنك ومنها اللذان في المرأة
 لئلا ينال بها الى ظهرها ومنها ان يكون الكفينة حتى المنة والعانة على ظهره
 الا ان اخطا فطنا ايضا بل الا احوط القطن بل يكره الكتان والاسود وان كان فطنا
 بل الاصل ان يوطئ المصنوع بل هو احوط ومنها ان يثوب الدبر على الحشر والنعيم
 واللفافة بل على سائر الكفن ولولم يندوب منه بل على الميت بفسه ولعلها

بل لا باس بوضع شيء من
 القطن في موضعها
 خرج شيء منها

في الامور لان في الحق ونحوها وان كان كالمنا الفخر وهو حرة
 حليطه لم يخرج طيب اذ قد كان سابقا لحيى بالذبح ومنها العانة
 في الاكفان بالثوب فيها الملاءة فان للويل فيها هون فيها يوم القيمة
 ومنها كذا اجمع من ثياب كان يصلي فيها او حرم فيها منها كذا حرم
 المال ومنها ان يطوى جانب اللفا واليسر على الجانب الايمن من الميت
 ولا يثوب على الايسر بل ينبغي ذلك في كل الفاضل مع خذها وان جازم
 جعها لفتها على الحشر المنة ومنها ان يثوب خنوطه من بل يكره ليقا
 بالوق خاصة ومنها ان يكتب على حاشية الحشر على اللفا بل وعلى النعيم والفا
 بل والعامة فلان ولا في اضافة ابن فلان فيشهد ان لا اله الا الله ولا اول
 اضافة وجهه لا شريك له ولا يثوب رسول الله صلى الله عليه وآله ولا في اضافة ابن علي او ثم
 الحسن ثم الحسين فيعلا الامة الاخرهم اثنتي عشرة وسائة وثلاثة بلا اضافة
 وان الجث والذواب والعقارب حرة اول من في كتاب الحشر الصغير
 والكبير بالسجدة كتابه الاخر في تمام بكافور او صل ثم غسله وثوبه على كفن
 بل ينبغي اية كتابه السنن المعروفة للمسي بسلسلة الذهب بل والاعمال
 التي انتم الله الرحمن الرحيم اللهم انك حديد جيد وودود سكون
 كريم يثوب على كل بل ينبغي اية كتابه الفرائض جيعه نعم ينبغي ان يكون ذلك
 كله في مقام يومن عليه من الجاهل والفقير فلا يغفل الا ان كان كتابها في شيء يستحب

مع التطبيق في معتقد او الشك في معتقده او غير ذلك ولو كان كتابه على سائر
 يكون في القبر يستلزم الميت كان حيا كما ان اذ كان على فم عينين الشفاه
 والافواه بالامه مذكرا كالعبد في جعله في مكان جيل ابيه بل لا باس باستقامته
 جميع ما يربط فيه النفع ورفع الضرر بما في على العظم ويعد هذا الحشر
 من هنا ينبغي ان تكون في الكتابات التي في الحسنة والافواه في الحشر من هنا
 والافواه الطين والافواه المارة والافواه الاصبع ومنها ان يثوب على الكفان بل لو كان جيل
 بل الشل هو الاحوط اما ان كان ليسا فلا كراهة فيه نعم ينبغي ان يقطع ان لا يثوب
 بلا هو الاحوط ومنها كراهة المخرج بالقران لان يكون القطن اكثر منها كراهة
 الماكسنة ومنها كراهة الكتاب عليه بالسواد بل الشل هو الاحوط بل ينبغي اجتناب
 مطلق الاصباغ في الكتابات ومنها كراهة قطع بطول اليد في ثوب الحشر والاشارة
 في الحنوط وهو واجب على الاصح ولا يثوب جوارح قبل التكفين ويقال بعد
 من دان كان الا اول حصوصا القيص من العانة وفيه فضل الا ان يجنب
 الكافور على المساحل السبع الا احوط ان لم يكن اثنى ذكره عليه المخرج وحققا
 الاثر منها وليست ايضا فخرت الا في ثوبها بل هو الاحوط بل لا يبعد استحباب
 وضع الحنوط على اثار السجود ومنه وقاصلا للذبح والافواه الطين الطمان
 سيما ما كان منها على الارض كراهة فيه نعم لا يجعل في العود المسامع والخشب
 فان بقي منه شيء وضعه على الصدر لا يكره وضع شيء منه على الغش الفصل الثاني

بل ينبغي ان يكون في الحنوط
 ولا يصح من غير ذلك

لا يحب عقداً معيناً من الكافور بل الواجب ما ينسبه ما يصدق
 المسح بما عرفت من المحل الواجب وأكله ثلث عشر مرة في كل صلاة
 الفضل في الشئ من غير أن يصدق من قبل ثم لا يصدق من قبل ثم لا يصدق من قبل
 هذا كله للخطيئة دون ما يكون من الكافور للمسح ولا حيلة في ذلك
 من الزينة العليا المعتبرة مع تغذرها ولا الوسطى ولو عذر الجميع
 حق المسح منه في غير حنوطه وإن كان تطيبه بالدرة لكنها ليست
 من الحنوط ويكره تطيبها بالثياب أو الكافور ويطحن حنوطها من المسح
 والعنبر والعود والجوز ونحوها من الطيب بل الواجب من المسح
 ويكره اتباع الغش بالمخبر ولو أن تكون أبيض عند غسل الفصل الثالث
 لا يحتسب الميت الحرم بالكافور كالانقباض بل هو باق على حكمه إجماعاً بالنسبة
 للطبيب حتى لو مات بعد الحلق أو التقصير إذا كان لا يحل له لو كان حياً
 إلا بالطواف نعم لا يغسل الجوارز بعد من قوة أضافه الطبيب من بطنه الزرع
 أو الرأس فلا بأس به على الأصح ولا يلحق المعتادة للوفاء والمعتكف بالحرم في
 علم الطبيب الفصل الرابع في سجدة الشئ من الزينة الحبيبة والحنوط
 لكن ينبغي حينئذ اجتناب وضع الحنوط على ما بين يدي من سجدة المحل
 فلا يوضع شئ من على الأقدامين وعافط العورتين ويحذفه الأولى أن
 يسجد الكافور بيده لا ينبغي أن يسجد بحجر ونحوه المحب الرابع من السنن
 المختصة

المختصة بالشيء وضع حراياتين وطبقتين من جبال الفضل مع الميت الصغير
 والكبير والذكر وغيرهم والحسن والمسيح ومن يجتنب عليه عبد الله بن عمر
 فإن لم يستر الإنسان فواحدة كانه لم يستر إلا السعة في الجرد غير وطنة
 الحنوط وضعها معه ويغني عنها بالفضل كانه ينبغي تقديرها معظم
 الفراع وإن اجزأه لا أقل ولا أكثر فإن لم يوجد الحنوط في السفر فالحل في
 إيمان فخلق الشجر الرطب والأول في كفة وضعها مع الاحتياط جعل
 أحدها في جانب الأيمن من عند الشجرة فاقترع الماء بالعتل لمصقة جلد
 الأخرى في جانب الأيسر من عند الشجرة الماء بالعتل من فوق العنبر تحت
 اللحاء وقام مع القينة فلو وضع على ظهر الإنسان ولو بالوضع والفرع ولو
 نسبت أو تركت وضعت فوق القينة والله العالم المحب الخامس في الشيع
 وله الأدب لكن ينبغي أن يعلم أولاً أنه يجب لو طهرت ولو لم يعلم إلا بال
 موت المؤمن المستبعد الصلوة عليه والرحمة والاستغفار له كما لا يخفى المبادر
 لمن علم في الحج للثلب بل ينبغي تقديمه على الويل وفي الإجماع فيجب الجنازة
 ويخرج معها ولا يعتبر فيه البناء للأدمن وإن كان هو أفضل ويدور في الصلوة
 الظاهر أن استحباب الشيع إذا كان محل الدفن تحتها المأوى إذا كان قبره
 في محل عظيم فلا يسجد إلا جرحه ثم اجزأه إليه ولا حيلة له أن يرى ملبس بل
 لعامة الحرم بعد الدفن ولو الأحكام المشرفة كان لا يعتبر فيه جرح ما

ما يصرفه من المشيعين من الشئ وضوئها الشئ بالظاهر كراهة الكذب
 أو من عذر كان لا بأس به إذا رجع ومنها الشئ خلف الجنازة ولا يلحق بها
 بالظاهر أن الأول أفضل من الثاني نعم هما ما رجع من الشئ قد أحياها بالظاهر
 كراهة لا من على الجرح من يفرق بين صاحب الصبي وغيره من جنات المؤمنين
 وغيره وإن كان الثاني أشد كراهة بالأحوط تركه ويسجد الشيع التكرار في الصلاة
 والحنوط ونحوه أنه هو المحمول فيسأل الرجوع إلى الدنيا فاجيب بذكره للمع
 والحنوط والحنوط ونحوها كما يكره ضرب اليد على الخد أو على الأخرى وقول الله
 برؤسها عليه واستغفر له عن غير الله كما وقوله فوالله لئن لم يصبها
 كراهة الجلس المشيع مع نصية القبر حتى يوضع في الخد ومنها كراهة الشيع
 للنساء سيما الثابت وإن كان الميت امرأة ومنها كراهة وضع الرءوس في
 الصبي إذا هو في حنوطه بل كراهة وضع الرءوس في حنوطه بل كراهة وضع الرءوس في حنوطه
 لصاحب الصبي حتى يرضى سيما في البلاد التي لم يتعارف فيها البس الرءوس ومنها
 كراهة الإسراع على جرحه في الرق بالميت سيما إذا كان بالعدو ولا بأس في جرحها
 بل ينبغي الوسط في الشئ بها ومنها استحباب الترتيب بين حنوط الشيع ونحوها
 أي بمعنى محل الواحد الجوارز لا أربعة وإن كان الأول الاستدراك بين الميت نصية
 على عاتق الأيمن ثم على مؤخرها الأيمن على عاتق الأيمن أي ثم مؤخرها الأيسر
 على عاتق الأيسر ثم يمشي إلى المقدم الأيسر واضعاً على العاتق الأيسر والرءوس عليها

ودور الرحي أفضل ومنها أن يقول المشاهد لها الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد
 المحترم ويقول الله أكبر هذا ما وعد الله رسولاً وصلى الله على رسول الله
 زناها ما نزلت عليها الحمد لله الذي نزلت بالعدو وفقر عباده الموت ومنها
 أن يقول عند حملها اسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله الحمد لله
 والمؤمنات ومنها استحباب استنشاف حتى يذهب بل لا ينبغي أن يجمع قبل
 ذلك إلا في الضرورة أو إذا كان له ومنها كراهة الابتاع بالنار ولو جرحه أو في التبريد
 فلا يكره التبريد ومنها عدم القيام عند رءوس الجنازة عليه إذا كان كافراً
 لا ينبغي أن يحملوا على المسلم الغنيمة بل يلحق بذلك استحباب غسل الميت فيش
 يغسل بنبو سيما إذا كان امرأة لكن يكره وضع المذوب المزين لا أن يغسل
 الآخر ولا بأس بغسل الميت على رأسه سيما إذا كانت المسافر يغسل في
 مشقة على الحاملين إذا لم يدر بها إلى محل متبرع والله العالم المحب السادس
 في الصلوة عليه وفيه فصول الفصل الأول في غسل الصلوة على كل مسلم لم يقع منه ما
 كرهه بأكراهة يرى ونحوه وإن كان خلف الحنوط على الأصح وعلى من كان عليه الحنوط
 الحنوط بالذخيرة لم يستسب من ولا من غير فرق بين الذكر والأنثى وطبقتي
 ولو لم يجد غيرهم فاستحسب من له جنازة من من له جنازة ولو لم يجد غيرهم
 قبل ولا بد بل الأولى الصلوة على من خرج بعرضه وإن كان أقرع سقطت من الفصل
 الثاني في الميتة أحسن الناس الصلوة عليه ولا يكره مع الشرب بل لا بد له

اول من الخلق والآخر والاعلم والاخر من العلم وهكذا على حسب الشرف والاراء
 نعم الاب من الاولاد وان كان شريفا معروفا لا يرث بل اقل نصيبا عنه والجد الاب
 اقل من الاخ للاولاد من وان كان صابرا وهاديا من بيت واحد والآخر الابن
 اقل من الاخ للام والعم للابوين اقل من العلم لاحدهما والعم للاب خاصة اولى من
 العم للام والجميع اقل من الخال وهكذا على الترتيب المذكور مع ملاحظة رجحان
 القرب بالاب بل قد يعزى ان تقدم ابن العم للابوين على العم والاب كافي الاثر
 ولو كان الولد صغيرا او مجنونا يعزى الاثنا للجد ولو لم يكن رحمه فالعق
 منضاه من الجرح بل في حكم الشرح على الاحوط ان لم يكن اقرب والزوج اولى من الارث
 واما كان الاولاد اجاعة فالذكر اولى من الانثى ولو كان صغيرا او مجنونا او غائبا
 فالاولادية لها اولاد الجمع بينهما وبين الحاكم اما ان لم يكن في طهارة مكلف
 فالأزب الرجوع للحاكم وان كان الاحوط الجمع بينهما وبين الاعد ولا يخرج
 في الاحوط والاقوى صلو الصلبي في سقوط التكليف فان قلنا يشترطها من
 غير فرض بل الغرض والجماعة المحرمان بعد اقل من العبد وان قرب وكذا الكلا
 في باقي مواعيد الارث ولو كان الميت عبدا فصيل اولى من ارحامه بل لو كان
 السيد موطا عليه من اهل بيته منهم الفصل الثالث في تقدم اهل الارث
 كان علما بالارث من احكام الصلوة واستكلت فيه شرائط الامانة ولا خلاف
 غير كانه يجوز التقدم وان كان صلييا نعم يستحب للباشر مع العلم

خلا

فصل في اكل كانه يستحب لتقدم الفقير مع كونه اقل استجابة اذا كان عالما
 فصبها ويجوز الرجوع بالاولاد قبل النكس بل يعزى ولو لم يكن الصلوة جارية
 مباشرة واذا سقط اعتبار رجوع حاكم الشرع في الاحوط ان لم يكن اقرب وليس
 للغير المبادرة للصلوة جماعة وعزى من غير ان يكون له ولو بعد الاولاد واولاد كل
 منهم الصلوة فزوى وعمة جاز نعم ذلك لا سبيل لاجاز ان تمام جاز بعد هذا
 مثلا واخرى بالآخر ولو اورد ولها عمة الواحدة وكان فاحدا من جهة زوج الام
 بالعلم والاربع وعزى ذلك استحقاقا لتقدم الوالد كالبشرط لم تقدم
 خبرهم مع تقدمهم واما الاصل فتقدم على الجميع والحاشية من جهة زوج كالات
 الاحوط الاول تقدم من اولى الميت بالصلوة عليه الفصل الرابع في جواز
 المدة النساء ان تقدم معهن في الصف بل يكون لها الجوز عمن الاحوط ترك
 ولا يشترط في صلواتهم علم الرجال بل يعزى صلوة الواحدة منقرضة فضلا عن
 عن صلواتهم ويجوز صلوة المرأة على الميت من جهة جماعة وزاوي ولكن يجب ان يكون
 مقام الاول معهم في الصف بل هو الاحوط وعزى عليهم ستر العورة من غير ان
 الحرة ولو باليد كل عجب حاله ولو لم يكن الا بالجلوس صلواته ولا يتم النكاح
 منهم بالجلوس في الاحوط ان لم يكن اقرب بل الاحوط ان لم يكن اقرب علم الصلوة
 لقرآني مع فرض وجود المستل من قيام وغيرهما من الامة تقدم على الباشر بالارث
 الوقوف خلفه بل يكون الوقوف بالجنب فان كان لصلا باهو الاحوط واذا اقتضى

بالرجوع استحب لمن الوقت خلفه فان كان وراءه رجال وقص خلفه فان كان
 فيهم من اهل البيت وقتت بصفته من النساء فان قلنا العالم الفصل الخامس في كيفية
 الصلوة على الميت ومن في حكمه حسن تكبيرات ياقب الشهادتين بعد الاذان
 والصلوة على النبي ثم بعد الثانية الدعاء للوفيق بعد الثالثة والدعاء الميت بعد
 الدعاء ثم تكبيرات اخرى ثم بعد ذلك دعاء من دعاه ثم من حضر من المصنوعيات
 بل يستحب جمع الجميع في كل تكبير كما يستحب طلب العقول اذ لا يعلم المنة بعد
 عزه لك حاوره ويستحب اعادة الصلوة على الانبياء والمسلمين والصلوات
 جميعا على اهل البيت والصلوة على النبي هم في الثانية وان كان في الصلوة
 على عليه وجوبا على الاصح والا حوط ولكن تكبير عليه اربعاء والا حوط الخمس
 ولهوا عليه في الربعة في الاحوط ان لم يكن اقرب بل الاولى لعنه مضافا الى ذلك
 والتائب للمنافق المعكوم بكفرها الاصلوة عليها فان اردت حرفة في الاحوط
 الصلوة على عليها ولعنهما ان شاء وان كان مستضعفا لا يميز له يمكن بين
 معرفتين لكن اوسع على النساء وكبر عليه جماعة ودعى في الربعة نحو اللهم
 اعقر الذين نابوا وابتغوا السبيل وتقم على الحبيب ينادوا اهلهم حيا
 عدن التي وعدتهم ومن حوّل من اباؤهم وازواجهم وذراريهم انك انت
 العزيز الحكيم وان كان ارحم عليه ولو عبدا ومنعوتك اللهم انك خلقت
 هذه النفوس وانت تخبها وانت تعلم بسرّها وعلايتها وسفورها وسودها

اللقمة

اللقمة وهذا غيلا ولا اعلم منه شر ولا تعلم به وقد جسدك شافيا له
 بعد موته فان كان مستوحيا فضعف فيه او عوز ذلك ان كان مجهول الحال
 كبر عليه خمس اربع ودعى في الربعة يقول اللهم ان كان حيا يحب لي واهله فاعلم
 وارحمه وخابر نفسه وعز ذلك من الدعاء الذي يندرج فيه ان كان مؤمنا او
 مستضعفا او منافقا وان كان حطلا اكبر عليه خمس اربع ودعى في الربعة
 نحو اللهم اجعل له ابره وذا سلفا في طوافه وان كان ابوا مؤمنا في الاثر
 الدعاء لهاب الاحوط ان لم يكن اقرب في الحاشية على نحو الدعاء المذكور وان كانت
 الصلوة من لينة الفصل السادس في عتبة فيه التبرع بمقارن التكبير الذي هو اهل العمل
 وتعين الميت الرافع للايمان متحدا او منفردا ولو بالفضل المسمى الامام ويحذر
 ذلك عابثا يقع بعد الاجام وان لم يقبله عزه الميت بحسنه ولا استقبال
 والقيام مع القنن ولا يفيض حيطه يمكن من احواله مع زعم تعين الصلوة عليه
 اجمع وجود غيره حتى يصلي فانما الاحوط ان لم يكن اقرب علم من جهة الصلوة
 له ولو صلى من جلوس شلا برغم التعيين عليه فذلك القادر في سقوط التكليف
 عنه يصلو الا لا شك الا حوط ان لم يكن اقرب علم السقوط كان الاحوط اعتبار
 الاستقرار في القيام وان كان الاقوى خلافه ولا يشترط فيها الطهارة من الجنابة
 فضلا عن الاصغر فليجلب الطهارة للصلوة على الميت قبل الفصل فم الاحوط لها
 الشيم وان كان الاقوى ناكدا استجاب له وكذا لا يشترط فيها رفع الحنك بل يعزى علم

اعتبار ما يعين في ذات الركوع فيها من شرط كالشروط وغيرها كالاحتياط
وغرضه عدم تقدمه على استقبال والقيام وعلى اياه خصوصه مكان المصلي
وما يكون صاحب الصلوة في حاله مستريحاً معصياً ان كان الميت في مكان آخر
في الانشاء او سكك كل واحد على ما يكون على وجه من جهات الصور بها
او بكثرة كانت الصلوة صحيحة ولكن الاحوط لها جميع ما يعين في ذلك
والصحة من شرط الطهارة في حق صفات السائر وغيرها كان الاحوط ان يسهر
يكن اعتبار جميع ما يعين في الانشاء بآثار الركوع من صفات الامام وعدم
العلو المرفوع ومنه لا ولا عجب التسليم فيها بل لا يستحب من غير ذلك الامام
ومن غير ذلك انما العزائم حتى ان الكتاب وان كان في ذلك عفو عن انما
انما لم يكن على وجه يكون صاحب الصور بها وكذا لا يستحب فيها ما لا يستحب
ولا العزائم ولا التكبيرات المستحبها نعم عيبها على الامام والمنع في ذلك
للميت معنى المبالغة في فعله لا جرم فلا يجوز كونه على وجه يوجب المصلي فضلاً عن
كونه صفة كانه عيب فيها خصوصاً للميت بل يفي المصلي فلا يجوز في الغالب
ولو في البدل لا يجوز مع الحائل عليها وغرضه ما لا يصدق مع اسم الصلوة
عليه فبالا للميت في العيش وغرضه ما هو في الصلوة وكذا لا يجوز البناء على
المصلي اماماً او من غيراً او بما يغير الصفوة من الميت المتخذ للعدا بغير العدل
كثير على وجه لا يصدق عليه الوثوق على الميت وضاد لنظم الحاشية وكذا الكلام في

العلو

في العلو والاختصاص ولا يجوز الامام فيها شيئاً عن المأموم بل هو سواه في انش
من الواجب للسجدة ولا يجوز الصلوة الا بعد التفسير او ما في حكمه والتكبير
فلا يصح قبل ذلك اميدت حتى مع التفسير على الاحوط ان لم يكن انش في التكبير
والكفن المفضل ان لم يجرم وغرضه كالمؤثرين فيصلي عليها حتى من دون اجازة
منها كما يصح على السجدة بل من شئ من غير من بعد التكبير او تكفيره وليس
منه الصلوة على الخائف وان كان قبله بشرطه مثل من لم يكن التكبير اصلاً
وامكن ستره او عورته بتوب صلبه قبل الوضع في القبر فلا يفتل سائر
لعورته بالدين والتجرب الاحوط ان لم يكن انش كونه مستقبلاً على ان لم يعد
الصلوة يجعل على جانبه ويدفن والمصلوب ينظر منسك وتكفيره بعد ذلك بل يصح
عليه وكذا كل من تكفر وفتر وكان غير معتدل وغير مكتمل سبع وجوه لها
الحال الذي يخطأ عليه بل ونها على الوجه الذي عرفت ولو كان على راسه وتعدس
وفتر سترت عورته ولو جرح وصلى عليه في ذلك العالم الفصل السابع في النسيء
منها ان يفسد الامام والمقعد عند سطر الرجل بلا طلق الذكر وسد الرتبة
بلا طلق الاثنى اما في النسيء المنكح وعفو فتجوز ان كان ملاحظ الصلوة في
شيء من جهات كانه يفتي في الايام ان يفتي في الرجل والموت واما في النسيء
عليها ونحو استحب جعل الرجل وان كان عبداً بلا اختيارها ما لا يوافق الامام والموت من
ولاه فان اذرع ذلك الوقت موقوف الفضل فيها جعله لها زوايا وسط

من الطهارة المأثورة وان كانت في الصورة لو كان جنباً اعتلأ اول من فيها
سرع الغل ولوعيته بركه الصلوة بالحذاء ولا بأس بالحشف بل وعرف ان
لا شيء من جهات خصوصاً للامام ومنها استحب رفع اليدين في التكبير الاول
بل وعرف على الاصح ومنها عرفت ان الامام موقوف بل وعرف ان الامام حتى رفع اليدين
ومنها عرفت في المواضع العنيفة وان جاز في مكان حتى لا يصح
كرهه الا في كونه منها استحب ان يفتلها اجازة وتجوز الصلوة في اي موضع
امرته ومنها الجهر للامام بالتكبير بلا طلق الا ان كان اماماً فلا يفتل
الاسرار له ومنها الاجتهاد في الدعاء في الموضع فيها الا في ذلك في اللذة
وكبره تكبير الصلوة جازة في اي موضع من الموضع والمقيد كراهه حفيظ خصوصاً
اذا كان فداي من غير ذلك حتى لا يلا لفظ سقوطها اذا كان الميت على حاله
لتكبير الصلوة عليه بزيادة فضل وعلمه بزيادة والده العالم خامسة
فيها مسائل الاول من اراد الامام في انشاء الصلوة فانه لا يجوز له
في التكبير ولكن يجعل تكبيره اول صلوة فيأتي بالشهادة من فيه فاذا اكملها
الثالثة مثلاً كبر معه وكانت له الثانية فيأتي بالصلوة على النبي فانما في
انما ما عليه من التكبير وغيره ان تمكن منه ولو خففها او ركبها للشرط الاول
على التكبير ولا في موقفة واقعة العالم المسئلة الثانية لو سبق للمأموم الامام في
مثلاً استحب له اعادتها مع الامام بل هو لا يجوز من غير ذلك في ذلك في العبد

الرجل ولو اجتمع حرمه بعد وجوه دامة واراد الصلوة عليهم دفعه كالمسلم فيهم
للا امام ثم الصلوة ثم الموضع ثم الامم ولما جعلهم حتى قدام على الموضع ما لم يكن مملوكاً
فقدام الموضع عليه ولو كان مملوكاً جاز حرمه الرجل والموت جعل الطهارة للموت بعد الرجل
واضحت الموضع عنه اذا كان ابن سبت اما اذا كان اقل فله طهارة عليه كما تقدم
عليه لو كانت حرمه وهو لول وان كان ابن سبت اما لو كانت حرمه وهو لول حتى
غيره وكذا يفتي في ذي الطهارة المصلي البايع وقيل في ذلك على الخيرة
كما يقيم الصلوة على الصلوة للست ودونها ولو سادوا في الصلوة المزمومة فلا
باس بالترجيح بالعضيل ونحوها من الصلوة الدينية كالا باس بالترجيح بالترجيح
مع فرض النساء فيهما ولا يسهل بعد كون ذلك باجبه على الدين هذا كله
بالنسبة الى زعمهم من الامام وعلمه وهذا كهيئة اخرى بان يجعل الامام
كالبيت الواحد موضع راس كل واحد منهم عند البيت الاخر شبه الدخول
يقوم المصلي في الوسط وعلى حال البشر بينهم فيما تجد لفظ كشهادة في
والصلوة على النبي وهو الدعاء للمؤمنين وعلى في الدعاء لو كان فيهم مؤمن
ويعمل وصافي طفل كل واحد مع اتحاد الصلوة في عشرين الصغير
وجمع التكبير وتاثيره او يترك مطلقاً من الميت او يؤمن حرمه الجنازة
ولعل الاول اقل وامكن ذلك كله فخصيصه كالمصلي لا موافق بصلوة والدعاء
ومنها ان يكون مشهوراً وخاف فواتها يتم في الاظهر من غير التيمم وان تمكن
من الطهارة

والسنة والزمينة المنزلة ولون من جزئ عذر ولكن يعتبر في صحة صلواته ما
يعتبر في المنزلة من الصفات وعدم الحائل كما ان لم يلحق الصلوة اعتبارا
كان الاصل خلاف المسئلة الثالثة لا يجوز تأخير الصلوة حتى يرضى بل يرضى
وان كان لا يستطاع رضى النفس فلا يعيب الصلوة عليه ما عدا ما عدا
لباق الشرائع كالاستقبال وفتح ولا يجوز تأخيرها في وقتها من غير
التعدي بل يصلي عليه ما لم يخرج عن صلف الميت نعم لو كان الصلوة على من
صلى عليه بعد الدفن فلا عذر ان لم يكن اقوى التحديق بالدين والصلوة
الباطلة لعدم الصلوة فيصلي عليه حتى يرضى الحق لو كان البطلان يرضع الميت
مقلوبا في الاصل ان لم يكن اقوى ولو اتفق على الموت بعد دفنه وقبل
صلى عليه ما عدا العلم الصلوة عليه قبل الدفن لا عذر ان لم يكن اقوى تحديق
الصلوة عليه ان يرضى بكون الصلوة عليه ان كان ظهوره بعد الدفن والصلوة
المسئلة الرابعة اوقات كل صلاة الصلوة للبناء بلا كراهة حتى وقت
الشمس ووقت طلوعها بلا كراهة في المسحوب منها من الاصل
فعلها في وقت الصلوة الواجب نعم يرجح تقديم فضيل وقت الفريضة على
دون النافلة ولو دون قضاء الفريضة وان كان المأذون اليه مستحبا لا يوجب
على الميت مع سفر وقت الحائز وقت الصلوة عليه كما تقدم الحائز عليها
مع ضيق وقتها وسعة الاخرى ولو تضيقا معا قدمت الفريضة بالظاهر

اسم

تقديم

تقديم الدفن على الصلوة عليه لو جفت العظام فليصلي عليه مدفونا بالقبور
تقديم مع ذلك على الفريضة المنيعة ولو امكن الجمع بين الدفن والصلوة لم
يكن بعيدا من الصواب وان كان الاصل في قضاء مع ذلك ولا يصح على الجنازة
في اثناء الصلوة ولا عذر ان لم يكن اقوى وان لم يحصل بها المحو لم يفت بها
الموات وكانت اذعية وادراكا والله العالم المسئلة الخامسة اذا صلى على جنازة
بعض الصلوة ثم حضرت اخرى فخير بين تمام ما ليس به من الصلوة ثم اقتراح صلوة
لاخرى وبين قطعها وجمعها بصلوة واحدة بشرط ان يكون في التكبير
الاولى فتكون الثانية مثالا لاول اولى الثانية جامعا بين وضيفة كل منهما
فيما بالشهادتين والادعاء المؤمنين فيها فاذا ذكر الراجح الاول كانت الثانية الثانية
فيما فيها بالادعاء للميت والصلوة على النبي فاذا ذكر الراجح من الصلوة الاولى
وكانت الثانية الثانية فان شأنا فوضعوا الاولى والاقيت حتى يتم الحسن الثانية
ولا فرق في النشر بل المزبور بين الصلوة الواجبة والنافلة ولا يبي في التكبير
الاولى مع الصلوة على النافي والحسن الصلوة على المؤمن من الارض في النشر بل
المزبور بين الواحد والاثنتين وغيرهما وبهذا الاشتراك في المقتضى المتعارفين
وبين تعاقب الاشراك واخذوا بكونه من الصلوة المصونة نعم في المجرم
القطع والنشر بل العارضي كانا فان كان على الاصل خاصة من الفريضة وعنده
بطول الملك كما انه فليقتل عليه القطع اذا خاف ذلك على الثانية خاصة

وهنا كراهة في الصلاة
في قبره ولو كان كفن غيره
فما ذكر ان يعجب به المصنف
من غير اعتداله

عليها ماعدا الاحتفاظ الزمان في القطع والنشر بل بالنسبة اليها ان لم يكن ولا
لم يكن له القطع والله العالم الجنب السابع في الدفن الذي لا اشكال في وجوبه
كفاية فيه فصول الاول الدفن انما يتحقق بالموازين في حفرة في الارض فلا يجوز
البناء عليه والوضع فيه او في تابوت من خشب الا ويحتمل مع العدة على الكفاية
في الارض ولا يحل كون الخفية حيث حفر حيث حفر للميت في الارض ولا
كان بقوى الاحتشاء يسمى الدفن من الارض في غير الخفية ولو قد
لغير صلاته الارض مثلا جاز البناء عليه ووضعه فيه ويحتمل له تمامها
والاقل ان لا يقرب فالاقرب الى اسمي الدفن ولو امكن الدفن لا يمكن حفر
من الارض فيلزم عذبت الميت شي وجب على الانتظار بالفصل الثاني
في الجرح مع بقاء البر والعسر على الاصح بعين وكيف ويحتمل على
عليه ويطبق فيه مستعمل عناية ومخوها ما برسبته الما او يؤكل اسها او
مشقلا بوضع حجر مخوف حجر ويطبق فيه مستقبلا في القبلة على الاقل وان كان
الاقوى عدم وجوبه والاقوى وجوب العسر مع عظم التكليف من الارض فلو ساد
الميت حضرا لعالم التمكن ولو ضعف على الميت فليش العدة والنشر بل
في القبر الجرح بالكنية المزبورة الفصل الثالث لا يجوز ان يدفن في قبره مسكين
غيره من الكفار ولا درهم بل يلقونوا بشو العدم الحزن لهم سيما اذا كانوا
في غير مسيلة المسلمين نعم لو اضطرر الكفار للمسلمين واشتبهوا فادوا

اجمع

اجمع في قباب المسلمين وكذا لو كانت كفارة ولو غير كتابية على الاقوى جاز له من
مسلم بكافي او طلاء او شبيهة دفات وعات ولها في بطن ما بعد ان طين
الرجح او طين على الاقوى بعد تمام خلفته بل وقبله في وجهه فريضة لاخر
للمسلم من الزنا فتمت من في قباب المسلمين فلو كان يستلزمها القبر بل وعلى
الاصل ان يكون وجه الجنبين الى القبلة حيث يجب توجيه الجنازة الفصل الرابع
وجوب الدفن مستقبلا في القبلة على حنيفة الاخير من يرضى بذلك وفي الارض
وحله بل الجسد المباني من الراس الى القدمين من الاصل فلو لم يكن مستقبلا
عن الاجزاء المؤلفة بحيث يجمع منها شخص الفصل الخامس في السون في
ذكرها قبل الدفن وبعد رجاء وهي امور منها وضع الجنازة دون القبرية
او تلاته او اربعة من ذلك ثم يلقاها موضع في القبر في ثلث دفعات متتالية
لياحل الهبة فان القبر هو الا لا يكون ان يعلوه بالقبر فنهوض الرجل على
رجليه لو كان في القبر فانه الباب له الدفن على القبلة امام القبر ومنها ان يسلم
من نفسه سلا فيرسله الى القبر يرضى سابقا لبراسه ان كان جلا وعرضا ان كان
وجهه انزل من ينادي مكشوف الراس الى الارض اذا نازعها من رداءه وتعليه

بل وحده الا فتنة او ضرورة بل يكره الدفن في الشيء من ذلك صلي في حلقه
اجره بل العار حرام الرجل جميعهم مع من من الكفر من هذا الحلقه الاول
مباشرة الاحكام الا ان لا يطمعهم لا يربح في اقله في الرجوع حرام الا من في الدفن

يجوز لهم رفقها ولسها من الغير بياضها ان الله اراد ان يرفعها وعلما من غيرها
الى حقها وعلما من الله اولا وان كان الرجع اوطأهم ومع علمه فان لم
حاشا من الرجال فانها لا اجاب فيبقى ان يكون اصلها وشبهها
الدعاء عند المسلم من العشر بقوله اللهم الله وبالله وعلى الله وسوا الله اللهم
المرحوم لا اله الا انت اللهم ارحم في قبره ولقته في حجة وعنده القول
النايت وقنا اياه عذاب القبر عند الوضع على القبر بقوله اللهم عذاب
داين عذاب داين اقله في ارباب داين حية من قبل من بعد الوضع في القبر
بقوله اللهم جازي الارض عن جنبيه وصا على علمه ولقته من جناتنا ونجنا
حفر القبر الى النفخة فالقائمة بل يكون حقيقة موت ذلك ومنها الله اولها
الغير بقوله اللهم اجعل روضة من راي الجنة ولا تجعل حفرة من حفرة النار
منها الحد على النبل في الارض الصلبة والشق في الارض الخرسية
بل من جنات النبل بالزينة المربوعة افضل على طراد بالشق الحفر في
قعر القبر شبه القبر في موضع في الميت ولا ينفذ عليه والحدان تحفر في جانب
مكنا يوضع فيه ويبنى ان يكون واسطه رتعا بقبرها يمكن جلوس الميت
فيه ومنها حل عقدا لقن جميعها بعد الوضع في القبر في حفرة اجلا
لبنه مثلا من قبر الحسين مع رتعا وجهه حيث لا تفصل اليها حاسه
الا نجاس وضعت الدقيق بعد الوضع في مكانه في الارض بالان في الحد

باري

بان يضرب بيده على منكبيه الامين ويضع يده اليسرى على عضد او منكبيه اليسرى ويدنا
شمالا اذنه ويحركه خربكا شدا ثم يقول يا امان اني انا من اسمع افعهم ثلاث
مرات الله رب وعز وجلت ولا سلام ويسأل فيقول ان كان الميت على
ما مات في الحس الاخر الا انه اقصت فلا ان ثم يعبد عليه هذا العبد في ثلاث
مرات ثم يقول ثبث الله يا اقول النايت هذا الله الذي المستقيم
عز الله بليك وبن اولياك في ستر من جنات الله جازي الارض
عن جنبيه واصعد روحه اليك ولقته من رها الله عذبه عقول
ومنها تخرج الحد بالان في الحفر مثلا اي بصله بهن لا يصل اليها الا
مثلا من عند الارض اولها من ذلك مثله مع الطين ومنها الدعاء له
ما دام مشغولا بالشرع بقوله اللهم صل روحه وادفن حشيه وامن
روح عنه واسكنه من جنات رحمة تغفل بها عن رحمة من سواك فانما
للطالين ومنها ان يقول او اضع الميت في الحس اللهم الله والله على
رسول الله وبغير فاخرة الكتاب واية الكرسي والمعوذات وقوله الله جل
وليعفو عن الشيطان ومنها ان يحسن من محبه ويجعل حله على الارض
له وسادة من راي ويسند ظهره بعد مثالا الى السقف في حفرة من
القبر من عند الجدران فانه با من غير في الميت في الرجل مثلا قال الله
الله ولما البه الجحون اللهم ارفع درجاتي في عليين واخلف على عبي في القبر

للقلب فاراسع مرات انا انزلنا في كل وقت يزور بل ينبغي مع ذلك الاستغفار
له والدعاء بخير اللهم جازي الارض عن جنبيه واصعد اليك روحه ولقته من جناتنا
واسكن قبره من جنات ما تغفر به عن رحمة من سواك وخير اللهم ارحم عزته
وصل روحه والنس وحشيه وامن روحه وافعل عليه من جنات واسكن الارض
عقوله وسفر عقول ورحمتك تسبق بها عن رحمة من سواك ولقته من
كان بنو لاه وبسبح في بارقة في المومنين والسلام عليهم بخير السلام عليهم
يا اهل الديار نكنا واهل اهل البيت من فداء القرآن والرحم عليهم ولا استغفار
وبالكا استحياب الزاوية يوم الاثنين وعذبة السبت ويوم الخميس ستمائة
للرجال والنساء الم بيان السر والصيانة لهن ولا يستلزم الجوع ونحو ما ياتي
العبد ومنها ثلثين الاولى من يامر بعد ان يقرأ لسان احواله بغير وعده
بارفع صوته اذا لم يكن مانع من يقينه ونحوها ولا القدر ستر بخير اقول يا امان ان
فلان او فلانة ماتت فلا زهلات على العبد الله فارقتا عليه من منقاره
ان لا اله الا الله لا شريك له وان محمد عبده ورسوله بذلك فان عليا الميراثين
وسبيل الحسين اما لم فلان الاخر الا انه ثم وان جميع ما جاء به من حق
وان المون حق والبعث حق وبذلك ينبغي انشاء الله سوال منك في كل وقت
له بين استقبال القبلة والقبر بين استقبال الميت واستدعاء رها بل ينبغي للمقن
وضع الغم عند الارض وضيق القبر بالكفين ومنها اصل قوله لا اله الا الله

صلوة
الشيخ

القبلة

والاول الحياه الكريمة في الثانية الحياه العبد عشر او بعد الحياه النجسه
في الاولى والثانية بعد الحياه الحكم النكاح عشر والا والجمع بينهما فاما اسم
الدهم على حدها والحمد لله نواها الى قبر فلان واول من نزل الى قبره
ثالثه عشر ابن الكرمي والحمد لله في عيله النكاح والا في الاولى والثانية
الحكم النكاح عشر واول من نزل الى قبره الصلوة منها العشره
للمصطفى الدين وبعده وان كان الثاني افضل والجمع فيها العشر بل يكون
نواها ان راقها صاحبها ولا حلالا فيها نعم اوتت العبد حزن فليكن
كان تركها اولى ويبنى اخذ ما تم نساء الميت ثلاثه ايام من يوم موته كما ينبغي
لا حلالا في اخذ الطعام لهم ولا يكون الجلس العشر بل يجب العار من
كافي بلاد نافي هذه الا من يبيع النكاح لتمام سبيل الطعام وغيره وان
ذلك يكون الا الطعام عند الميت بل من هم ما يقتضون كلفهم ولا فرق
في استحباب العشر لاهل العبد في اهل الدماء حتى النساء من
صغرنا عما تكون به الصداقه الفتره باس جزية اهل الدماء والحمد لله في
عن الدماء لهم بالاخره مع من يعلم القبره في نيل بل ينبغي الدماء الا
تكسر العبد ملاحظا لكره الجريه ومنها وضع حجر او خشنه عند راسه ولا يترك
ومنها وضع الحصى على القبر ليعبر ذلك من المناسبات المذكوره في الفصول
واما الكرهات فاصولها من غير القبر والتابع ونحوه والعشر كذا ولا

الا

الارض بلا اول نزل الى القبر والحياه ونحوها ما هو من الارض ومنها
ان يعبد والرحم على حده القربان لا يربط القبر والطلب من قبل
بعد من ربه ومنه ما يخص ظاهر القبر بل راقها اول نزل الى القبر
في الارض الموكده او المباحه او المستبطله الا الحياه والنفس ونحوه ولا يطلبها
ولوربط القبر ومنها تحديد القبر بعد الدماء على من جعله كذا في حديد
سما اذا كان في رهن مستبطله منها البناء على القبر فليكن الجريه عليه
والتمام عنه واخذها من قبله او من راسه الصلوة التي لا والله تعالى اعلم
ولا يترك فيها اسمه والشهداء والاعلاء والصلوة ومنها الحياه فيها والتحليل
كذلك ومنها من سبيل في قبره كجعله في حفره واحده من غير فرق بين
وغيره ولا يترك البيت منها ومنه الا القبره فيقدم الافضل ولا يجعل حفره
بينها وجعل الحفر خلف الركن والمثله خلف راسها القبره كان مكان فيه
الى غير ذلك الا حلالها هذا المشفر في الاماكن المعظمه كالقبر من غير ان يترك
فانه يستحب سبيل من القبره التي يرفع بها عذاب القبره من الا الملك في
فكره لا يقبره الا طين من فقهوا في الاماكن المعظمه لا يعبد سبيل الا في القبر
الشهداء والاعلاء والصلوة كالا يعبد استحباب القبر من بعد ذلك اهل الحضر
والبعين الى حيا الشريعه نعم وانما من القبر المثل وهذا من غير حلال
وكذا القبر بعد الدماء الشريعه ومنها الانكاح على القبر والمشي عليه والعشره

والشهداء

ولورباة بعضهم فضلا عن راق الامه ومنها راق القربان على ما هو من راق
القبر والله العالم **خامسه** فيها سبيل الا في القبر من غير القبر
يؤدي الى القبره الميت قبل العلم بالاولى وان نظره على الاقربى بالنفس
قبول العلم والصلوة والاولى وان طالت المدة سبيل القبره منها الى القبر
نعم يجوز النسي مع الدين في رهنه من حفره واولى القبره الميت
ولا يجب على المال قبول العوض وان كان هو الاول سبيل اذا كان وارثا او حرا
ولا ينفذ الا من كمال العاقب في العقبه فلو انقضت حقه لكانت القبره حرام
النفس ايضه والاقرى وان كان الاول لا قبول العوض كالمعروف اشتهاها
او فضلا او نحو ذلك وان كان الاقرى حواضر النفس الى المبلغ وعقب القبر
كعقب الاقرى وان كان الاول الى المبلغ الا الاقرى قبول العوض لو بدل استبها
اذا كان قلا شرفه على الف والوضع في القبره او عتبه في حواضر النفس
مع الوقف عليه بل لا شهاة على من منع من الوقف الحكم على ذلك ولا يترك
الفضل على الاقرى مع من تركه عتبه انما هو العلم بقصد قبول الف والمزيد
الى القبره من غير العقبه والنفس والصلوة والصلوة كالمعروف اشتهاها
على المشرع وقربها على الدين بل يقوى حواضر النفس او علم بقصد العقبه بعد
نعم لا يثبت لودعها التيمم لعدم الماده ويجوز بعد الدماء كما لا يثبت لودعها
والحنو ماله ولو نزل الاستقبال في القبر الاقرى حواضر النفس وان كان

قلا

وكذا لو كن في حفره او غيره مما لا يجوز الكفن به ولو اقبل على القبره بعد
بها كجوهه جاز للنفس وشق البطن في الاقرى سيما اذا لم تكن له تركه تقوم
بقربها بل لا يعبد نال او كانت له وارثها وارث وان كان الاول
له بل الاقرى الاقرى منها كالا ولا الاول قبول العوض فلو انقضت حقه
كانت على مال المالك وره ما اخذ الحيا ولا ولو وجد بعض اجزاء الميت
بعد دفنه دفنت وقبانه او بطن من القبره ما يعلل دفنه من دون وصول
الميت بل لا يعبد حواضر من قبل القبره في القبره بل لا يقوى حواضر النفس
مع كون الميت في حفره كالمعظمه في القبره وان كان الاول لا الاقرى
سبيل الاقرى ولا يجوز النفس القبره الميت من غير العقبه وان كان اصحابه الى
الشاهد المشفر والاماكن المعظمه على الاقرى والاقرى نعم كواثق بنش النش
له او حوسب سبيل ونحوه وان نقله الله على حده سمعت قبل الدماء على الاح
المسئله الثانيه جواز الكفاة على الميت بل لا يجب عند الاستدلال لعدم نعم
الكفاة على الميت بل لا يجب المشفر على بعض الاقرى وعلى المخرج وعدم الرضا
بقضاء الله تعالى وكذا يجوز النوح والختم ونحوه اذا كان بحق بل هو الوصيه له
والوقف عليه ولا جرم عليه ودون النوح بالباطل المشفر على المخرج والويله الشوا
ونحو ذلك وكثير النوح بالليل ولا يجوز العلم والحديث وجب الشعر والصلوة
الحاج عن حلال الاعتدال في الاقرى ان لم يكن الاقرى ولا شق المشفر على الاب

والنوع عليهم

والنوع

والاخر من غير فرق بين الرجل والمرأة في المستثنى والمستثني من حق الزوج والاخر
 عليه من جهة المصلحة المصلحة المصلحة في الشبهة في بيان حق العامة والخاصة
 والسر الاول والمصلحة كانت من الشك وان لم يصحها على الاصح نعم
 يخرج عن الشك وان اصابها على الاصح نعم كذا في الاخرى ولو لم يكن
 من الجاهل لم يكن يعرف سابقا ان حكم الصبي والمجنون اذا قل شجلا
 حكم البالغ العاقل المسئلة الاربعة اذا علم انه قهوات ولا لحال في بطنها
 وضيق عليها من بقاءه توسل الى سقطها صحيحا البني في العلاج ولا يتكلم
 في الاخرى بالاربع فالاربع ولو باحوال اليد واخرجه قطعا ونحوه
 النساء فان تقدر في حال الحمل فان تقدر في حال الحمل فاعلاها في حق
 الحي ولو ماتت وقد علم انه حي في بطنها لم يخرج حق زوجها من الحيوان الا
 على الاصح وان خرج ثم خاض بطنها على الاخرى ولم يخرج من غير فرق في ذلك
 بين رجاء بقاء الولد بعد زوجه وعلمه ولا بين وجوده في بطنها وعلمه حتى ولو
 لم يعلم حيونه في بطنها فالقاعدة الشرعية وان وجب له طهر حتى يقطع بونه
 وكان حيا ولو كان معا حيا وضيق على كل منهما استقر حتى يقضي الله
 شأنه والحمد لله لا ولا حلالا وباطنا وظاهرا تمت
 رساله احكام الجنائز من مستحقها شيخ الكل
 في الكل في المسئلة في الجنائز

الدم

الزكاة في المال

في الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم
 والحمد لله رب العالمين وصلى على محمد وآله الطيبين الطاهرين
 كتاب الزكاة التي هي حاشية الفقر في ان وجوبها في الحمل من جنسها
 الدين وان منكم من خرج في سبيل الكفر في من منع في رطلها على
 يؤمن ولا مسلم ولا نبيت الشاة الله بعبودية يا وان شاء الله تعالى في حق
 ما لا دخل في زرع او كرم بيع زكاة ما لا شاة الا حلال الله في رطلها
 يطوق بها من سبع ارضين الى يوم القيمة وما من احد منكم من زكاة ما لا شاة
 الا حلال الله في رطلها ما من لئلا رطلها في حق من يرضى من غير فرق
 الحسا وان الله يحبس يوم القيمة فحقه رطلها على شاة ما لا شاة
 ثوبا لا لا شعري رأسه كثره ستمه مريه وهو حلال في رطلها لا لا شعري
 منها مكره في رطلها فحقه رطلها في حق من يرضى من غير فرق
 في كنفك ما لا رطلها في فضل الصلاة الشاة لها من الله رطلها صاحبها
 في رطلها في فضلها فان بها يوم القيمة من رطلها وانما في حق من
 من كل سبعة سبطان وانما في حق من رطلها في حق من رطلها
 الحسا في المال والمزاد في المال في حق من رطلها في حق من رطلها
 وفيه فصول الفصل الاول في شرائط وجوبها العاصم وفيها احكام البلوغ
 فلا تحجب على غير البالغ في المقدار في رطلها في حق من رطلها في حق من رطلها

في الجنائز
 في الجنائز
 في الجنائز
 في الجنائز
 في الجنائز
 في الجنائز
 في الجنائز
 في الجنائز

استحبه لخراج الزكاة من مالها انه يستحب لاجلها من غلاته
 وانما هو اشبه فقير من رطلها في التبرك ولا يخلو في غير المال على الاصح
 والموتى لا يخرج الزكاة اليه لا الطفل ولا غيره نعم مع عبودية رطلها في مالها
 بعد الولد جان لكل منهم فان شاة احوالهم من مالها في رطلها في مالها
 فكله الولد من بشارته زكاة رطلها في مالها في رطلها في مالها في رطلها
 الولد ايها ما فيها العقل فلا زكاة في مال المجنون او في الصامت من افق
 له الولد استحبها بالاربع بين المطلق ومنه لا رطلها في مالها في مالها في مالها
 يقطع الحول خلاف النوى والتسوية ولا احوال في مالها في مالها في مالها
 الا حيا طالتها الحرة فلا زكاة على العبد وانما في مالها في مالها في مالها
 بل العبد مع جماعة المشرايط وجوبها من غير فرق في مالها في مالها في مالها
 وام الولد في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 من شاة رطلها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 على الموهوب الا بعد القبض ولا على الموصى به الا بعد الوفاة والعبر ولا
 على القرض الا بعد قبضه نعم وان شاة رطلها في مالها في مالها في مالها في مالها
 من حين العقد الى الثلثة ولا من قبضه مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 تمام التمكن من فلا زكاة في النصاب الذي يعلق به الصلة مثلا في شاة
 الحول على وجه لا فرق فيه ولا تعليق على شرط ولا في الموقوف وان كان حيا
 بل في حق

الموتى

لا زكاة في مالها اذا كان في الوقت عاذا وان انقضت في واحد ولا في المصوب الذي
 لا يمكن من تحصيله ولو بعينه بل وان كان بذلك او بغيره او باستعانة غيره
 بل لا يخلو في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 المصروف مع بقاء بدل الفاعب او كان من احد سرق لم تكن عليه زكاة في مالها
 المحجور وان كانت حيا مبنية بيمينه من مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 من فله في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 المصروف في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 ماله غائب ليس في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 وكان حيا او اعلا الاصح والملا في التمكن من المصروف على العرف وضع في مالها في مالها
 بعض احواله يفتى سقوط الزكاة وان كان الا حلالا ولو باحوال في مالها في مالها في مالها
 وقد مضى عليه سنون بل يستأن استحب زكاة في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 هذا كله في التمكن من المصروف اذا كان الا حلالا في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 الكافر غيب عليه الزكاة لكن لا تضع من رطلها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 له اخذ بعضها من لوجدها فلا زكاة في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 فيه الفصل الثاني في حجب الزكاة في الانعام الا بالزكاة والعلم والذهب والفضة
 والعلاء الا بقره الحظ والشجر والتمز لا يوجب في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها
 نعم تحجب كل ما البت الارض بما كمال رطلها في مالها في مالها في مالها في مالها في مالها

في الجنائز

كالفت والباذخان فليكن الجوز ونحو ذلك بل روى سقوطها ايضا
 النصارى لكن الاول حمل على معنى التاكيد وتجب ايضا في حال الجوز على
 وفي التخييل الا انك دون الذكر منها ودين البغال والحمير والاربعون ولو
 في الجوزان بين حيوانين روى الاسم وعلمه في تحقيق الزكوة فيه وعلمه من
 غيره في بين الحيوانين بين كونهما زكويين او لا فضلا عن احدهما فالجوز في
 النسخة ولحد ان الله على كل شئ قدير الفصل الثالث في زكوة الاغنام
 وجوزها ايضا فالزكوة السابعة اربعة اقل بلوغ الثياب وفيه مسائل
 هي في الاول اثنا عشر ماضيا بجمعة كل واحد منها خمس وفي كل واحد منها شاة فاذا
 بلغت ستا وعشرين صارت كلها ماضيا باحد واحد وفيه ثمانون وفي الثاني
 في الثانية وعشرين عن ابن اللبون اختيارا على الاصح وان كان الاحوط
 على حال علم وجدانها عند نعم اذا لم يكونا معا عند غنم في شاة ايهما شاة
 ثم ست وثلاثون وفيه ثمانون وفي الاحوط في السنة الثالثة ثم ست وثلاثون
 وفيه حققة وفي الاحوط في السنة الرابعة ثم احدى وستون وفيه حققة وفي الاحوط
 في الخامسة ثم ست وسبعون على الاصح وفيه ثمانون ثم احدى وستون وفيه
 حققتا فاذا بلغت ثمانين واثني عشر في اربعين وحسون اوها على اصح
 وجوز مبيعات المطبقين فيها ولو لم يحصل الا بها الحوط معا ونحوه مع المطبقين
 بكونها ايضا حتى ان له حسنا البعض احدى والباقي الاخر وكذا يتخير على

المطبخ

المطبخ فيمنع منها ولا يتخير مبيعات الا في غنم فلو جوز وجوز
 مبيعات في غنم المائتين وسقن بلا يتخير من الاضحية في مبيعاتها وعلى
 كل حال ففي كل حنين حققة وفي كل اربعين بدلت ليدون وفي البقر ودين
 مضابان ثلثون واربعون اي في كل ثلاثين بدلت او بدلت وهو الاضحية
 في الثانية وكذا اربعين مستنة وفي الاحوط في الثالثة وفي الغنم حنينة نصب
 الا در اربعين وفيه شاة ثم مائة واحد وعشرين وفيها شاتان ثم مائة واحد
 وفيها ثلث شاة ثم ثلث مائة واحد وفيها اربع شاة على الاصح واذا بلغت
 اربع مائة فصعد احد من كل مائة شاة والفرقة حنينة في كل مضاب من نصب
 هذه الاجناس وما ياتي في الثياب لا يتخير في غيرها وجوز في الثياب
 الثانية من وجب عليه من من الابل وليس عندك او عندك على الاخرى وكان
 لديه اعل منها لبي او ادر شاة مثلا على الاصح وضعها على الامام او على
 بل او الفقيه بل او الفقيه على الاصح واحد منهم ثمانين او عشرين ودرهما شاة
 وعشر دراهم من غير فرق في ذلك بين مساواة الفقيه السوفية لذلك في ثيابها
 ونقصانها على الاصح ولكن الجوز الابل الالهيم كان لا رفع اليقين الجوز نعم لو
 اراد ان يزل من المعاش شرعا مثلا اعتبر الاخرى ولو تفاوتت الاسنان بازدياد
 درجة واحدة لم يتنا عدا المغير الشري ورجع في التناقص الى القيمة الموضوعة
 على الاظهر ولا يتخير ما فوق الجوز من الاسنان عند مع الجوز بل في زيادة الاضحية

على الاخرى وان كانا معا
 اخص من وضعها اليهم
 كما يرفع معها شاة او
 عشر في درهما شاة وعشر
 دراهم

انسان

الغنم كالاجري في ذلك غير الاول كالغير كذلك ولا بلغت الخاضع عن ا
 الحسن شاة وان اجزئت عن الست وعشرين بل لا تجزي عن الثمانين اعلى
 وجب الفقيه والله العالم الثالثة لا يقيم ما لا يجزئ مع اجتماع شرائط
 الحنينة والعشر بالاشتراف في اربعين شاة مثلا ان كان لكل واحد من
 واحد السرج والمراح للشرب والحق والطلب والطلب على غير ذلك
 كل واحد منها بلوغ النضج ولو لم ينفق القصور الكسرى نعم لا يفي بحج
 عندنا في مال المال الواحد ولو نباعه كانها بمسافة القصر بل في غيرها
 الثاني السوم اعلى روى وفيه ايضا مسائل الاولى لا زكوة في المعادن فما
 الحول بل لا بعضها اذا كان على وجه يخرج عن اسم السائمة في الحول عرفا
 ولا عبرة بالنسج العربي فالعلف يوما في السنة فادح على الاخرى فضلا
 عن الشجر فيها مستل كان او مستقلا نعم لا عبرة بالحنطة ونحوها مما لا
 يخرج به عن الزكوة في مواضع السوم والعلف لم تكن فيها زكوة سواء
 كان الغالب فيها السوم او لا وسواء كان العلف بنفسها او لا وسواء صفاها
 من السوم مانع كالخيل ونحوه فعلمنا مال المال او غير من الاربعة مال المال
 باذنه او غير اذنه على الاصح او لا فانها تخرج عن السوم بالاسكندر نعم لا يخرج
 عنه عن اعيان الاطعم من الرعي ولو لا الكثير ولا ما سبق الى الرعي بل
 ولا اشترط الرعي ولا خنول الرعي من نبات الدار والستان ونحو ذلك

الزكوة

المخرج عن الاسم بدلتا ثمانية لا بعد الحول مع الامهات اذا كانت مضابا
 مستقلا عنها او غير ذلك لفتا اخر اضيف اليها ولا كان زمان الملك فيها
 بالكلية احوال انفراد فلو ولدت حنينة من الابل حنينة اربعين من البقر اربعين
 مثلا فكل حول بانفراد فزكوة كل واحد في الزمان الحنينة لها ان كانا مضابا
 مستقلا ولا مكية لفتا فلا شئ فيها فقلوا ومنه على الاصح ما اذا ولدت اربعين
 من الغنم اربعين فاذا لم ينفق الا الشاة نعم لو لم يكن مضابا مستقلا وكان
 مكية للمضاب الاخر للامهات كالقودلت ثلثون من البقر احدى عشر لوزن من
 اثنين واربعين استأنف حولا واحد للبيع بعد الشاة حولا الاول المحرم من الزنا
 فابتداء حولا الباقي حنينة من جنس الاسنان في الفحول والوجه كان اقل الاضحية
 فيما لو كانت الزاوية مع كونها مكية للمضاب مستقلة على هذا المستقل ولو كانت
 من الابل ثم في ثمانين الحول ملك بحد آخر في الزكوة او غير هاتين في شاة
 في العشرين بل او ثمانين في الست وكذا اربعين ماضيا او لا ثم ملك في الست
 او اقل ان لم يكن اقل ابتداء حولا الحول من جنس السائمة سيما اذا كانت من جنس
 السائمة من جنس الاستثناء بالزكوة من اللين والله العالم الثالث لا يكون الحول
 ولو في بعض الحول فانه لا زكوة فيها وان كانت سائمة في اخر المراح وفيه
 القوام العرف على اخذ ما سمعت في السوم الرابع الحول بمعنى الحول على وجهها
 فيه جميع الشرايط السابقة لكن يتحقق حولا بتمام الاضحية ثم لا يفرق

مستقل

الرجوب وان لا أقوى احسن الثا عشر من الحول الاول والثاني خرج فلو حصل
احد شرط وجوبها في ثمانية الا حاشا بعدة بطول الحول كما انقست من
النصا ولم يكن من التعريف فيها او عارضها بغير جواز ان كان كذا على
الاصح بل لا يجنبها كقمت سائمة ستة عشر فم كذا في مثلها في الحصة
كالحضان بالضان بل والذكورة ولا مؤنة او غير ذلك بالظاهر بطلان الحول
بذلك وان فعله فرائض الزكاة نعم لو حال الحول لم يورث ففان نصا
شيء من شرط من المال ولو بنا حديثا لا راع التمكن منه حتى ولو حال امرأ
ذلك ولا سقط من الفريضة بنسبة لانها من النصا لان الزكاة واجبة في العين
عندنا وانما الزكاة من شرط في الحول لم تجب الزكاة واستلفت في حصة الحول
وان كان كذا لا بعد وجوب الزكاة وتوابعها اجماعا او من قام مقامه وان
لم يكن من شرط ان ينقطع الحول وان كان ينقطع عنها اخرجها الامام ابو جعفر
عنه فانه واجز عن ذلك عاد ولا اسلام بخلاف ما اذا اوتوا بنفسه نعم
لو كانت العيى باقية وان كان الفاضل عالما بالحال قبلها البتة والعرض هذا
كثير في الرجال لما لا ينقطع الحول برتقها مطر لو كان عند نصارى حال
عليه احوال فان اخرج زكوة في راس كل سنة من غير تكررت الزكاة فيلزم
جوانا خرج من الحول عليه زكاة في الحول النصا حتى نعم لو كان عند
الزكاة نصا كسنة او عشرين من العتق مثلا في الحول كالتفريضة والنصا

ويجب

ويجب في الحول الثاني من الاول فوجب فريضة وهكذا في كل سنة لان بفتح الراء
في فصل المال من النصا ولو قال رب المال لم يجز على ما لا يحول او في الحول
ما وجب على اقل من ثمانية من النصا والحق على قولهم ان كل من عليه فريضة
ما لم يعلم كذا في فريضة فمقبول عليه الفصل الرابع في فريضة فريضة فريضة
لكن اقل ما يراى من الشا في العتق والمطل والمطل والمطل من النصا وهو الحول
سبعة اشهر على الاقوى والاشد من العتق وهو ما كل سنة سواء كان من غنم البلد
او غيره وان كان ارون فريضة وكذا سمى غيرها من العتق من الذي من العتق كونه الحج
فيه العتق الوسط من ستمالا الاول ولا الا على وان كان لو طلع بالعلل على فريضة
الوسط او با على اقرار الجس فقد زاد خيل وليس لسا على الاقوى ارجح على فان
الحياض على الاصح وعلى كل حال فلا تؤخذ الفريضة بالنصا السلام ولا العتق
من نصاب الشاب ولا ذات العتق من نصاب السلام وان عدت منه لربا
لو كان النصا حبيبة مريضاً غير من محله لم يكلف مثل حبيبة واجزت من فريضة
منها ولو كان بعضه صحيحاً وبعضه مريضاً فلا حوطان لم ياتوا اخرج صحيحاً من
الوسط الشيا حتى يميزها لاحتياط النصا وكذا لا تؤخذ الرقي او الشا لو ادلى
حسنة عشر يوماً وان بلغها المال على الاقوى الا ان كان النصا على كذا لا كذا
الا كولا او الحسنة المعدة للاكل وغسل الضارب وان عدل الجميع من النصا
على الاقوى ويجزى الذكر عن الانثى والعكس بل العتق من النصا والعكس على

الثالث

الاقوى لانها جنس واحد في الزكاة كالنقر والجاموس والابل والاربعاء
خرج فلو كان النصا مجتمع من الجنس اخرج المال الفريضة من النصا حتى
شاء شات النصا لم يخلط على الاصح كما ان اذا كانت الاموال متفرقة
اما كل مختلف كان اخرج الزكاة من ايها شاء بل ان اخرج من غير جنس
الفريضة بالقيمة السوقية كل واحد حسب حاله وان كان اخرج من النصا
بل الاقوى عدم تعيين ذلك عليه وراى في ذلك العالم الفصل الخامس
في زكاة الفديين وفيه مسائل الاول يعتبر فيها امساكها لا معرفت من لا يشترط
العامة او كذا في النصا وهو في الذهب عشرين ديناراً او في الفضة مائتين
وهو ثلث ارباع النقال المبر في وفيه عشرين ديناراً او في الفضة مائتين
وستون شعيرة واربعة اسباع شعيرة والقبول ثلث شعيرة ثلثة اسباع شعيرة
ثم ليس في الزكاة شيء حتى يبلغ اربعة دنانير وفيها اربعة دنانير ولا زكاة فيما
عشرين ديناراً وفيها اربعة دنانير في كل اربعة دنانير فمقبول ارباعاً بالتمام يبلغ
ولا في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم وفيها حسنة درهم ثم كل اربعة دنانير
فيها درهم بالتمام وليس في دون المائتين شيء ولا في ما دون الاربعين
والدرهم ستة دنانير طالق ثمان حبات من اوسط حبات الشعير يخرج نصف
للمقال الشرعي وحسنة لان كل شعيرة درهم سبعة مثاقيل شرعية والعشرون
ديناراً ودينارين وعشرين ديناراً واربعة اسباع درهم والمائة دينار ودينارين

درهمين

اربعةين مثقالاً مثقالاً درهم وثلثة اسباع درهم كان الله بهم سبحانه
المقال للمال على هذا الوزن ولا يصح غيره سابقاً ولا لاحقاً من جميع النسخ
الراية من كل مسكول منها ومن غيرها الا ان كان المال معدوداً على الحقيقة
دون التعريب فلو نقص ولو قيل لم يجز نعم لا يعقب باختلاف في الموازن
على الاقوى الثاني كيفية اشتقوت من سلطان او شبهه سكة المعاملة كالدرهم
والدينار ولو بعض الامم من ذلك لا كسكة اسلام او كذا كناية او غيرها انعم
لا زكاة في المسح اصاله وان يقول له وان كان لا حياض الا لا يبلغ في ذلك فخرج
المسح عارضاً بقاء المعاملة به وكان النقص للمعاملة ثم لا يجدن الا في
فالظاهر لا حوط تحقيق الزكاة فيها حتى لو كان الاختان من غير سلطان فخرجت
للمعاملة لكن لم يتعامل بها اصلاً او يقول بها معاملة لم يعمل بها الا في
درهم حياض لم يجز الزكاة ولو لم يكن المسكول حلية الزينة مثلاً لم يقبل للمعاملة
والاختان او يقتصر في القيمة ما دامت للمعاملة به ولا وجه عكس اما لو اشترت
بالاختان حبيب لا يتقى المعاملة بها فلا زكاة فالظاهر ليس بالمال على ذلك
الزكاة من الدرهم والدينارين من غير المثل وان كانت قيمة المثل في درهم ولو لم يكن
القول بمسألة الفقر او في الحلية فمقبول من الزكاة في الفضة على حسب القيمة
وان كان الاقوى بالمال مثلاً كقمت في المثل في الزكاة خاصة في الحول
حيث يكون النصا موجوداً فمقبول الجميع فلو نقص النصا في ثمانية او اعيان النصا

من المومن في حجة قوتى ولما وفى الاخراج الذي يربح للمساكين طاعة الله
فيه وانما احدهما من بعض فغلب صفاء الغلة وحسنها والآخر فطاشا والآخر
فمنه يصح وقت نقل الزكوة وادائها ويجوز مقاسمة السائل للمساكين
القرى بل فيها فبالطمان اذا كان عجزى دفع الوصية بالتمتع في الشجر ولا في
المال الا فطاشا وجمعا او عينا او قبل او طبا ورجل او زكوة او حجة او كانت
التمتع فمستحقا للمالك فطلب للمساكين الزكوة منه قبل ان يبيع المحجب على الله
الا جازي وان كان لو لم يملك المال الزكوة لغيره او حصرا مثلا للمساكين
المقبول على الاخرى الثاني التملك بالزكوة ان كان ما يربح او الاستفا
اكتسافا للزكوة او الغرة مع الشجر او صغيرة المملوكة قبل ان ينفقها للكره
بها الصلاح في التخلل وانفقها في البيع الزرع فنجب على الزكوة في
لم يكن لها مال في العالم الثاني التملك حاصل الزرع ثم لا يجيب فيه بعد
ذلك زكوة ولو بقي حلالا الربح لا تجب الزكوة الا بعد اخراج حصة
التمسك بالمال المؤخرة بعنوان المقاسمة بل او ما ينفق باسم المزارع على الصالح
نعم لا يستثنى من هذا زيادة طلال الا ان يؤخذ من غير حجب ولا يمكن من
منعسلا او جهل فلا يضمن حصة الفقراء من الزكوة بل لا يضمنه الا في
في ذلك من المومن من نفس الغلة او من غيرها وان كان لا يحيط الضامن
في الاجرة كان الاخرى اعتبارا من مخرج المومن جميعها الستة واللاحقة بل الاخرى

اعتبارا

اعتبارا بل مخرج الستة بعد مخرجها وان كان الاخرى خلافا للاحول عدم
اخراج شيء من المومن والملاذ بالمؤنة كالحجاجة اليه اربع حكمة الخلافة
والحرث والسقي وادارة الارض وان كانت غصبا لم يولد لها الاخرى
لما لكها طاعة الحفظ والحصاد والجلد لا وتجوز التمتع والصلاح في موضع
الشمس والاعانة واستنباط المسقى وعين التخلل تكبيره وغيره وصح
النهر الذي هو العود وما يقص من الالات والاعوان حتى يباب المالا فطاشا
ولو كان سبيل الضيق مشركا بينها وبين غيرها من مخرج وعين البذر ان كان بين
مال المالك او بين غيره زكوة ولو اشتراها في الاوطان لم يكن اقوى استنباطا عنه
ولكافة في العامل المنبذة واما التمتع فمقتضاها بيع الثمن ولو ارفقت فتمت
البشر او اخذت فتمت ولم يكن قد عاون عليها اخرج غيره ولو عاون فتمت
متمتع لم يحتجب اجره كمال المالك فتمت ولو كان مع الزكوة فتمت فتمت
المؤنة عليها ولو في الحرث عن الضامن لم يربح غير الزكوة لم يحتجب الزكوة
ولو كان مقصودا من التملك مخرج عليها ما يقص لها ويخص احداهما بما يقص
ولو كان المقصود بالذات غير الزكوى ثم عمن فمضى الزكوى بعد ان قام العمل
من المومن ولو اشتري الزرع احتجب ثمنه بما جرمه بعد ذلك فتمت سابقا ولو
العمل والمصلحة في مخرج السنين الاربعة لا فطاشا للمال المزرع على ما كان في
حوله من العمل جميعه من الستة الا ان كان البذر عيبا فالظاهر ان لا يخرج بقدره وكما

السادس ان كان له في الزرع في بلاد متباعدة في الزكوة حتى يهربه ما كان
التساقط من غير فرق في ذلك بين المالك دفعه والادراك له ولا خلاف ولو
كان له عمل بطبع في عام مرتين ثم التملك الاول على شكل الساقية لا يخرج من
الطريق عن الزكوة في التمتع فتمت ولا العيب عن الزكوة بل كماله فتمت فيه ما جرمه
فتمت مع نقل الزكوة بنفسه لا يخرج التمتع من فتمت كالاجرة هو من البشير
غير العكس وكذا العيب عن الزكوة لم يضمن ولا يربح في فتمت فتمت فتمت
ولو اخذ السائل فتمت ثم نقص بعد ان صار قمارا او يديا او المالك دفعه
عليه صح وطوبى للفقهاء ان كان له المالك بالزيادة ولو لم يملك في بلاد الساق
كان مضمونا عليه ولو فتمت انواع التمر في الاوطان والعمال الخاضعين في مخرج
حجته وان كان الاخرى لا يحتجب به بل هو لم يملك من التمر والله العالم بالسادس
المالك قبل ظهور التمر او قبل بدو وصولها كان عليه دين من مخرج التمر
فظهرت التمر او بدو وصولها قبل قضاء الدين كان الواجب له ان يبيعها او يستعملها
ببيع ضيق كونهما الستة حصة الزكوة على الارض في الاخرى من مخرج التمر
منه للمدين وان كان هو الاخرى فذلك الزكوة بعد نقل الزكوة وحسب في المال
ان كان الدين مستويا بل لو ضاقت الزكوة عن الدين فتمت الزكوة عليه على الاصح
لما سمع فتمت سابقا انما ذلك غلظا مثلا او غيره بشر او غيره ولو كان
قبل ان يبيعها صلاح في مخرج الزكوة عليه مع بقا التمر عليه ذلك الكلام في الزكوة

منه من المومن لم يخرج له الستة كماله في سخي سجد او عجز فتمت
احدا لا يلقى من خلافه شجر او زرع بل يشرب بعينه او يلقى في السماء فتمت
العشر فطاشا بالذلة والاشياء والواضع والسواق وغير ذلك فتمت فتمت
فان اجتمع الامران فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت
وان سقى بعينه ناولا فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت
بل يصدق عليه ان يلقى فيهما احد العشر من مخرج ومن يصدق الاخر نصف العشر
ولو فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت
ولا يخرج بالاسطر العادي في ايام الستة فيما سبق بالطل مثلا نعم لو
اتفق حصول الستة فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت
عليه الحكم ولا يلقى فيهما احد العشر بل يلقى فيهما احد العشر من مخرج التمر
العشر العكس العكس ولو اخرج الماء بالطل مثلا على الارض ثم مخرج
كان الزرع يشرب بعينه فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت
مخرج بالطل مثلا فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت
ان كان له في الزرع في بلاد متباعدة بل يربح بعضها قبل بعض سواء طلع
منه او لا ثم المبيع كان حكم التمر في موضع واحد بعد ان كان التمر
لعام واحد وان كان بينهما شهر او شهران او اكثر مخرج فتمت فتمت فتمت فتمت
احدهم ثم يؤخذ من الباقي فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت فتمت
الزكوة

يعين المتابع بل يتفطن بغيره في الله ونظم بالدرهم رتبة من
فرق على الله ما كان من المتعلق عرضا او فاعلا او كونا او غير ذلك
وقد نهى التقيوم بغيره في الرتبة بل هو النفس باحلاله من دون الآخر
العالم الثانية اذا مال احد النصب الزكائية للنجاة من رتبة من يفرق
او غير ذلك او غير ذلك سقطت زكاة النجاة ووجبت زكاة المال الثانية
لوعا من رتبة من ساءت كانت عند النجاة بعض الحول او رتبة من ساءت النجاة
سقطت وجوب المال باعتبار رتبة شخص النفس تمام الحول بها دون النجاة على
الاصح فان يفرق بها النصاب تمام الحول وان يفرق فيها في ثلثه او ربعه
اذا ظهر في حال النجاة المضاربة الربح كانت زكاة الاصل مع اجزاء الربح على
رأس المال ويقسم حصة المال على المال لكونها مال شخص واحد يخرج زكاة
المعروض كونها من مال رتبة من يفرق الربح مع بلوغه النفس الاخير بل كان
الحول في كل منهما وليس في حصة المال زكاة الا ان يكون نصيبا في ثلثها
الزكاة مع اجتماع الشرط وليس له التاديب من العاين الا بان المال في رتبة
يقا نصف الوفاة لا من المال لو افترق خسران بغيره في التاديب من العاين
بان المال من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
لأنه من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
هو النجاة من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
هو النجاة من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين

ولا زكاة

ولا زكاة في شيء من السائل والالات لا لا وتحتوها ما هو في الله نعم
لشخص في ذلك اذا كانت ائنا سائلا بها الحول في العاين من كل رتبة
في كماله وبيان في كل رتبة من كل رتبة في كماله وبيان في كل رتبة
عند النجاة في رتبة من مع الاشراك في رتبة من ساءت زكاة النجاة في رتبة
كان الاصول في ذلك دفعها من الرتبة في رتبة من ساءت زكاة النجاة في رتبة
الفصل الثاني فيمن يفرق اليها الزكاة ويجوز ان تمام الادل انصاب المستحق
للزكاة ثمانية الادل في العاين والمقابلين للاغنياء وهم الذين لا يجدون من رتبة
الاغنياء في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
حالا من العاين ومن كان ذلك في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
للا زكاة وكذا صاحب الضيقة والضيق في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
ولكن لم يفعل ذلك في الاصول لعدم اخذ الزكاة لان كان يعني الحول ولو كان
له من مال يفرق من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
ان لم يكن الا في علم حواسه في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
او صيغة تقدم في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
فصوره في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
له التاديب من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
هو الاصول وبيان الضيقة وان كان له رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله

وكان الدافع من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
فيهم التكليف فلا يجوز مال الصبي والمجنون ولو كان الولي والاعان للمعني
الاخص ولو العدل لا يراعيه في الاصول سيما ما عدا رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
الاكفاء وبيان العلماء وان لا يكونوا من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
نعم لا بأس باستجاء رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
بما من العاين عليها كالا بأس في العبد ورتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
العاين من العاين الساعين الذين هم من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
فامدق بعض الصفا المبرور في مثل الكتابة والحفظ وعجزها ما لا يكون في رتبة
من الامام عليه السلام ولا يكون من العاين عليها كما انه يفرق من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
هذا القسم في زمان الضيقة مع بسط بيان الضيقة ونعم في الاصول على كل حال
فالامام يفرق من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
لهم شيئا من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
يراد القوام للنجاة والاسلام والمسلمون الذين عقابهم صغيرا وظاهرا
سقط في هذا الزمان الخاص في الرقاب وهم ثلث الامم الكبار العاين
عن ادوار الكفاية ولو لم يقسموا لكسبهم في الاصول في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
نعم لا فرق بين المطلق والمقتضى الثاني العبد في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
العرض خصوصا اذا كان مؤثرا في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله

او غير ذلك ما عدا رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
نعم لو كانت رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
بغيره من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
فالاصول ان لم يكن رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
ارضى العاين فان رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
غيره ان ساءت رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
الاصح ولا يفرق في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
حياء منها وهو مستحق بان لا يفرق في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله
وانما يفرق في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
بعدم كونها زكاة ولو كانا في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
غير زكاة بل في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
فغيره ان ساءت رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
الفاين بكونها زكاة وان كان جاعلا في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
اليه على رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
بلي الزكاة العاين ورتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
او لا يفرق في رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله دون العاين
الضامن كذا وان ان المذموم اليه كذا فافسح او من رتبة من يفرق الربح من زكاة النجاة في الله

وكل الدافع

مع علم وجوب المسحوق الزكوة بخلاف الاول الذي يشترى ويبيع ملك جيد
المسحوق ونحو الزكوة في الاخير بين عند الاعناق في الاوسط ان لم يكن الاقوى
والاولا فيها للفقراء ومن وجبت عليه كفارة عيب فيها العتق وكان احد
حضا لها لو كان فقيرا جاز الاحتساب عليه من الزكوة او لا وتخير في الدفع
في فكل المكتتب بين المولى وبين العبد لكن ان لم يصير لها الثاني في ذلك
ولو لا استغنائه بامر الله ونحوه استرجعت منه الا الاوسط ان لم يكن اقوى
المولى ايضا لو وقعت اليه وانفق بغير العبد عن الباقي فعاد الى الاقوى
مشروطا مثلا لو كان الرفع المكتتب من سهم العتق لم يرجع منه ولو كان
العبد انه كوتب فان علم صدقة او اقام بدينه فلا يحتسب الا ان كان له السيد
لم يقبل فله ان لم يعلم حال السيد في قبول قوله اشكال بالاوسط ان لم يكن
اقوى علم العتق وان حلف بالاوسط ان لم يكن اقوى علم صدقة السيد
مع تملك السيد للسار من الفارسون الذين علمهم الدايون في غير عتبه
لا اسراهم ولم يكتسبوا من فقاها ولو علكوا حوت ستم بل لو كان كسوبا يمكن
من قضاء الدين بغيره اعطى منها وان كان الاوسط خلافه نعم لو كان دينه
في عتبه لم يقض منه من هذا السهم ولو اناب اعطى من سهم الفقراء ان لم يكن
مالكا لغت سنة او سهم سبيل الله وجاز له رفضه قضاء دينه سنة والفقراء
الجوارس وان لم يلب بناء على المختار من عدم اعتبار العتق في ذلك علم بورد

لما لا يفرق بالبيع

لما لا يفرق بالبيع بل يقتضى الجواز ايضا وان كان مالكا لغت سنة كونه فقيرا
باعتبار من الدين وان كان قاصدا في بيعه كمال الاوسط وان كان الاوسط
الاوسط من سهم الفارسين مع الجواز في انفق وان كان الاقوى الجواز نعم
لو علم هو حال نفسه حرم عليه الاخذ والجور والمظفر وغير المكلف والناسي و
الحكم مع عدم احتساب المعينة فضلا عن الجاهل بالموضع ليس من الفقراء
بالعزم ما استغلت به الذمة ولو بان تلافى حال الغير لا يقتضى عدم اعتبار الجاهل
فيه وان كان هو الاوسط ولو استلذ الاصل في زكاة الدين كالجواز فقبل
لا يدرى من قبله وكاد يقع لسبب فتنه فخل جمل بغيره ان استدل ان
واراها تعطى جمل من هذا السهم مع عدم العلم من الاقوى اما مع الاوسط
ان لم يكن اقوى عطاؤه من سهم الفقراء وسبيل الله با على عدمه كلفه في كماله
باس باستلزام الامام او ان ينفق في ذلك على سهم سبيل الله وكذلك الكلام في الاستدلال
لو تلافى مال الدين من ثمنه وخشي من ذلك فروع فتنه وفيها من المحدث
وفرقه لا حيا ولا موت من المصلح العام بل لا يفرق بالزمان عن مخرج المصلحة
مثلا اعطى من سهم الفارسين مع علم تملكه من الاول وان كان للمدين من مولا
ولو كان من غيره زكوة دين على الفقير جاز الاحتساب عليه من الدين من الزكوة بل
علم بالجلد الاحتساب ما عداه من الزكوة عليه بما في الدين ثم بالخلاف فاعتاده وان
لم يقبضها المدين ولم يترك في قبضها كما يجوز من على غيره المدين فقا ومن

من غيره علم حتى ولو كان من غيره الزكوة دين على ديوان الفقير فلا جاز احتساب
ما عداه من الزكوة عليه وقا من الدين ثم با حله ما عداه وان لم يقبضها
المدين وان لم يترك في قبضها كما يجوز من على غيره المدين فقا ومن
علم من ديوانه من غيره الزكوة دين على ديوان الفقير فلا جاز الاحتساب من الزكوة
باعتبار الجواز الاول ان من الدين في ذلك السبل الاحتساب ما عداه الا ان كان حكم
وقا له عتقه الفقير ولو كان له عتقه دين ولم يكن له زكوة ينفق منه سبيل
جاز له احتساب ما عداه من الزكوة بالزكاة الواجب مثلا الزكاة جاز
لا يبعد جواز ذلك في انفق الاستيفاء من الزكاة لعدم التملك من ايات
الدين مثلا لو كان الدين على من ينفق فقته عليه جاز له قضاء الدين من جيبه
او صفا من زكوة وان لم يخرج دفعها له للشفقة ولو صرح بالفارس حاد في عليه
من سهم الفارسين في غير قضاء الدين اسر جمع من حصة على الاصح وان لم
دفعه الاقوى من الزكوة ولو ادعى ان عليه دينيا قبل فله بيعه بصلوات الغريم بل يرجع
لجواز ان كان الاوسط فيها العلم او بايقوم مقامه فضلا عما ذكره الغريم
وفضل اعلم لو كان دعوى الدين للاصلح ذات الدين فانما اقوى في اعتبار العلم
او ما يقوم مقامه فضلا عما ذكره الغريم وقضاه ولو لم يفرغ صاحب الدين بعد
دفع السهم اليه يرجع منه ذلك الوان ان دينه في عتبه او غير فقام على حسب
ما سمع في الفقير السابق في سبيل الله فقا شاذ وهو الاصح جميع

كتاب الدين

كتاب الدين والملايين والحقائق وبيان المسائل واعانة الحاج والراغب في العلم
والمتشغلين وتخليص المسحوقين والاعطاء من الفقراء وان لم يقبضها
الفقير في الاول والملاح وهو هو ان كان الاقوى خلافه بل الاقوى جواز دفع هذا السهم
في كل مرة بطل تملك المدفع اليه من ماله با غير الزكاة الا ان كان ابن السبل وهو
المتشغل به فيخرج من سهمه بذهب فتنه لو تلافى ما عداه انفق بغيره ان
حالا بغيره بذهب مثلا لا يرد به الا للسار لا يخرج بغيره وفيه العار من
كامله في دفعه مساقا فخرج على سبيل انفاقه اخذ لا يخرج المقتضى او المودر
تلك من ماله وعوضه من صله ان التسليم غرض الاصح وان قطع سفره شرعا لم يشتر
الا فقير ولا طارفا من ارباب الشا السفار المحتاج اليه ولا فدية له عليه فليس في
سبيل حتى تلبس بالسفر على وجهه من غيره زكاة فحجوز اشر الشا وان لم
يجدد زهاب بفقته بل كان اصله الا فاصرا ويعطى ابن السبل وان كان غنيا
في ذلك ان كان له ملكه لا اعتبار من غيره بل يرجع او غيرهما ولا يعطى على
الاصح ولا يخرج ابن السبل بعد تحقق صدقة البضاة بل هو من حالها
ايضا فيخرج احتساب ما عداه من الاول وهو من هذا السهم نعم بعض في ابن
ابن السبل اياها السفر فلو كان في عتبه لم يحط والذي يبيع اليه من الزكاة فله
اللائحة جاز من الملبوس والمأكول والملبوس للزكاة ان غنما او الاخرة لا يعطى
المدين بغير قضاء التا او من سهمه او يعطى له لعل عليه الا من سهمه

فصل في معنى زكاة الصدقة على من يملكها من غير فرق بين الغني والفقير
وبين المالك واليتيم ومنعها من غير فرق بين المالك واليتيم ومنعها من غير فرق بين المالك واليتيم
الناصح في اوصاف المستحقين للزكاة الفصل الاول الايمان بالغنى
فلا يعطى لكافر عبيد ائمة في غير الزكاة وسبيل الله تعالى ولا يعطى
غير الحق من سائر فرق المسلمين بلا شعور منهم مؤمن منهم سبيل الله تعالى
لجواز اعطائها للذبح من المؤمنين ومنعها من الكفار مع عدم المؤمنين
وسبيل الله تعالى لا يمكن من ذلك ولا يعطى للمستحق من فرق الغنى
بل لان كونه الغنى على الاحوط وان كان جواز اعطائها للمسلمين
نعم يعطى لطف الاخرة المحقق من غير فرق بين الكافر والمؤمن
منهم ولا بين المؤمن وغيره بل لو قلنا بين المؤمن وغيره يعطى منها ما احتسب
ان كان الاب المؤمن بل لو كان الجاهل مؤمنا ولا يعطى من اعطى منها كل
احوط ان لم يكن ائمة العلم نعم لا يعطى ابن الزنا من المؤمنين فضلا عن غيره
والله بالاعطاء الاصل اللهم على الوجه الشرعي في دفع من سهم الفقر
المؤمنين ولو لم يكن من غيرهم وان كان ما عدا ذلك لا يبرر ما لا يصح
المؤمنون حكمه الاصل المستفاد من غير فرق بين الغنى والفقير
الاباس بالصدق عليهم من سهم سبيل الله واليتيم من عتق كان النية في
الاول عتق الذبح للولي ولو اعطى بقا الف زكاة اهل بيتك من استغنى بها

فيوما

مخلاف الصدقة والعوم الزكاة بها على من يملكها من غير فرق بين الغني والفقير
وكذا عتقها على الاصح بل لو كان قد دفع الزكاة على الايمان لم يستغنى بها
ايضا على الاحوط ان كان الاقرب الى الصدقة الوصف الذي العتق الذي العتق على
الاحوط لا يعطى غير العدل سيما النجاشي كما لا يخفى وان كان الاقرب عدم
اعتبار الايمان بالانسان بالغنى الا ان كان فقيرا من غير ان يكون جانا ولا كافرا
بل يعطى ماله الجواز اذا كان في الدفع اعانة على الاثم او اعانة على النجاسة
دفع عن المنكر نعم هي حثي في العامل كما عرفت اما الغارم وابن السبيل والفقير
فغيره من غير مضاف من سهم سبيل الله تعالى انما الوصف الثالث ان لا يكون
خبيثا فقتل على المالك كالايماني وان علوا ولا دعيان سفاهوا ولا زبجوا فلا يجوز
دفع زكاة اليهم بالاتفاق ولو لا للمؤمن سهم عليهم على الاصح نعم يجوز دفعها
لهم اذا كان عندهم من خبيث فقتل عليهم ومنه كذا وجه القول الاول والمال
لها مثلا كما انه يجوز دفع الغنى للزكاة لهم وللانفاق على الاصح على وجه الاستحسان
البار في فائه لا يجوز دفعها بها بالاتفاق اما للفقير سعة لانها بها لا تكون
الجواز والاحوط العلم كما انه يجوز دفعها من غير فرق بين الغنى والفقير نعم لا يجوز دفعها
بل يعطى ثلثة الدنانير مع سقوط عتقها بالشرع ومنه بل لا يجوز دفعها في احدى الوجهين
وان كان الاحوط خلافه كما لا يجوز دفعها بالاتفاق مع اشتراط العتق عليه بل وكذا
كل من حجب فقتل عليه لم يبرأ من الاثم الشريعة ولو عاين احد منكم حاله

فيوما كان الاحوط اجتناب الهامشي مطلق الصدقة الواجبة ولو لم يعلم من
وان كان الاقرب الاستحسان على قدر الضرر بخلافه نعم لا بأس بدفع الصدقة
المندوبة ولو زكاة غنما عليهم الفصل العاشر في الواجب وغيره مسائل
الاول المتعلق بالزكاة في زمن العينة للمالك او لغيره ولا يجوز عليه
تفليسها انما اذا كان هو الاصل والاحوط سيما اذا علم انهم لم يزلوا
انخرجتها قبل ان لها من دون بلدين ولا يبيع ولا يعلان بدفعها افضل من الاصل
تجلا في الصدقة المندوبة الثانية ليجوز دفعها في النقصان المتأخر مع غيرها
ووجودهم بل ليجوز دفعها في النقصان المتأخر مع غيرها
وسبيل الله تعالى والافضل تخصيص اهل الفضل بزيادة الضيق بقدر فضله
واهل العتق من الشرائع بل ينبغي تخصيص صدقة الخلف والاضاف بالفضل
من الفقر نعم قد حصل بعض المراجعات للشرع في بعض الناس في دفعها في
الموتى ولا يعطى من ثلثة اوضاع بها استغنى واحدا من الاضمان الجان الثاني
يجوز ان يعيد بالزكاة الى غير من حضر من الفقر او خصصه من المراجعات بل لا يفي
جواز نقلها الى غير اهل البلد ولو العبد مع وجود المستحقين وان كان يفتيها
لوتحت بالنقل وتكون الخلف عليه لان الزكاة لو لم يوجد المستحقين في غيرهم
حفظها او يبيعها الى غيرهم ولا ضمان عليه لو تلفت مع عدم الفقر بل لو
تلف من بعض المصارف في غير الاضمان ولا فرق بين الغني والفقير ولا يعيد مع اكل

خرج الزكاة من كمال انعام والفضل والفضل من غير فرق بين احتياجه الى الزكاة
وتقديره وبين اتخاذ نوع الحق كالوكان من هذه اربعين من الغنم ومنى الابل
وعليه كفاية من الضمان واحد من النعم وبين كون المذبح من جنس واحد
وعليه ولكن اربعين نعين وينبلاها الحاكم عن المتبع كما ينبتاها عند اخذ
من الكافر او عند الدفع للفقير عند لا عن الكافر وكذا نطق الطفل والمالك
عند الدفع للفقير او الحاكم جبران الولاية من الضمان والاخرى جواز التوكيل في
اداء الزكاة على وجه يتولى الشئ كما ان الاخرى جواز التوكيل في الايصاع تولى
المالك الشئ وليس الحاكم الشئ على المالك في الاقوى مع عدم التوكيل والاستئناس
كما لا تجزى التمتع من المالك عند الدفع لو كلفه الاصح وخير في التمتع من المالك
بعد وصول المالك للفقير وان تاحرت من حال الدفع في الاصح مع بقا العين
باربع ثلثها مع اشتغال وقتها بغير غيرها من الدين اما مع عدم اشتغال
فلا عمل للتمتع ولو كان مال غائب مثلاً فقال ان كان غائباً فله زكاة وان
كان بالغاً فله زكاة صحح بخلاف ما قاله هذه زكاة وانما هو ولو كان له مال
مثلاً متساوياً او مختلفاً فاحل ان او اثبات او احدهما حاضر والاخر غائب
فاخرج الزكاة عن احدهما من غير تقييد اجزائه من العين بعد فدية الاقوى
فلو فدى زكاة عنها وزعت بل يعقوب التوزيع مع مبنية مطلق الزكاة في
اخراج غيرها الغائب زكاة ثم بان نالها كان على المال باقياً على ملكه ولو كان

كان موزناً

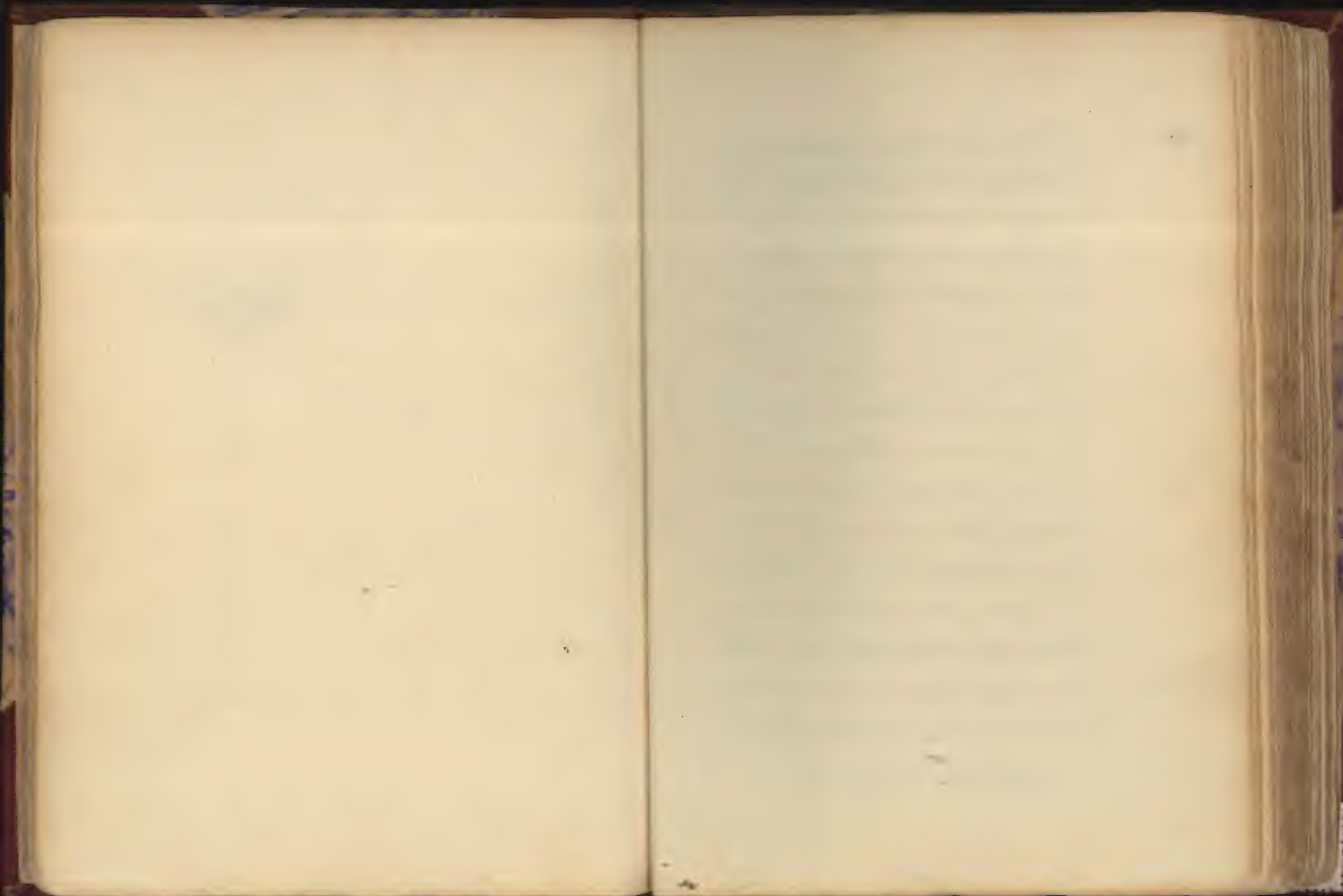
كان موزناً على الغائب العالم بالحال فله حق احسان الدين او ثلثها او ثمنها زكاة
من غير نالها من اموال على المذبح عليه او على غيره كان احدها واحداً من غيرها
عليه او على غير ان كان عليه حق ولو فدى الزكاة عن مال هو حصول الجزاء من
واقعه هو العالم المقصود في التلخيص في زكاة الايمان المستأجرة بركة الفطرة
التي يفتون على من لم يدفع عند الموت واركانها اربعة الاول في من يجب عليه
وهو المكلف للمخرج الغنى فقلاً او قوة وان لم يكن عند حيا فلقط الخطاص على
الاصح فلا يجب على الصبي والمجنون ولا على ولده ان يزود عنهما من اهلها
سقوطها عنهما بالنية الى من يحولون به انهم باروا على من هو شوال عليه
وهو من عليه مثلاً على المولى الغنى والدليل برام الولد والكتاب المشترط على
الذي لم يتجره من شئ على الاصح على المولى في الغنى نعم لو عجز عن العبد شئ ربيت
عليه ربيع المولى بالنية مع حصول السر المطرد على الفقير للملك لا على موزنة
له ولعليه مثلاً على ما يقابل الذي ويستثنى من ذلك لا فوجدان كان لا يوجب
المالك موزنة سنة اخراجها بل الاخذ من مال عبيد احد الغنم كزكاة الجزاء
ايضا لا الاخذ من زاد على مائة يومه ولا يصح اخراجها بالاجرة للفقير من
اخراجها ايضاً ولو بان يلهي صاحبها على عياله بمصداق به على الاجرة بغير ان يلهي
الدهر اليه من غير فرق بين ان يكون موطوعه من غيره ويكره له بعد المصداق به على
الاجرة قبوله من الاجرة صلة بغير مصداق به على حال دفع المصداق من الشرايط يجب

اخراجها عن فقير وعن جميع من يحول به حين محل شوال ولو شرع من الزكاة والاول
والاخر والمدة بغير فرق من الاغارب والاجانب والاسير ويحرم ولو عارض
محرم والصبي ولو قبل محل شوال الخطا اقام الشهر على الصبي والعسر والدم
ولا اخذ في الاخذ في حق من عارض في التلخيص الاجرة في الاخذ في الصبي
ذلك لا يتل بعد زجر من سخطه في خطاب نعم الا ان اخراجها من الفقير
من اهل البلد في بلد الحلال بل بغيره من اهل من الناس اليه الا ان لم يكن من
الضيف فله ما لا يجزى حق الاقوى للضيف وان كان هو الذي يملك الاكل لا يفرق
في الجميع بين الصغير والكبير بل هو العبد والمسلم الكافر فكيف كان والميت معتقاً
كغيرهما من اعداء ولا تنوع من الكافر ولا من كافه وان كان لو سلم بغيره لا سقطت
عنه خلاف الخالف فاستخرج كمال الاصل من دفع فله من ذلك شوال الخطا
بل انما يرد لو سلم او ارضى بغيره ولا يرد في ارضاءه او طاعة بغيره من غير
وصاية او جيت الفطرة او كان في البلوغ او الاسلام او العقل او ان كان
الفقر نعم لا يجب ان كان قبل الزمان وكذا الكلام في الوجوه واللبس لطلب
او ولد له بغيره من كونه عا لان كان قبل وفاته فله من ذلك شوال الخطا
له وصية الفطرة عند لا لم يجب نعم هو يجب في الزمان لا عن وقت واقعه العالم
الثاني يجب الفطرة من الوجوه وروى مع المولى مع العبد او بغيره ان يجب الفطرة
لما استنوز وعجزه على الاصح ولو لم يعلمها هو لا يخرج مع وجوب بقية فانما

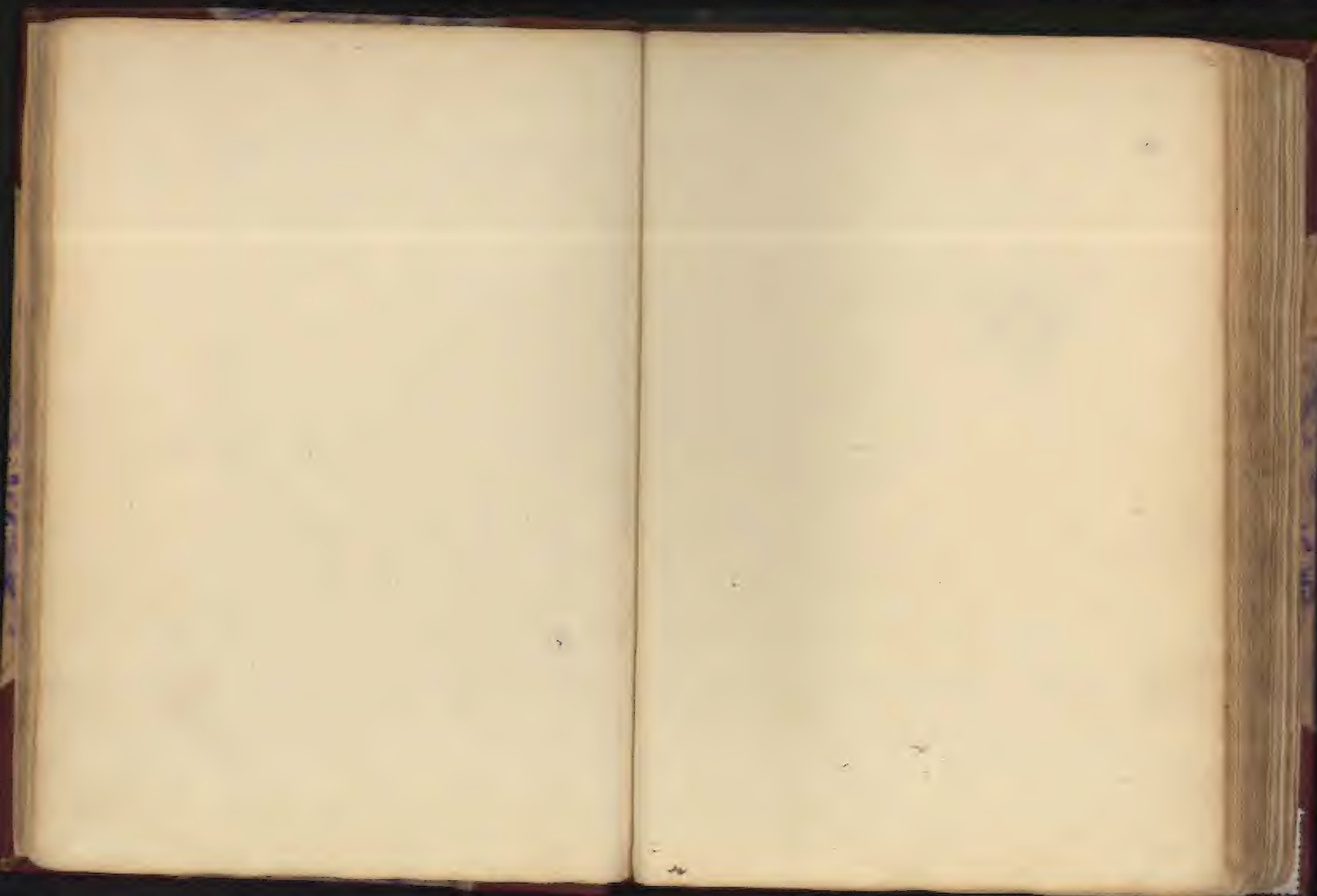
ان لم يكن قوياً

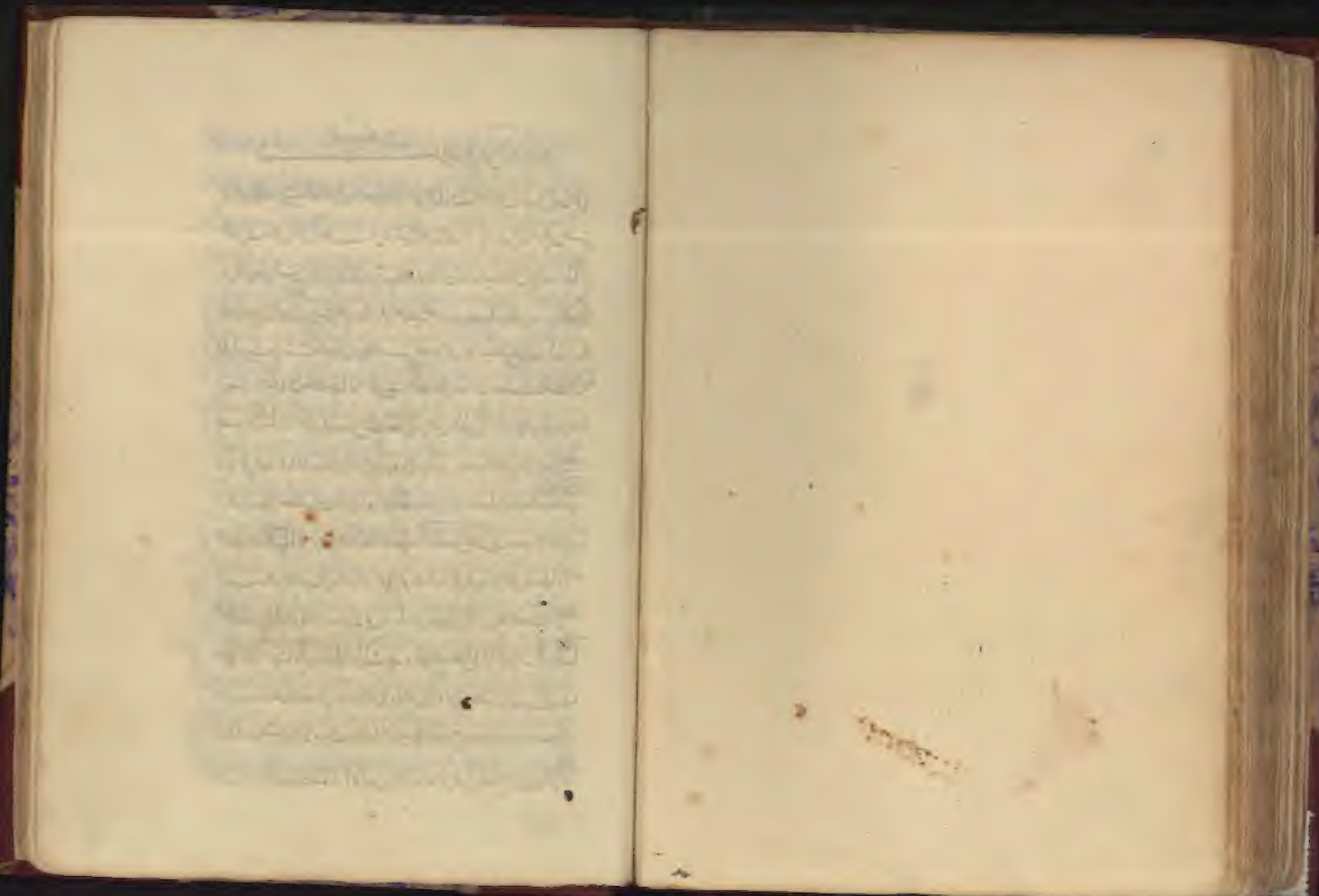
ان لم يكن اقوى اخراجها عنها اكان لا حول فالب وان لم يجب الفطرة ولا حول ولا قوة
ولو عارضه غيره وكان مؤسراً وجبت الفطرة عليه ونهوا ان اخراجها عنها ادا اذا
كان معسراً لا حول ولا قوة الا في الاجل واللبس فيها وان لم يجب الفطرة ولا حول ولا قوة
لو امكن على الصغير من مال سقطت الفطرة عنه من لادب والاحول اخراج الا للفقير
لا من وجبت فطرته بغيره اذ لا حول ولا قوة سقطت عنه نعم وان كان لا يفرق
حيث عليه كالميت الغنى وكذا كان عيالاً لا شخص ثم صار عيالاً بغيره وقت كماله
بل الظاهر سقوطها وان لم يخرجها من موطوعه بغيره ثم عيلاً وان كان لا حول ولا قوة
اخراجها من مكانه عليه لو افرز وجبت عليه كالميت الغنى وكذا كان ولو كان المعسر
منه جاشي والعجالة اشبهون حرمة فطرة عيالها من ذلك العسر لان الدار
على المعسر لا العيال فلما لو تكلف العيال اخراجها بغيره لم تجز عنه ولا تكلف
بل لا حول ولا قوة فله من ذلك شوال الخطا
الان في الفقة من حال فلا شك في الجواز كالا سكا ان الاذن في الدفع وكذا
عزوه وكان المذبح مال المأذون نعم لو اذن في الدفع من مال المأذون من الاذن
لا يجوز ان التوكيل والرجوع عليه كما مثلاً وان كان الجواز لا يوجب قوة اقيم
ما سمعت في التبرع ولو عارض المعسر بالموسر ولو كان من بيت واحد او انفق له على
بعيل المؤمنين لا حول ولا قوة لم يكن اقوى وجوبها وجوبها للموسر بل لا حول ولا قوة
الا جازاً بالخطا للفقير اخراجها بجهة الداب وان كان هو الذي يخرج من بيت واحد

ولا فدية









والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين
 القرة الباقين أما بعد فبقول العبد العاشر للقصر القاصر محمد حسن
 بن محمد الشيخ باقر انه لما ارب الله تعالى ثمانية عباد في زمانا باق
 الطاعون العظيم وابتلاه بطائفة خطبة الجسيم وصار تلك سببا لاختلا
 الموارث واشتباها الحال فيها استلحق بعض من لا يسمع في الفقه كتابة
 رساله وجهه في حكمها فاستخرجت الله تعالى شارة واجبه الى ذلك فخرجت
 لهم من كتابنا الكبير بسنن الله تعالى في حق طائفة كانت اولهم وان
 وياهم في حيا الدنيا والاخرة فادخل في حق ونعم العين والارض في عليه
 تركت به استغنى ودرتها على مقدمات وقصدي وخاتمة العقل
 الاولى في كتاب الامر وبها فصول الفصل الاول في اسبابه وهي اما
 لب وهو الاتصال بالولادة على الوجه الشرعي او بما في حكمه بانتهاء احد
 الشخصين الى اخر كالأب والابن او بانتهاء الثاني مع صلة الرحم
 عرفا فلا يرث بالانحلال المشبه وكما في اهل الملل الفاسدة واصفا
 سبب وهو الاتصال بما بعد الولادة من ملاء او زوجة والنسب فليست
 طبقات مشتركة لا يرث واحد من غير الاصل مع وجود وارث منها و
 كذا الثانية بالنسبة الى الثالث الاولى الابوان من غير ان يقع والولد ذكر او

انزل

وان نزل الثانية الاخوة ولو انا انا واولادهم وان نزلوا والجداد وان نزلوا
 الثالثة الاحوال والاعمام للبيت اولادهم وامهاتهم واولادهم وان نزلوا
 في طبقة اهل الارحام والسبب انهم تزوجوا ولا ولدان من نسلهم
 خلافت الاول فان عياله كاستخرجت وهو لا يرث من نسلهم على الاصح
 ولا المصدق ثم ولاد من الحرير ثم ولاد الامانة الفصل الثاني اعلم ان
 الطبقات للبيت على الثالث اقسام اقسامنا فاق كل طبقة صنفان فاق الاول
 الابوان والاولاد وفي الثانية الاخوة والجداد واما الثالث فهو طبقة اهل الارحام
 مضاف واحد من اخوة الاباء والامهات واولادهم والاقرب من كان من نسلهم
 الابعد من دون الاخر فالاولاد للصلب محجبون للحق ولا محجب بهم الابوان والاولاد
 الا في محجب الاعلى دون اولاد الاخوة والاخوة محجبون اولادهم واولاد الصغار
 من الاجداد والعلم الغريب محجب العبد من الاعمام والاحوال وطول العيش
 والحصول وكذلك الحال لما عرفت من اتحاد الصنف الفصل الثالث في اسبابه
 اعتبار العود وحاشبه ورعاية الطبقات والدرجات فهو النسب الى ابناء
 علوا والاولاد وان نزلوا ومن نزلوا من اولادهم الا اقرب وهم في حاشية النسب
 لكونهم مختلفين في القرب والبعد فالاقرب منها الاخوة والاولاد والاولاد
 المحجبون بالبيت في الابوين ثم الاعمام والاحوال المحجبون به في الاجداد ثم اعمام
 الابوين والاولاد وهم المقنون والجداد والجداد وفروعهم ان الابوين

الولد وان نزل والبيت المحقق والابن والاب والام والاب مع عدم ذكر صا
 في القرب والاولاد ذكر في خط الاستين والربع سهم الزوج مع الولد وان نزل
 والفرع جميع علمه وحقا كانت او متعاقبة والفرع سهم الزوج وان غفلت
 مع الولد وان نزل والنسب سهم البناتين فصاعدا مع عدم الذكر للسكنى
 سهم الاخوة فصاعدا للاب الام اب لاب كذا في الثلث سهم الام مع
 عدم من يجيها من الولد وان نزل والاخوة وسهم البناتين فصاعدا من ولد الام
 والسادس سهم كل واحد من الابوين مع الولد وان نزل وسهم الام مع الاخوة
 للاب والام والاب مع وجود الاب كاستخرجت في الموانع وسهم الوارثين والام
 الام ذكر كان او ان في الفصل الثاني بقسم الوارث بالبيت الى كيفية الارث في ثلث
 اقسام احدها من لا يرث الا بالفرع خاصة وهي الزوج على الاصح من عدم
 الزم عليها وكذلك الزوج الا في موانع ما ذكره وان كان وارثا علمه على الام
 فان نزل مع علمه على الاقوى فانها من لا يرث الا بالفرع ثانيا في القربية هزرا
 وهم الاب والبنات والبنات والابن والاحداث وكذا الام فان لا يرث
 بالفرع مع وجود الولد ومع علمه بالفرع ثانيا بالعكس البيت والبنات وكذا الابن
 والاحداث بالفرع مع وجود الاخوة والفرع مع علمه وكذا الام بالفرع مع
 علمه لكونه بالفرع مع وجوده من لا يرث الا بالفرع وهم من نزلوا كالأخوة
 والجداد والاعمام والاحوال خاصتها الارث بالولادة الذي يستخرج تفصيل

ارثه وهو الام من بين
 والامهات فانها من بين
 بالفرع

من العود في اهل الطبقة الاولى لا يرث من غيرها والاجداد من العود
 والاخوة واولادهم من الحاشية في اهل الطبقة الثانية المحجوبة من قبلها الحاشية
 من بعد ها والارث في الباقين كلها في اهل الطبقة الثالثة لكنهم يتركون فيها
 فلا يرث احد من اهلها مع وجود احد من الدنيا فحجب اهل العلم وان نزل
 هم الاب وان هم الاب كذا في علم الجسد وهكذا واما الدرهم في مفسر
 في الطبقات كلها كالمها في الاصلين نزل في الاصلين في الثانية والثالثة
 فابطل الاسفل من الاجداد يمنع الاعلى والاعلى من غيرهم مطلقا يمنع الاسفل
 ولا يرث كون في الارث الا ذات اولاد في الدرهم وستخرج النساء الله ان
 المقرب بالابوين في جميع حواشي النسب ولو اختلفت في منع القرب بالاب
 خاصة وان كان مع القدر ذكر لكن بشرط اتحاد القرابة ونسب الدرهم كالأخوة
 لا يرث مع الاخوة للاب والاعمام والاحوال الصامع الاعمام والاخوة لانها
 القربية اشرف وان استوى القرب كالعلم الصامع كماله بالعكس فصا من
 هذه الحجة مع الصنفين والله العالم المقدمه الثانية في السهام
 السهام بالفرع وكيفية اجتماعها وبعض السهام المخالفة بها فيها ايضا
 فصول الفصل الاول السهام المذكورة في الكتاب العزيز ستة النصف
 والربع والثمن والثلاثان والثلث والسادس والي النصف ونصف
 نصفه والثلاثان ونصفها ونصف نصفها والنصف ضيق للزوج مع

الولد

فيه انشاء الله الفصل الثالث اعلم ان صور اجتماع العزوف المذكورة كثيرة الا
ان العزوف منها ثلثة عشر والباقي متبع ولا يعول فالصنف يجمع مع مثله
كزوج واحد ومع الاربعة كزوجين ومع الثلثة كزوجين ومع الثلثة كزوجين
كزوج واحد ومع علم الحجاب ومع السلس كزوج واحد من كل الامم والاربعة
مع الثلثين كزوج واحد ومن الثلث كزوج واحد ومن كل الامم ومع السلس
كزوج واحد والاربعة كزوجين ومع الولد والثلثان مع الثلث كزوجين فصاعدا لا
مع اخوة الام ومع السلس كزوجين واحد والاربعة كزوجين واحد ومع السلس كزوجين
مع الولد الفصل الرابع من ممرات مذهبنا علم الارث بالعصب
وهو ترتيب ما فضل عن السهام من كان من العصبه من غير مدعى على السهام
وانما العلم من دين ال محمد صلى الله عليه وسلم انما اذا بقى الفرع من شئنا
فان كان هناك سوا ولا فرع له فافضل له بالفرع مثلا ابني وزوج للاسم
ثلثه اصل والزوج نصيبه للاب الباقي ولو كان له اخوة كان للاسم السلس
والزوج النصف للاب الباقي وهكذا وان لم يكن له فرع سوا كان نصيبه
للمرث شيئا يابى بالفضل على غيره من بعد الزوج والزوج فان لم يكن له فرع
فهذا الحال بل فيها من غيرها من العصبه التراب مثلا ابني وزوج للاسم
فان للاب النصف مثلا ابني لكل واحد منهما السلس من غير السلس من غير
اخاها على بقية سهامهم ولا يعطى الاخر ولا العلم شيئا وكذا من ممرات

وتحريم العزوف
مع الثلثين كزوجين
ومع السلس كزوجين

مذهبنا

اعلم العزوف في الميراث فان من احصى عدد رجل عالج يعلم ان السهام لا تقبل
عن سنة ولا تكون اكثر منها او يقال ان بقى من مال لا يقرب به
لكن لم يعلم او ان من علم ان قدام الله ومن اخر من مقام اجتماعها فاعلموا
علم كالم اهل البيت الوحي ما مالت فرعية ابداء العزوف لا يكون الا من اجتهاد
الزوج او الزوجين مع البنت او البنات او مع اخوات الام او اخوات الابوين او
الاب والاقصى من شخصين دون الزوج والارحمة ودون من غيرهم بالام
ودون غيرهم من ذوي القربى من غير الزوج والابوين وبنت باخذ الزوج والابوين
فصاعدا وتلك البنت الباقي وان نقصت النصف وزوج واحد ابوين اثنين
فصاعدا باخذ الزوج واحد ابوين نصيبهما واخذ البنات الباقي وان نقصت
عن الثلثين وزوج مع كل الام واحدا اخوات لاب وام اولاد باخذ
الزوج وكل الام نصيبهما واخذت او اخوات الباقي وان نقصت عن النصف
او الثلثين والله اعلم الفصل الخامس قدر علم ان ما ذكرنا انه اذا كان
من الاخرين له ولم يشركه وارث اخر فالأكل له من سواها كان او سواها
بوكلاء ولو شاركه من الاخرين له من غير محدد معد في الوصل الى الميت فاما
لها ولو على التفات بنينا المذكورين وان اختلفت او اختلفت فلكل ما نفع
نصيبه من بقية سواها كالحال او احوال وان اختلفت مع العلم او الاختار
او العزوف العات فلكل ما نفع نصيبه من سواها وهو البنت والعزوف نصيبه

وزوج ابوين اثنين
الزوج والابوين نصيبهما
البنات الباقي وان نقصت
عن الثلثين

اشياء اخرى

وان كان الارث من غير احد نصيبه فان لم يكن مع سواها فبقية كان
الزوج عليه شريك مع اخ واحد مع علم فلكل واحد نصيبه والباقي
عليها الماعرف من علم الارث والعصبه مثلا كما انك عرفت علم الارث على
مطلقا ولا على الزوج مع وجود وارث مثلا وام وان كان مع سواها
وكما عرفت انك بقدر السهام على الاصح كما عرفت وبنت فان السلس من الارث
يرد عليهم اخاها ما لم يكن حجب لاحد من الارث كما لو كان له اخوة فاما الارث
فمقتضى الرشد بالبنت والاب ارباعا او يكون مقفرا بالابوين او بالاب
على الاصح كما في كل الامم مع الاحتمال لابوين والاب فان الزوجين نصيبهما
حينئذ على الاصح كما في كل الامم وان نقصت التركة عن السهام كان النقص
واخذ على الابن او البنات او من غيرهم بالاب من الاختلاف الا ان كان
من غيرهم بالام ودون غيرهم من ذوي القربى من سواها من علم العزوف مثلا
فلا حاجة للمذكر مثال الفصل السادس قد عرفت فيما تقدم ان الدرجه معتبرة
في الطبقات كلها لكن على حسب ما سبق فلا ارث نصيبه الا بعد علم الارث
الا ان كان الابن جديا مع الابوين فان زوجي العلم للاب النصف والا فاج
كما عرفت ولا يمنع العبد العزوف في غيره ولا يرث مع غيره الا ان كان له
في سواها كما في اخر من علم نصيبه فان المال بينهما مضافان
انه كذا في الميراث جلا الام وانما خرج لها مع اخ لاب فان ابني للاسم

كما في بنين اثنين
على الفرع من سواها
كانت الارث من سواها
نصيب السهام

اعتبار الدرجه

الدرجه

الحال طاعة بزا حم الاخ لاب ذيث مع الجلا الام او الرضخ لام وحدها بالام
وحدها بصل الام سواء كان هذا الاخوة للاب او لا فان الجلا الجلا لراحم الجلا
ولا يجوز في الاخوة لام فميرث معهم او مع الاخوة للاب جلا بصل مع
الاخوة لام جلا فريها فان احد الجلا للاب لراحم الجلا فريها
يرجع اليه والاخوة للاب لا يجزون الجلا الجلا فميرث معهم جلا بصل
للمفصلة الثالثة في فروع الارث وهي امور تليق منها ثلثة او اقل
وهو ما يخرج به معتق او قاتل او فاعل عن الاسلام وفي مسائل الاحكام
ذوق ولا حربي ولا غيرهم من سواها كغيرها وان لم يكن له وارث الا ما
جلا للمسلم فانه وان بعد حق كان ضامن جريه او موقوف ميرث الكافر
مخيره وان قرب فلو كان كافر لم يرثه كفا ممرات مسلم غير الامام كما مر
للمسلم خاصة اراد الامام كما في الرجة على ما استعرف نعم ولو جلا الكافر فاق
مسلم ارث الكافر اذا امام عليه السكاهي الكافر عن الارث لكن اذا كان
الكافر اصليا او ما لو كان من غيرهم من سواها على الاصح وزا امام مع علم
الوارث المسلم او في حكم المسلم الثانيه اذا اسلم الكافر على صلات قبل
شاهدا هذان كان صوابا في الدرجه وان لم يكن ان اول الظاهر ان
ذلك على جهة الكشف فيغير البناء للخل في الميراث والاسلام ولو كان جلا
العصبة ولو اقيم اعتقادها ان سكتة ذلك ميرث وكذا ان الوارث المسلم

واحدا من الامام والمرتبة ولو ترجح على الاصح اما لو كان الامام فاسلم كان اول
 منه او كان رتبة فاسلم قبل الصفة بغيرها وبني الامام احدا افضل من غيره
 الى حجة ومنه يعلم ان الاقوى في الوعيات كان وله ذلك في رتبة من كان
 مات في وقتا من بعد اسلامها مثلا الشكر في الارث بينها وبين الامام
 نصيبها الا على الباقي له ولو اسلم بعد صفة بعض الشكر مثلا الباقي على الا
 مع السائر واخص مع الاقل ولو اسلم بعد صفة الشكر قبل ان يسمي من غيره
 فيها بغيره شارل واخص كالواسم ايج مع الاخرة الاب والام بعد ان كان
 المال ثلثا قبل الصفة فيما بينهم فان كان لا يورث اخص بغيره الا في شراها
 او في الثلث المسئلة الثالثة ان كان احدا يورث لغيره مساهما في الاصل
 حكم بالاسلام وان اراد بعد ذلك المتزوج من غيره في الكفر فيجوز ولا يورث
 وكذا لو اسلم احدهما وهو طفل لا الاقوى الحاقا فاسلام احدهما لا يورث
 بالاسلام الا يورث وجبت له ولو بلغ واستنع عن الاسلام لم يورث الكفر يكون
 منها غير الامام ان لم يكن له وارث مسلم ولا يورث بالاسلام الصبي قبل
 بلوغه بعد الحكم بالاسلام لذلك قاله العالم المسئلة الرابعة لو طلق بغير
 ارادة صغارا او اذ ايج واذ ايج اخص مسلمين كان لا يورث الا في الكفر
 لا يورث الا في الثلث لا يورث الا في الثلث الا في الثلث الا في الثلث
 لها ربح في الثلث اليهم اذا بلغوا مسلمين على الاصح المسئلة الخامسة

كونه نكاحا وان كان نكاحا
 اربع عشرة على الاصح
 لا يورث بغيره بعد الحكم

بالدم وليس لها العفو ولو كان للقاتل ولد ورث جازا لم يكن هذا ولد
 للعصبة ولا ينع من الميراث عينا بغيره المسئلة السادسة التي ورثت
 عورث لغيره حكم بالملكية يقتضيها ويورثه وتقتل منها وصاها ويورثها
 مناسيب ومسابيل لا يقترب بالام كالاخوة والاخوات منها ولا كان الارث
 كالاخوة من الرضخين القصاص الا ان يورثه الرضخين في القاتل وارثا المقتول
 بالدية ورث كل واحد منها والدية العالم الثالثة التي ورثه مساهلا الا في شراها
 في الوارث ولو ورث حق على القول بملكه واستأجرها في ملكه للسلطان جزة الدين
 الارث في شئ ولا يورث في ذلك بين الشق والدمير عام الولد غيرهم ولا يورث المولى
 قريبا بعدهم نعم في الكتاب المطلق الذي يورثه ما يورثه بغيره خلافا وجبت
 شئ مات وله وارث حر واحد يورث الميراث لغيره بغيره خلافا وجبت
 التي لم تقرب نعم لو تقرب الميراث لغيره بغيره وان منع من تقرب به كالميراث
 الارث رقا وله ولد هو المسئلة الثانية الكلام في العتق قبل الصفة
 مع اخذ الوارث ويقدرد كالكلام في اسلام الكافر نعم الظاهر هذا
 الامام يورث من الوارث المحدث حيث يرضى عدم فله القصاص في الكفر اخص
 بوجوب كون الارث له فاذ خسر بعد موت الوارث لم يشارك الامام في
 اخذ المسئلة الثالثة ان لم يكن للميت قرابة في جميع الطبقات على الاصح
 حر حر على الاصح سوى الميراث الشق واخذ او نقد ربح في الكفر وليس بغيره
 ان لم يكن هو منها فان كان منها لم يورث لغيره والاصل عقده على حاله وان

كان من

يتوارثون وان اختلفوا في العاقلة ما لم يند جوا في الكفار بانكار ضرره ويغفو
 كالحق ارجح للفقهاء والكفار ايضا يتوارثون وان اختلفوا في الميراث بغيره
 الاصح والميراث من فطره نعم تركه حر ارثا في دينه رتبة وبقية ولا يورث
 له بالبنية الى الثلثة ولا غيرها على الاصح نعم شطرا الميراث من فطره فان لم
 تترك خبثا من ضرب اوقات الصلوة ولا تقسم تركها حتى يموت وكذا الاستبراء
 الميراث من ميراث فان تاب ولا فطره ولا تقسم تركه حتى يموت وان لم يترك
 لميراث على الاصح والله العالم الشافعي القتل فيه مسائل اربعة
 القاتل من الارث مطلقا ان كان عمدا ظاهرا لا يمنع اذا كان نجس والمخطا ولو
 شبيه عمدا على الاصح يمنع الارث في الدية دون غيرها على الاقوى من غير فرق
 في ذلك كله عندنا بين الوالد وولده وضره من توري الا في الاسباب
 كالاقرب في المخطا والعهد بين القتل بالسبب ظاهرا وفي المخطا بين السبب
 السائق وغيره وعدا الصبي والمجنون حكم المخطا كالبصير والساقط من غير
 ولا في الميراث القتل بالمنزلة ربح مستقر لغيره بمعنى انه لم يبق يوما او يومين
 او نصف يوم كالمستقر نعم لو كانت جبهة غير مستقرة على وجه لا يتحقق فيه القتل
 كالذي يروح ويخوض لم يجز عليه حكم المسئلة الثانية فلا يورث لغيره اذا كان
 لو لم يكن له مقتول وارث سوى القاتل كان للميراث للامام وكذا لو كان له وارث
 كافر فان احدهما يكون نجس وبغضله والاخر يكره ويختص ارثه بالامام حتى

كان من يقتل على البيت وليس للسيد الانتفاع الا في البيع على
 امتنع قوم عليه فميراث عدل واعتق بالظاهر والاعتق لوطا في القاتل
 وان جازا لم يورثه كان الظاهر تولي الحاكم او من يقوم مقامه ذلك كله
 مع علم القاتل بالعتق بل لا يحوط امره ان يورثه ولو لم يورثه ربح
 فله حكمه لم يكن له راحة غير فطره فميراثه في ذلك العالم المسئلة الرابعة
 لو فترت التركة عن شئ لم يورث ولا شئ منه على الاقوى فيكون الميراث
 جسد الامام بالظاهر والاعتق لوطا في القاتل ولو لم يورثه او اكثر فميراث التركة
 فلهم اجمع فلا يورث جسد الامام لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 بغيره على الاظهر المسئلة الخامسة ميراث الميراث من كان اوائلي من غيرهم
 على تقدير كونه حيا كاملا بقدر حريته وعقده الباقي بغيره وان اخرجه
 في الطقة وميراث من كل واحد بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 الغير اخص فميراث ما يستحقه على الاقران بالتبعية والا شرا كرامتها
 يستحقه الاكثر حريرة لو انتم بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 واحد منهم بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 بالسوية ولو خلع لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 او اخا بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 ولو خلع لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 ولا يورثه حر كان الثلثان بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره

وان كان كاملا كان الميراث
 الميراث من غيرهم لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 والعتق لوطا في القاتل

بالفرض والقرابة فالمراد نصف ذوقه من حرا فلا نصف ما يرثه
بالفرض والقرابة على قدر الحرة على الاصح والله العالم المسئلة الثانية
يقول الابن لا يرث بآلاد ولا على الاصح بل وجميع اولادهم بما
الأموي بل والزوج نعم في الزجر مع انحصار الارث بها من الزجر
نفي الاحتياط مع امكانه حتى بالنسبة لآلاد لا يقل عليها هذا والله العالم
هذا وقد يلحق باستثناء المنع اللعان الذي هو سبب سقوط الولد
نعم لو اعتبرت به بعد اللعان الحق بوجوه من الولد وهو البرية كما سطر
ولعل فاذ يثبت بشرط انحصار حيتا ولو حيتا بزوجان ولم يكن مستقر
الحق نعم لو سقط مينا لم يكن له نصيب وان فرغ حركته في بطن الحرة
حي لكن يعزل له قبل ولادته نصيب فكم من قلوبا جميع من جسد ذكرها
الثالث ومن سلب الثمن او انفق اعطيت الحنك او ذوقه من اعطى الثمن
الاول ان كان من يجيبه الحنك من الاعلى كالزجر وان كان من يجيبه
لم يعط شيئا حتى يثبت الحال كالاخوه فان خرج حيا فذلك والارث الحرة
الى الورثة على حسب ما تقتضيه قواعد الارث على تقدير علمه نعم من
كان له زوج لا يتغير بوجوه وعلة كصديق الزوجة اذا كان معها
ولم يقط كالنصف بها وانما الغالب غلبة منقطع فلا يلحق باستثناء
المنع لان الاصح معاملة معاملة الاحياء في دار بغيره وهو بغيره
حتى يتحقق عود ولو باعقضاوه متى لا يعين مثلها وكذا من مات وطير

دين فالاخوة

فان لم يقرى انتقال تركته المارث مستطفا بها خول الدين وان كان مستويا
والله العالم المفتد منه الربعة في الحجب وقد عرفنا ان يكون على اصل
الارث ولسمى حجب الحوان ومن بعض الفرض ولسمى حجب النقصان
وضابط الاول من عات الفرض انما هو في الشارع من ثلثة فله ميراث لو اراد
مع ولد ذكر كان او انثى حتى لا يرث عنه لان ابن مع بنت نعم لا يمنع
الابوان الاولاد وان تولوا اعاظم فالأقرب منهم منع الاصل كان الولد وان
منع يمنع من يترب بالاوين اياها حدها كالاخوة وبنيهم والاحداد وارباعهم
والاحوال لا يشترط الاولاد وان تولوا حيتا سوى الابوين والزجر او الزوجة
فاذا علم الابوان والاولاد انما ارثت النصف والاحداد لا غيرهم ولا ربع الاخر ولد
الاخ وهذا كالأقرب من منع الابعد ولا يمنع الاحداد شيئا منهم وان نزل
كانهم لا يمنعون احدا من الاحداد وان نزلوا ما يمنعون من يترب بالايجاد من
الاحياء والاحوال والاولاد وكذا الاحداد لو اجتمعوا بطول مناصلة فالاولاد في تمام
منع الابعد وقد تقدم ذلك في غير سابقا والمناسب وان بعد منع حوال النصف
وكذا في النصف او من قام مقامه في ميراث العتق يمنع من يترب في حرة وهو ربع
الامام وانما الثاني اي حجب النقصان فاشان الاول حجب الميراث فان وان
نزل ذكر كان او انثى يمنع الابوين عما ارثت السدس لا مع البنت المحقة بها
فان يبقى سدس ميراثه على ما اخاسا مع احد ما يفي بثلث ميراثه اياها مع

ميراث الانسا وقد عرفت انهم طبقا لثلث ذوقه فصول الاول فذكر في
سابقا استقر المذهب على ان الطبقة الاولى منها الابوان والاولاد
فيه مسائل الاولى لا يخفى على من احاطوا بما ذكرناه ان الميراث من
يرث معه في طبقته وعمل الزوج والزوجة المالك كذا في الزجر فان
لها اذا كانت كذلك الثلث من ثمن الباقي بقر او اوجعها الابوان فلا لام
الثلث من ثمن الباقي للاب مع عدم الاخوة المحابين والا كان لها الميراث
والباقي للاب وان لم يرث الاخوة شيئا او ارثته الابن فالباقي للزوجة ولو
كان اكثر من واحد فالباقي بينهم بالسوية ولو ارثت البنت فلها النصف
من ثمن الباقي منها والعصبة بينها القواب ولو اجتمع الاولاد الذكر والانثى
كان للذكر حظ الاثني وللانثى ولجميع الابوان او احدها مع الاولاد فكل واحد
من الابوين السدس والباقي للاولاد بالسوية ان كانوا ذكورا وان كان معهم
انثى او اثنا فكل ذكر مثل حظ الانثى ولو كان معهم زوج او زوجة فكل واحد
الدين انما يرث مع الابوين والابوان السدس والباقي للاولاد نعم لو كان مع
الاجرين بنت خاصة فلا يورث السدسان والبنت النصف والباقي من ثمن
اخاسا على حسب ما هم مالم يكن اخوة حايين والا كان الزوج البنت
ولا يورثها عا على شتر سهاها واولادهم ولو دخل معهم زوج كان له نصيب
الا ان الى الزوج والابوين السدسان والباقي للبنت لعدم القول عندنا

ولو كان معها عصبة
فلها اول ثلث ثمنها
والباقي للعصبة
الزوجة

البنت فصاعدا مع احدها فانما يبقى ايضا سدس ميراثه على ما
يجب على الزوج والزوجة عن النصيب الا على الاولاد فكل زوج والزوجة حيتا
ثلثة احوال الاول ان يكون هذا الولد والولد ولدان نزل فلزوج النصف
لزوج الزوج الثالث ان يكون هنالك وارث اصل من مناسب
علا الامام فالنصف للزوج والباقي وعليه على الاصح خلاف الزوج فان لها
زوج والباقي للامام على الاصح ايضا الثاني حجب اخوة الام عا من الميراث
ولو على حدة الزجر لكن بشرط احدها ان يكونوا رجلين فصاعدا او رجلا وامرأتين
اذا رجع نساء فانها ان لا يكونا اكثر ولا قايلا ولا قايلا على الاصح فانها
ان يكون الاب زوجا او ابغا ان يكونوا للاب والام او للاب خامسها ان
يكونوا زوجا ومن حال موت الزوج فلا يبقى لغيره حيتا سدسها اعتبارا بوجوب
عند موت المورث فلا يبقى وجود الاخوة الاصول بل لو اقرن منته موت
لا يجب بل وكذا لو اشتهر التقدم والنسب حتى في الفرض على الاصح فلو كانت
اخوان غرق ومعهما ابوان وطاه اخ اخوة من لم يجزى الام عن الثلث
سابعها المفادير فلو كانت الام احتالاب فلا يجب كما يتفق في الجورس
او الشبهة بوطي لرجل بئنه فلو لدها اخوها لا يورث ولا يورث اولادها
هنا مقام ما بهم فلا يجزى بها حيتا كان لا يجزى بها عن طائفتا اقل
اربعه والله العالم وانما المفصلان فالاول منها في تفصيل

وان سفل فلزوج الزوج
فلزوج الزوج فانها
المن والباقي لا يكون
هذا والله

ولو كان

ميراث

كان معهم زوجة اخذ كل ذي فرس فمات اخذ البيت المصنف والابونا
 السدسين والزوجات الثمن والباقي ربع السدسين على البيت الابوي
 اخماسا ومن الزوجات ربع الاثني عشر للماضيين للامير على البيت الابوي
 ارباعا ومن الزوجات احد الابوين مع البيت كان المال بينهما ارباعا فصاروا
 دخل معها زوج او زوجة كان الفاضل رعا على البيت وحده لا ابوين
 الزوج والزوجات ولو كان مع الابوين بنتان فصاعدا فللا بون السدسان
 مائة بنتين فصاعدا الثلثان بالسوية ولو كان معهم زوج او زوجة كان
 كل واحد احدهما نصيبه نصيبه الا ان اى الاربع او الثمن والابوين السدان
 والباقي للبنتين فصاعدا العول عندنا ولو كان مع البنتين احد الابوين
 كان له السدس للبنتين فصاعدا الثلثان والباقي ربع عليهما اخماسا
 السهام ولو كان معهم زوج كان النقص وخلا على البنتين فصاعدا خاصة
 لعول العول عندنا ولو كان مع زوجة كان نصيبها الادنى والباقي ربع
 والبنتين فصاعدا اخماسا ولو كان مع الابوين خاصة زوج فللنصف والباقي
 الثلث الاصل الباقي للاب ربع الاثني عشر للامير السدسين والباقي الابوين
 ولو كان معها اى الابوين خاصة زوجة فلها الربع والامير الثلثان لو كان
 حاجبون والباقي للاب ومعهما السدس والباقي له والامير العالم المسلمة
 الثانية فلهما نصيبهما ذكرناه ان للاب حالتيه في حليهما الا فرس له ورجل

علا الولد

علا الولد وفي الثانية وورث من ورجل الولد وحيداً ما اخرج من عليهما والامير
 حلتان من كل ضاوة من اى الثلث او السدس مع روعه والبيت لها
 النصف فمما صرح به او نقص او لا فمما اى اى كان معها اى والبيت لها الثلثان
 مع روعه او نقص او لا فمما اى اى كان معها اى والبيت لها الثلثان
 ايضا ما ذكرناه انه لو دخل احد الزوجين على هذه الطبقة كان على الابوين اى
 خاصة فللزوجات اى النصف والامير بدون الحاسب الثلث وهو السدس
 والباقي للاب ربع وكذا لو اقر الابن في قرية بعدد من الزوجات بخلاف الام فان
 لها مع الاقر الثلث فمما والباقي رعا ولو دخلت اربعان على الام والامير اى
 الاقر اى الاربع والامير والباقي للولد بالقرابة ان كان ذكر او ذكر او كرا او كرا او كرا
 حينئذ على الزوجات والامير والنقص على الابوين ولطارد واما البيت فالبنتان
 رعا وبطل النقص عليها اذا جتمع معها زوج وابوان او مع البنات زوج واحد
 او ابوان واحد الزوجين والمفوض من البيت نصف سدس ومن البنات مع الزوج
 واحد لا ابوين كذلك ومنهن مع الابوين واحد الزوجين فله نصيب من الزوجين
 فالنقص في البيت في صورة واحدة والامير عليها في الثلث وفي البنتا بالعكس
 ربع السدس في البنتا وكذلك البيت مع الزوجات والابوين وفيها مع احد
 الزوج نصف السدس ومع الزوجات سدس وربع سدس والامير السدس
 المسلمة الرابعة اولاد الاولاد وان لم يولدوا ذكر او انا فاقوم مقام الابائهم

في شفا سيرة الابوين والزوجات وحجبتهم عن اهل الشهيديين لانها ارفع من
 عداهم من الاقارب على الاجم ولكنهم يترتبون الاقرب فالاقرب فلا يرتبط
 مع من هو اقرب من البيت واما البقية انهم في كل واحد منهم نصيب
 من يقرب به فلهما البيت نصيب له ذكر كان او انثى وهو النصف ان كان
 او كان مع الابوين وير عليه وان كان ذكر كان رعا على امه لو كانت حرة ولو كان
 نصيبا لغيره ذكر كان او انثى جميع المال ان اقرت بها فمما من الفرائض كان
 مع اهلها كالابوين والزوج والزوجات ولو كان الابوين والامير كان الولد
 الابن ولو كان انثى تحترة الثلثان اللذان هما نصيب لالاب وفي غير الفري ولو كان
 وان تعدوا واذكروا الثلث الذي هو نصيب الام في الفري على الاجم ولو كان زوج
 او زوجة كان لها النصيب لغير اى الاربع والامير والباقي لولد البيت الثلث
 ولو كان الابن الثلثان ويقتسم اولاد البيت نصيبا لهم للذكر مثل حظ الانثى
 كما يقتسم اولاد الابن على الاجم المسلمة الخامسة على الولد الاكبر الذكر وجوبا
 بما انا على الاجم من تركه ابيه ثياب بلية وخاتمة وسيرة وحجبتهم لغيرها اذا
 كان فلهما نصيبها على وجه يصلى عليه يكون الحق بمركبة ولم يكن للزوج نصيبها
 فاسدا لعقل على وجه لا يتايب اهل الكرامتها بها ولو كان على البيت من مستقر
 نكاح الحبوب ما حجبها متايبان شاولا فاعاها من راحة الدين والكفر والوسية
 لها مع زوجها عليها لاسع عدم ذلك بان امكن الوفاة والكفر ونصيب الوصية

من غيرها

من غيرها بل لا تهاجر اعتبار الثلث منها مع من طلاق الوصية وان كان الاول
 بل الا حوطا لغيره فمما نصيبها من الحبوب ووقع نصيب العتاة اليه كانه لو اوصى جيني
 من عتاة انا اعطى المحبة خاصة ما قابل فلهما من الثلث للملار الاكبر من اى
 اكبر منه فمما جيني ذلك الاعيان وان كان سخدا ولو كان الاكبر انثى لم يعط ولو كان
 نقد والاكبر مشترك بينهما على الاجم ولا يعتبر بوجوه الملوك بل ولا انفسا احتيا
 على الابوين بل يقر كل نصيب من الميراث ولو قبلت الاعيان الميراث فما كان
 منها ما بقى الجع او حصة الشيايب والسقو وظلت فيه وما كان من الميراث او احد
 كالسيف والمصحف والمخاتم من احد او يفرج ما يقبل به شقة اليه فان تساوت
 فخير الميراث واحد على الاظهر ويحل في الاول العتاة والمظفر من الشيايب
 والقلنسوة والثوب من اليد والعرا وخوفا نعم لا يدرج فيه ما اوصى
 للبسر ولم يلبس بلية كالنفس بعنوان الخياصة كانه قد بقى في المصحف
 المعد للحزن والبركة ونحوها ما استعمل من لحسن الفرائد وان كان لا تولى
 خلافا لما اظهره جيني بيت المصحف ككعبة حليمة السيف وجعفر بن يوسف
 له منها اربعة العالم المسلمة السابعة فلهما نصيبهما تقدم فيما تقدم من الجمل
 والبيت لالاب كانا اولاد الابوين مع احد الابوين ثيابا لكن يجرى نظامها
 وان علوا في وجه فري مع عدم الاقرب منها سدس الاصل على الاجم اذا
 زاد نصيب الام والاب عن ذلك مثل ان خلفا بوب وجدا وجدة لالاب وجد

من غيرها

وحدة الام فان الام جنداً ثالثاً فيسجد اطعاماً ابويها نصف ضيقها الى السلس
 بينهما بالسوية بل لو كانا موجوداً منها واحد كان السلس في الاول والثاني
 عليه سجد اطعاماً ربعها الذي هو سدس اصل الزكاة ابويها ايضا بالسوية ولو كان
 واحداً كان له ايضا ولو حصل لاجلها السلس من غير زيادة وحصل الاخر لزيادة
 استحقاق الطعمة من غير زيادة لا بزيادة ولا بزيادة صاحب السلس ولو خلف ابوين
 واحدة حاصبتين للام استحقاق الطعمة لسلس اصل من نصف السلس لا بزيادة
 احدها حرف الام التي ليس لها في الفرض الا السلس كما لو خلف ابوين و
 زوجه استحقاق الطعمة بالسلس من نصف السلس التي لا حاصبها دون الاب
 الذي خلفه الزوج فلم يبق له الا السلس نعم في اعتبار بلوغ الزوجة على
 السلس في الاستحقاق المترتبة بوجبه وحيداً لا استحقاقاً فيقال اجتمع
 الابوان مع البنت او احدهما مع البنات فان الزيادة على السلس جنس
 الواحد فلو اطعم السلس كانت هي المباشرة للابوين واحدهما ولكن الذم
 خلافه وهو استحقاق اقل الامرين من السلس والزكاة على غير علم فمقتضى
 الابوين عن السلس وعلم استحقاق اطعام ما زاد عليه وان كان اكثر
 السلس كما في صورة حجب الام فان الاب حينئذ حصة من ستة وثلاثين
 اعطاه اربع منها بل يطعم منها واحد هو سدس اصلها كما ان يطعم في
 الفرض السابق حصة الواحد وان كان اقل من السلس والله العالم الفصل
 في الطعمة

في الطعمة الثانية منهم وهي الاخرة مطلقاً المسجون بالكلية والاولاد والاموال مطلقاً
 الذي عرف استحقاق المذهب على تأخيرهم عن الابوين والاولاد والاموال من قبلهم على ما
 فلا يرتفع احد منهم مع وجود احد من الابوين ولا يتقدم عليهم احد من غيرهم مع فقد
 وفيها ايضا مسائل الاول من المعاجز انما زاد في الاخر للاب والام عن بنت معزولة
 فالكل له وان كان مع اخ واحد منها ايضا فالكل بينهما بالسوية ولو كان معزولاً مع
 ابنتي او اثنتين منها ايضا فالكل بينهما ولما بقي سهم ولو كان اخفوا لكانت لها
 لها النصف فرضاً والباقي زكاة ولو كان اخفوا لكانت لها النصف فرضاً والباقي زكاة
 فرضاً والباقي زكاة وتقوم كالأب الابن الاخرة والاخوات له خاصة مقام كالأب
 والام فيكون حكمها حكمها حيث في الاخر والابن مع نعم لا يرتفع احد منها مع وجود
 من كالأب والام ولو ابنتي ولو ابنتي الواحد من الام خاصة كان السلس فرضاً
 والباقي زكاة وان كان ابنتي وان تعد فلم يترك فرضاً والباقي زكاة فمقتضى
 ذلك بينهم بالسوية ذكرنا كانوا انا ونحن نعلم ولو كان اخفوا لكانت لها
 فبعضهم للام وبعضهم لها ولاب كان لمن يتقرب بالام السلس فرضاً مع حجاب
 والثالث كذلك مع تعدده بالسوية بينهم ومن يتقرب بها الباقي وهو
 اسلاس والثلاثان واحداً كان واكثر ذكرنا كان ابنتي نعم لو كان ابنتي حصة
 كان لها النصف فرضاً والباقي زكاة عليها خاصة على الام ولو كانت اثنتين
 فلهما النصف والثلاثان فرضاً والباقي ان كان كل واحد من الماشركين حصصاً كالأب

بعض الثلثان بينهم جميعاً المذكور مثل حظ الاثنين كان حصة ابنتي واحدة
 بين لحد الام بالسوية مطلقاً لا تحجب كالأب والام من قبلها في الاب والام
 مطلقاً لانهم كالأب والام لم يجدوا في الام نعم عن معزولة الابن الميراثية
 ثلث الثلث لا بوي ام اكمل بالسوية في شدة لا بويها بالسوية وقسمته ثلث
 الثلثين لا بوي ام الاب بالسوية فلهما ابوي ام ابنتي انما زاد في البنت
 موافقة المشهور في القسمة بين ابنة الاب واماً في الام فيقسم الثلث
 بينهم انما نأخذ لا بوي ام بالسوية والثلثان لا بوي ام ابنتي في القسمة
 والله من ذلك كله مراعات العمل فيما بينهم والله العالم المسئلة الثانية
 ان اجتمع مع الاخ او الاخوة للام او الاخوات لاجلها وحده او
 من قبلها كان لحد كالأخ منها وحده كالأخت منها فانثلث حينئذ بينهم
 بالسوية واجتمعوا واحداً من قبل الاب مع الاخ او الاخوات او اخوة
 الاخوات لهما ان كانا كالأخ او الاخوات من قبلهم مع ما سبق لهم بعد
 كالأب والام ان كانت المذكورة مثل حظ الاثنين واذا دخل الزوج او الزوجان
 او احدهما احد فيقيمها الاعلى باخا من يتقرب بالام نصيبه للسلس او الثلث
 من اصل الذكر وما يفضل فلكل الاب والام مع حدهما فلكل الاب نصيب
 النصف حينئذ من يتقرب بالابوين او بالاب كالأخ مع عدم واحد من كالأب
 الام مع اخت لاب كان نصيب من يتقرب بالابوين او بالاب على الاخ كالأخ

الام وتزاد عليها اربعين خاصة على الاخ وان كانا ذكرنا انا فالباقى بعد
 كالأب والام بينهم بالسوية وان كانوا ذكرنا انا فالباقى مثل حظ الاثنين وقسم
 كالأب خاصة مقام كالأب الابوين مع حدهما حتى في الزيادة خاصة
 دون كالأب الام على الاخ والله العالم المسئلة الثانية في الاجلاد من العالمين
 ان الجدة وان على الزيادة فالكل له ثلث الاب كان اولادها كالأب وكذا
 حصة واحدة اوها الام وبها حصة اوها الاب كان لمن يتقرب بالام منهم الثلث
 على الاخ بالسوية ومن يتقرب بالاب الثلثان على الاخ المذكور مثل حظ الاثنين
 وقد عرفت فيما تقدم ان الجدة لا دون منهم منع الابعد ولكن مع الحجة
 له كما قد عرفت ابنتي ام بوي ام ابنتي مع فقد لا دون ذكرنا كان ابنتي
 فلمع الاجلاد الاموين ورثت اصل الاب واجلاد الام ثم اصل الجد
 واجلاد الجدة وهكذا وهم في مرتبة الاولى اربع وفي الثانية ثمانية وفي الثالثة
 ستة عشر وهكذا فان ترتب جد ابنة بنت ابنة بنت ابنة بنت ابنة بنت
 لام ابنة شلتهم للام بالبنات الاباء واجلادها او الام الثلثان في
 اربعة ازا الفرض انهم اربعة وعشرة كالأب والام واجلاد الاب اربعة
 الثلثان فانهم لا يتقدم كالأب ايضا ولكن المشهور على ما قيل منتهى
 بينهم انما نأخذ لا بوي ام بالسوية وحده لا بويها المذكور مثل حظ الاثنين
 والثلث لا بوي ام بالسوية وحده لا بويها ايضا المذكور مثل حظ الاثنين ولو قيل

بعض الثلثان بينهم

والاخر

وفي قيامهم مقامهم مع علمهم بنعم لواجبهم اذ كانوا في ذلك
قربهم من الله كاللاني كما تسمى سواها في جميع الابواب
ولما اشرقت بان كان بعضهم الابواب وبعضهم الامم فحينئذ
السلس ان كان واحدا والثالث ان كان اكثر فليتهم بالسوية
بين الذكر والانثى والباقي الخولة من الابواب فليتهم ايضا بالسوية
من غير ثمة في الذكر والانثى والله العالم المسئلة الرابعة في اجتماع
والعمود كان للاولى الثلث ولجميع الاختار والاثرة وكان الامم والثنائية
الثلاثان ولجميع الاختار والاثرة وكان الامم وكيفية التسمية فيما بينهم
كصوره الاغراض ان كان الاحوال هي عين في جهة القرابة فالثالث فيهم
سواء الذكر كالانثى وان كانوا مقربين فحينئذ يقرب بالامم سلسلته
ان كان وسلسلته ان كان اكثر فليتهم بالسوية والباقي في عين يقرب
بالامم ان كان بالاب فليتهم بالسوية وان كان الامم عين في جهة
القرابة كان الثلثان فليتهم للذكر حفظ الانثيين الا اذا كانوا جميعا
لام فان اجمع التسمية فليتهم بالسوية بالسناء كما عرفت ولو كانا مقربين
فحينئذ يقرب بالامم منهم السلسل ان كان لحد والثلثان كان اكثر بالسوية
والباقي من خمسة سلسل انثيين او ثمانية الامم من قبل الابوين والاب
فليتهم للذكر حفظ الانثيين والله العالم المسئلة الخامسة اولاد العمود
والخولة ويقومون مقام اباؤهم على ما سمعته في اولاد الاخرة لكن يقع

اجل الاله
والباقي في عين يقرب بالابوين
او بالاب فليتهم بالسوية

من هو اقرب منهم من هو في طبقتهم فلا يرث الاب مع عم في غير
المسئلة السابعة ولا مع خال ولا ابن خال مع عم فضلا عن الخال وان
تقرب بالسبيين منه لما عرفت انهم صنفوا على ذلك الخال في ابائهم
ايضا فلا يرث من هو بعد بين مع الاقرب منه بها والمقرب بالسبيين
يمنع المقرب بالاب خاصة من هو في درجة نعم لو علم هو لاه جميعا
قام مقامهم عموم ابائهم وعما زوخوله وخالته وعمودهم وعما زوخوله
وخالته وخالها وخالها وارادهم يقومون مقامهم على ما عرفت في الاولين
فالا على ما عرفت قام مقامهم عموم الجد والجدة وخولتهما وهكذا المسئلة
السادسة لكل من الاولاد والقاتلين مقام بالانهم نصيب من يقرب منه
على ما عرفت في الاولاد والاخرة فلو لم يكن الامم السلسل ولولدت
لهما السلسل الثالث بالسوية وان اختلفوا ذكر وانثى فلا يباقي في العمود
للابوين والاب للذكر ضعف الانثى اذا كانوا اولادهم واحدا واكثر او
عمدة كذا في بعد ان ياحل كل منهم نصيب من يقرب به لانه اذا جمع
ابن عم وابنة عم ابن كان لابن العم الثلثان ولا ابن العم الاخر لا يثبت
بالل انهما نصفان كما سمعته سابقا في اولاد الاولاد واولاد الخول كذا عرفت
في الخولة ولما اجمع ولما العمود وولد الخولة فلولد الخولة الثلث وان كان
مخدا انثى ولولد العمود الثلثان كذا في انهم ان تعدوا وانفقوا في
الجهة نساء ووافي الصنعة والا كان سلسلته لولد الخال والخالة ان تعد

لن يقرب بالاب من العمود بالامم وحسنة اسداسه او ثلثا من يقرب بالاب
او بالاب فيقتسمونه بالتفاوت فاما ما عرفت من زوج وخولته
وعموده فثلاثة منها للزوج واثنتان للمرأة بالامم واحدا لكل من الاب وهو
الكل فاذا اذن من تعدد في اشرافهم جهة القرابة كان من يقرب بالامم منهم
سلسل السلسل ان كان مخدا وثلث ان كان مخدا متعدا فيقتسمونه بالسوية
والباقي في عين يقرب منهم بالابوين او بالاب فيقتسمونه بالتفاوت كما هو واضح
افلا الكلام فيما لواجب احد الزوجين مع احد الزوجين في مختلف جهة القرابة
كما لو تزوجا رجلا وامراة من الامم خال من الابوين كان الخال من الامم سلسل الباق
بعد نصيب الزوج ان اعتدوا وثلث ان تعدد لاسداس الاصل لاسداس الثلث
والباقي الخال من الابوين وكذا لو تزوج رجلا وامراة من الامم كان الخال من الامم
الام سلسل الباق بعد نصيب الزوج وثلث لاسداس الاصل وثلثه والباقي
لعمم من الابوين على الاخرى فيها ايضا وان قال الخال بالاصغر صا او اخيرا
لكن لا وحسنة مع الحق كذا في مع غير وان كثر الخال والله العالم المسئلة الثامنة
في الميراث بالسبب وفيه فصول الفصل الاول في سبب الرحمة التي تقدم
كثير من حكمها وانما تشار الطبقات اجمع ولكن في ذلك قد عرفت فيما سلك
الاولى المرحمة زنت ما رامت في حال الزوج وكانت خالدة من ابائهم
وان لم يزل حيا كذا في الميراث وان لم يزل حيا ايضا نعم يتبقى من ذلك
نكاح الميراث الذي استخرج الكلام فيه بل لا طاعت حجة في انما اذا مات

بالسوية وثلث ان تعدد بالسوية ايضا لكن نصيب من يقرب به والباقي
الثلث لولد الخولة لابي الابوين والاب لولد الخولة بالسوية وان كان لولد
نصيب من يقرب به مع التعدد واما الثلثان فسدسها لولد العمود مع
اخذ من يقرب به وثلثها مع تعدده ولكن على كل يقسمون بالسوية بعد
اخذ كل منهم نصيب من يقرب به في صورة التعدد والباقي بعد السلسل
او الثلث لولد العمود لابي الابوين والاب لولد الخولة كذا عرفت في
بعد اخذ كل نصيب من يقرب به في صورة التعدد المسئلة السابعة في اجمع
عم الاب وعمه وخالته وعم الام وعمتها ايضا وانما كانت حجة
القرابة مخدا كان من يقرب بالامم الثلث الذي هو نصيب من يقرب بها
ومن يقرب بالاب الثلثان ثلثها خال الاب وخالته بالسوية وكذا ما
في العم والعلة المذكور من حفظ الانثيين لا غير ذلك من الصور المشقوقة
في المقام التي لا يخفى حكمها على من ضبط ما قد سلكا سابقا وعرفته في ذلك
حفظها في كتابنا الكبير والله الموفق والعالم المسئلة الثامنة في اجمع الزوج
او الزوجة على الخولة والعمود كان نصيب الا على وهو النصف والزوج
والخولة الثلث والباقي للعمود وان اختلفوا في الصنعة فيما بينهم مع اخذ
والا فزوجة القرابة سدس الثلث لمن يقرب من الخولة لاه بالامم مع
الاتحاد وثلثه مع التعدد والباقي وهو حسنة اسداس الثلث لولد الخولة
لها بالابوين او بالاب وكل يقسمون بالسوية وسلسل الباق في اولاد

من يقرب

في العدة بخلاف المطلق البائن فانها لا ترث ولا تورث كالمطلق ثلثا
والتي لم تزل عدا والباينة والمنفصلة والباينة لكن اوجبت بالعدل في
العدة على وجه يمكن الرجوع بها بان لم يكن قد خرج من الزوج بالعدة
مثلا فيكون احكام الرجعي التي فيها التوارث فيه كما ان علم التوارث
في الرجعي اذا صار بائنا بالعارض بالصلح على سقاط حواجر بقاء
او غيره كذا ليعلم ولا توارث بالموت في عدة طلق الشبهة او في النكاح
مطلقا والله العالم المسئلة الثانية فانه قد عرفت ان الذي جتمع علم
الرجوع ولو كان اكثر من واحد كن شريكا فيه بالسوية ولو كان دولة
او من غيرها كان لهما الثلثين بالسوية ايضا وكذا لو كانت واحدة لا يقضي
من ذلك ولا يزوج عليه شيئا حتى لو كان ثانيا كما لو طلق المرء
اربعاً وخرج من العدة ثم تزوج اربعاً ودخل حين ثم طلقها فخرجت
عقدت ثم تزوج اربعاً وفعل كالدول وهكذا المخرج لست ويات قبل بلوغ
السن في ذلك المخرج من غير تزوج ولم يزوج واحدة من النساء من جميع
المطلقا وغيرهن اربع او اثنين بالسوية ايضا كذا لو كانت المسئلة الثالثة
او طلق واحدة من اربع وتزوج اخرى ثم ماتت واستبعت المطلق في ذلك
الاول كان للاخيرة التي لا اشتباه فيها ربع الثمن مع الولد الباقي من بين
الاربع بالسوية لا يقوى بعد ذلك نحو الحكم في اربع مع علم الولد وبما لا
المطلق في السابق او قلت خاصة او في حصة النفس او كان المطلق دون الاربع

فلان

فلان ولحق وتزوج اخرى وحصل الاشتباه بواحدة او اكثر لم يزوج
اشتبه المطلقات بالباينات او بعضهن وطلق احدى المطلقات وتزوج
حتى طلق الاربع وتزوج اربعاً واستبعت في اربع كذا في عدة لعيب
او ازهد وتزوج غيرها ولم يزوج في ذلك العالم المسئلة الرابعة لو تزوج
الصغير بن وبعثها فحق الارث وكذا لو تزوجها الفصولان ورضيا بالمال بعد
البلوغ والارث لها المهر او ارضاهما بعدهما ارضاها او ارضاهما قبل البلوغ
فلا ميراث بينهما نعم لو بلغ احداهما فماتت عزل عيب الاخرين تركه
الميت وتزوج من الحي فان لم يزوج ووزل عدا الوارثة وان اجاز لهما طلاق
لم يلحق الا الاجارة الرجعي في الميراث ودفع اليه والظاهر في الحكم بالمرء في العفو
اذا لم يزوج الا الولى احد الصغيرين والاخر العفو عن غيرهما من صور العفو في بلد
يقوى علم البيني في ميراث العفو عن الاول وان كان هو الاصولا برفقها ابعثها
علم النسخة وان كان هو الاصولا ايضا كما ان يقوى في صور البيني علم دفع
النصيب مع الكول نعم لو وضع من مانع كسبون وعزوا انظر ما لم يحصل من
بالم على الوارث او المال فيتم حصيلته في حق الوارث لان يتحقق العفو
لو كان الجدير المنفصل لا يرجع فالاخرى علم توقف استحقاق المهر عليه على كونه
نعم ليس للموارث المطالب به وان وجب عليه دفع المهر بعد كونه رضا
لا للمطع في الميراث والظاهر استحقاق الارث عنه في دفع ماله او عا نصيبه
للوارث بل يقوى ان لا الخاصة بياقية عن باقي التركة والله العالم المسئلة الخامسة

في عدة الارث ان يكون
المعنى متبعا للحق

الزوج ميراث العين من جميع تركته زوجة وان لم يكن زاول منها من غير
بين الارث والبناء وغيرهما او ما في وان كانت ذات له من عدة الاصح والاولى
حرمانها من طلق الاثني عينا وقية سواء كانت زاولا او غير زاولا
مزوج او غير زاولا ومن خصوصية ان لا توارث بالبناء كالمطوب والبارج
لكن طبعه في بعض الشجر الخوايا والبناء او انما قالوا من ذلك كالعقبة
نعم حصيلته الاثر الشجر بالخل باقية في الارث لان معنى جانا وعلى
حصتها من ذلك بل يقوى جبر الوارث على ذلك فلا يجزئ بل للعين
حصيلته بالاحوط معاملة ذلك معاملة المأرضه على عدم جواز ميراث
الوارث حتى ياتي القية وهل يدخل في الاثني للطلاب والمحال والفرسي
الذي يكون عليه اعضاء الكرم وعزها وجهان اقواهما دخولها في ما سمي من
الاثني البناء من غير فرق بين ما اتخذ للمسكن وفيها من الصلح كالرجي
والحام ومصرف الزديت والمسموم والعنب ولا يصلح والملاح وغيرها
بل قد يدخل في وجه صفته الحام والمسلم ويحقها فيها نعم الظاهر علم
مطلقا للميت في ذلك مثلا بطيخ الهرايين والارز وغيرها من الاشجار
منه فترث حصيلته من ميراثه كان الظاهر ان ميراثه من ميراث البناء والماله
من اجره ونحوه نعم لها القية لو اخطأ مبيته وان كانت مستعدة للعلم والى
ما كان ثابتا من الفرس والخل وعزها وان اشهره واستعد للقتل على
اشكال وعزها اليابسين السوء والاعضاء ومثل ذلك ما صار خطبا الا

لان

الا ان متعل باصلا اما الخلل الصغير المحدث للقطع لا لا يقع من دون فعل فاعا
فالظاهر استحقاقها القية من نعمه لو كان مقلوعا ورثت عنه غيره وان كان
محدثا للفسخ بخلل لا يفسد ولو طاع الشجر الزرع وان لم يستحقه لم يكن له
خلافه ان ميراث من ميراثه فلا يورث لكن لا يورث الا بالصلح وعزها
الثلث والله العالم المسئلة السادسة كذا في الميراث من ميراثه بعد
بالدخل قبل او بعد او بالبراة من ذلك الميراث فان مات في ميراثه لم يدخل
فلا ميراث له ولا ميراث له يقوى في الارث علم ارثه منها الوارث في ميراثه ثم
هو مات بعدها نعم ترثه في ميراثها ولو تزوجها من ميراثه وان ماتت بعد
الدخول وان مات الميراث في ميراثه بعد بدو من ميراثه الا ان مات بعد
الدخول وميراثه بل لعله كذلك لو تزوج من ميراثه وعزها لغيره لم يكن
قد تزوج من ميراثه ولم يدخل وكذا لو طاع الوارث عيت في ميراثه وعزها ان كان
يشي به او كان شبه الارواح وعزها والله العالم الفصل الثاني في طلاق العتيق
وفيه مسائل الا اولى انما يورث المقيم بالعق ولو اعتقه في حاجب كالكفا
لم يرثه على الاصح وكان سائبة ولا يورث الا ان كان يتولى احد الثاني ان
لا يورثه حال اعتقه من ميراثه ومن فاما ميراثه ولو كان سائبة من الظاهر الاشياء
بذكر البراءة من ميراثه ان لم يرثه كان الظاهر علم اشتباهه في ميراثه وعزها
اعتبارا بذكره لعله حال العتيق فلا يجزئ البتة بعد زمان على الاصح ان الالف
ان لا يكون للعق بالفتح وارث من سائبة الا ان الارث لغيره بان كان في حيا

انما فهم اولاد نعم وكان لا وارث سبقي كزوج او زوجة لم ينجع المنعم اليه
سهم الزوجية الربيع او الخلف لصاحبها بالقبول او اعتق قبل ان يعلم ان
سنة ان لا ينفك الظاهر للحكم بالاولاد حتى يتبين خلافه فانه لا امام حينئذ
من المدة بعد انقطاعها من نصيب ولدها من السابعة على الاصح وكذا
ما ذكره في الاصل من ان لا ينفك من قبل بعض كان او غير كان وسواء كان الدعوى في المثلث
او اربعة او سوا ذلك من قبل كل واحد من المثلثين في كل من مطلق ولد المندفع
عنه بالمعقوبين في وجهه فمضى كالمسرح بعقده في وجوبه عن الغير نعم الولد
ثابت على المعقوب الموصى بعقده بالامكان لكن مع الشرط لا مع عدمه
المسئلة الثانية في الولد الكافر ولو على مسلم وان كان ارثه كغيره
باسلامه فلو مات حينئذ سبق لكافر المسلم وهو في مكان ميراثه للامام
ما لم يكن لدى الكافر ولد مسلم او قريب كذلك ولا مقدم على الامام
المسئلة الثالثة انا جعته للمسرح على السابعة من المثلثين في كل من مطلق ولد المندفع
عنه كان او بعد ان ارثه كغيره في الولد حينئذ يثبت حصصهم
المسئلة الرابعة لو مات المنعم فالأقوى ثبوت ولادة الابن لولده الاولاد الذين
دون ان مات دون احد ان كان رجلا ويثبت الاولاد الذكور مقام ابائهم
مع علمهم وما غلبه من نصيب من يتزوج بكامله ومعه علم
جميع اهل الطقة يكون للاخوة للابوي اولاد والاب والجد كذلك في
الاضحية والجدات والاخوة للامام والجدات لها الظاهر مشاركة

المشتركة

المشتركة بالاب وولد المشتركة بالابوين ويقوم اولادهم ايضا مقامهم
مع عدمهم على حسب حصة في الاولاد ومع عدم الجميع يكون للامام
للابوين اولاد اب اولاد اب دون الاولاد والجدات والجدات والجدات
نعم في غيرهم في التخصيص ايضا فالأقرب منهم ينجع الاب بعد ذلك
المشتركة بالاب والجدات والجدات والجدات والجدات والجدات والجدات
الولاء للمولى المولى فان عدمه فليقل له لا يورثه من اهل حصة في
المولى من كونه في الرجل للاب والاولاد في الاخوة والجدات والجدات والجدات
الارثية للمعقوب ومع عدمه مولى المولى يكون الولد لعقوب الاب ثم لغيره
على حسب سببه فان لم يولدوا جع فليصا من الجرح ثم للامام عليه السلام
للمسئلة الخامسة لعقوب ان الولد يورث به ولا يورث فلو مات المنعم قبل ان
يخلفه من غير ان يورثه عند موت العتيق مثل ما لو مات من ولد المندفع
ثم مات احداهما من الاولاد لم يعقب كان الولد للولاء الباقي ولا يشاركه اولاد
الا في الاصل لا في حصة كحصة النسب لا الاصح بغيره ولا يورثه ولا يورثه
في بيع نعم هو والعقوب لا يرث المنعم على الاصح وحصله فلو لم ينجع في
فروموله ايضا من جرحه يكون ميراثه للامام عليه السلام لا لولده العالم اعلم
السابعة ميراث المنعم قبل عتقه او بعد حملها ولم يبعها لم يورث من
اعتقه ولا ينجح لاولادهم نعم لو حملت بعد العتق كان ولده مولى امهم
اذا كان ابوهم رقما اما اذا كان حرا لاصل لم يكن لاحد عليهم ولدا وكان معتقا

لو اعتقت المرأة مملوكا فاعتق هو اخر فان مات الاول كان ولادة مولا له
كما انه لو مات الثاني كان ولادة مولا له فان لم يكن هو ولا سببه كان لمولا له
مولا له وهو واضح كوضع الحكم فيما ارثه احد الابوين وابوه مملوكا فاقرا
اولادهم في ان الولد لها معا فاذ مات الاب ثم مات المعقوب كان ثلثه
ارباع الذكر للولاء المشتركة وربع للاخر والله العالم للمسئلة الحادية عشر
فدعوت ان ولدا العبد من معتقه مولا له اسم كان لو ارثه الولد صدقا
كان ولادة له دون مولى الام فلو ارثه هذا العتيق بالمنعم عليه فاعتقه
الولاء من مولى الام المولى الاب وكان كل واحد من مولى الاخر فلو مات الاب
كان ميراثه لولده دون مولا الذي ارثه الا مع عدم النسب نعم ان مات
الابن ولا مناسب له مولا له لعقبة الذي هو معتق الاب كما انه لو مات
هذا العتيق ولا مناسب له كان ولادة للولاء الذي ارثه ولولده مولا له
ولم يكن له مناسب له جميع الولد المولى الام في وجهه وفي كل حال الضامن ثم
الامام والله العالم الفصل الثالث ولا ضمان للمرجع في الخبايا والمراة
به ان يثلى كل من شخصين الاخر اداهما عيان يكون عاقله عليه وارث
لذو الاصل مع عدم الارث لاحدهما ان يكون الايجاب من طرفه فيقول
عاقبات على ان تصرفني وتعتقني وتعتق عني وتعتق عني وتعتق عني
وان كانا معا الارث لهما فالاحد عاقل والآخر عاقل وتعتق عني وتعتق عني
تعتق عني وتعتق عني وتعتق عني وتعتق عني وتعتق عني وتعتق عني

فولادهم لولاه دون مولا له بل وكذا لو اعتق ابوهم بعد ولادتهم لم ينجح لاولادهم
من مولا امهم المولى الاب وهل ينجح في النسب بالاب شرعا
فلا ينجح حيث لا يورثه الاب واستنباه الام مثلا اشكال فراه ذلك
نعم قد يعقوب ثبوت ولادة المولى من المولى في ولادة العالم المسلم
السابعة كزوج عتقه فاولادها فلوله الله الولد له ولها ولها
الاب والعقوب كغيره لولاه المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
الاب باقيا وان كان لو اعتق هو بعد ولادته من مولى المولى المولى المولى
جرحا كما كان لو كان المعقوب حرا بعد ولادته المولى المولى المولى المولى
الغريب المولى المولى فاذا اعتق الاب المولى المولى المولى المولى
حرا لاصل الاب مولى من مولا من مولا من مولا من مولا من مولا من مولا
عليه المسئلة الثانية لو انكر المولى بالعتق ولان حصة المعتق فلا عتق
عنه ولاد لولاه عليه بل هو مولى الام بل لا فرق في ذلك بين تقدم اللعاق
على العتق وتاخره وبين تقدمه على الولاد وتاخره عنها بل هو كذلك
وان اعترف به الاب بعد ذلك المسئلة الثالثة انما ينجح لولاه في امرت
من مولى الام المولى الاب ثم المولى المولى المولى المولى المولى المولى
مولى المولى ثم المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
الا ثم المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
مع عدم الجميع ثم المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى

للعقوب

قبلت او يقول احدها وسلي دى ونازل غاري وحرب حرب وسلي
وترى ونازل وان كان لا قوى علم وجوب هذه الكيفية الخاصة بالحق
الاكتفاء بالحق العقل عن ذكر الارث في اللفظ والعكس في وجه قوى نعم
يعتبر فيه مجموع الامر في نوازل صياغة الارث والحق والعكس الصحيح
ولا يعتبر فيه في احدى الوجوه اعتداد الضامن والضامن في غير ضمان الوالد
للاكثر في عقد واحد والعكس في غير كون حينئذ في عقد واحد
لا يعيد جواز ذلك على الترتيب بمعنى انه يتولى شخصاً ثم يتولى اخر
لا يعيد علم اعتبار ما ذكر في العقود لان من لا لا فاعاد الحق في الميراث
والمقارن في الاعجاب والتبويل وتقدم الاول في ما فيه لا هو اشبه
سوى في الاستنباط والمبدأ وان كانت كهيئة التفسير في تركه من الشا
رضا الطرفين بل لا يعيد الاكتفاء بالفضل المشترك بما يدل على ذلك
ولا يكون حكم المعاملات بل هو على حال الارث بينهما بل يتفكر جريان
الافاق فيه كما انه يشك جريان الحيازة في نعم الظاهر جواز الوكالة في
اخذها الموجب والمقابل فيه مع الوكالة او الولاية او الوصاية في غير ذلك
والوصى ايضا عن حما الولاية عليه بالظاهر جريان الفضولية فيه
وهل يجري في السلم والكافر على ان يكون للمسلم الضامن انك القاتل
العكس فالظاهر علم جواز ولا يتعلل حكم الضامن الى الوارث كما ان
الضامن لا يرث الا اذا كانا منضامين ويعتبر في المصنف ان يكون

سنة

سائبة لا ولا عليه لاحد كالعقود فكأنه في نذر الميراث من ضمان او حركه
لا وارث له مناسب اصلا فلو كان المصنف حنبلة وارث ولو كان
الضامن بالكلية اما لو ظهر جرحا الضامن ثم نذر له بعد ذلك مثلا في ضمان العقل
او ضمان الرق وجها انقضى الاول وبذلك لا يكون الميراث بهذا السبب لا يكون
الا بعد فقد كذا في ضمان المولى نعم ميراث ميراث الزوج والميراث في ضمانها
وهو موقوف على الارث بالامانة والله العالم الفصل الرابع في الامانة
المأخوذة من ميراث السلا وارث من الوارث بل قد عرفت انه لو كان الارث
المال عليه وروى على الامانة نعم لا يرث على الارث فيكون ما نذر على نفسه بالاعلى
فما نذر بها فان كان حركه وضع اليد يرضع به ما شاء وان كان عليه السلام عما
كما في هذا الزمان على الله فيه نعم به في نذر الشجر والاولى في نذر النخل
فيهم والله العالم والمخافة فعنه مسائل الاولى اذا تمتع الميراث في
او اليبس فان لم يجمع عليه احد من الارث جرحا كهم حركه او معتق او
ضامن او ملكا في الارث بها مشاركة الميراث بالارث منها وان نذر عنه بالارث
لا نذر يجبه فلو كان مع العم الذي هو خال الخال ليق مع عم اعم فكم يكون صحيح
كل اوها تفكيك وخالف نعم خرج عن الميراث المحرقة بالارث في الميراث
خاصة في جميع حواشي السبب في هذا المعنى مع الذكر المقدر في حق في مثل
المقام لو نذر فيه عم لا يورث مع العم اللاب الذي هو خال يجبه من جهة العم في حق
جهة الميراث خاصة والله العالم المسئلة الثانية ميراث ولد الملائكة ولد وامه والزوج

هو زوج الوتر جازع
هو ابن عم وبنيت
عم هو زوج بنات
احدها الاخرى
من جهة الملائكة
هو خالام ومعتق

والزوجة دون ابية وحيد فلام السلام والباقي الولد ان كان ذكر او ذكرا
وان في الذكر سهمان ولا في سهم وان كان ان في فلهما النصف مع الاتحاد
والفطان مع العقد والباقي ردها عليها او عليها في الامانة على حسب ما عرفت
عقود ولو لم يكن كلام كان لها الثلث تسمية والباقي على الامانة ولو لم يكن
يكن الاول له اختص في الارث بهم دون الاخوة نعم مع علم الام والاولاد
الاخوة لها واولادهم والاحاد لها وان علوا استر بين في نذر الارث في نذر
مع علمهم ميراث الاخوان والمخالات خاصة طرفة في نذر ميراثهم وفي
جميع هذه المسائل ميراث الذكر الا في سواء فان علم قرابة الام اصلا فلو لم يكن
ثم الضامن ثم الامام عليه السلام ولا زوج والزوج ميراثا نذر ضميمه ما مع كل
درجة من هذه الدرجات وهو النصف للزوج والربع للزوجة مع عدم الولد
ونصف للزوجة ميراث قرابة امه من الاخوة والاخوات فافهم المسائل
والاحاد والجدات على الاصح نعم لا يرث ابو ولا من يترب به كما انه ميراثهم
او مع اموات الاب بفاخرة هو دون الاب وان عاققوا كما في نذر اموات
الاموات من جهة فالاقرب لا يرثهم ولا يرثونه وان عاققهم ايضا في
المسئلة الثالثة لو خلف ابن للملائكة اخيه احد الاب وام والاخر لها
سواء وكذا لو كانا اختين او اخا واختا واحدا هو الابوين ولا يرث الام فان لم يجمع
سواء كالاخوة والاخوات لها امرت من سقوط الاب بالقبلة والوصية
يعلم الحال فيما لو خلف ابن اخيه لابيه وامه وابن اخيه لاهم او خلف اخا واختا

لا يورث

لا يورث مع جده او جده الام ولو باق لا للملائكة من ابية وامه فذلك انه انما من ابية
لم يجبه ميراثه فكان في ميراثه نذر خاله وحده الا من الام والسيد والباقي
من الاب المسئلة الرابعة اذا مات له ولد وارث لها سواء في ميراثها ولو كان معه
ابوان لها واحد لها السدس او واحد لها السدس والباقي ان كان ذكرا
وان كان ان في النصف لها والباقي ميراث ميراث السجاء اخا او اربابا المسئلة
المسئلة الخامسة لو كان له ولدان فماتوا ميراثا بلا ميراث دون الارث في ميراث
كلية هذا السدس من الارث لو مات قبل ولدان فماتوا ميراثا بلا ميراث دون الارث في ميراث
ولدا من الطرفين في ميراثه لولد دون ابية وامه فذلك ان ميراث ميراث ميراث ميراث
فالولد العتق ثم الناس ثم الامام نعم الزوج والزوج ميراث ميراث ميراث ميراث
الولد ولا يجمع ميراث المسئلة السادسة اذا مات له اب عند السلطان من ميراث
الولد ومن ميراثه لا فله ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
الحق وهو ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
من ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
او ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
فمن نذر ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
فان امته اخذ المال كله وان نذر ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
ذكر ولد او انا ولا ولد او ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
ماتة نعم لو كان مع الحق ذكر في حق كان له نذر ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث

حينئذ من سبعة دوا كان معها اني كان لها سهران فمحيبته
من ستة كانها من خمسة وكان مع الحقي اني خاصة وبالجملة على نصف
نصيب الرجل ونصف نصيب الجنى اي نصف الثلث من الثلث فيكون الثلث
ارباع سهم الذكر او سهم انثى ونصف سهم خنزير فيكون الثلث
الفرصة مرتين ويخرج في مرة ذكرها والاخرى انثى وتطلى نصف النسيب
كما يطلى شاة كما من الذكر والاخرى نصف النسيب على النصف
ايضا ولكن الاول الصق الاول ومن الاول تمام الكلام في كثير من ذلك
وفي الفوارق بين الطرفين وفي طائر صوم اجتمعها مع غيرها من
حتى الزوج والزوج نيل الخط كتابا الكبير المسئلة الشافعية من النسيب
خرج الرجال ولا يخرج النساء ولا غيرها مما يستحق كلاً من كان
عن شخص وملايين في قبله او لم يولد من نسيب من نسيب البول منها
ومن نسيب من لا يخرج واحد من النسيب من نسيب من نسيب من نسيب
ثالث ليس يخرج لا قبل ولا بعد ولا نسيباً ما بالكلية في نسيب
بالله يورث بالفرقة على الاصح المسئلة العاشرة من له لسان ولدان
على حق واحد فمن في حمله ان الذي يغار من امره لسان ضد
في حق واحد من غير نسيب فاعلم ان هذا هو على هذا وهو غير انه
بلى ولا كذا كذا ناسا لكن يعلان جميعا على حق واحد وقد اختلفوا
فان ابتهاجها واحد وان نسيبها واحد فافهم ان المسئلة الحادية عشر

المكران

الحمل وان كان نطقه حال موت المورث يورث اذا علمت ولا ترحبها
الاستهلال او غير من غير فرق بين الذي يورثها فان مات سبعة
كان نصيبه لوارثه وان لم يكن مستند لحيوة نعم لو سقط اصيبا لم يكن النسيب
وان خربا البطن بل وان علم انها حركة حتى ولو خرج نصف واستهلال سقط
ميتا لم يورث ولم يورث في الاقوى ونسيب العلم بوجوده عند الموت لم يكن
بالنسيب ويعلم ذلك بان تارة ما دون ستة اشهر من حين وفاة الاول
الحمل مع عدمه وعلى الام وطنا جميعا بسبب استواء الولد والملا والحق على
كل حال يورث العمل بنصيبه كمن احبها اما لو اخرج مع حبس
ذكر على الثلث وذكر له الثلثان او اخرج اعطيت الثلثين وذكر له الاثر
اخص حتى يبين الحمل فان ولد حيا كان من والزوج المذكور بينهم على
حسب ما يقتضيه حال الحمل فان ولد ميتا حقق باقية بالولد الموجود
كان محجوباً به كالاخ للثب لم يعط شيئاً حتى يبين الحال ومن كان لا يورث
اعطى النسيب الا ان كان محجوباً من الحمل من الاعلى الى كذا وجره فان
ولد ميتا اكل النسيب وان ولد حيا ورثه حال وفاته المذكور على حسبها
وان كان لا يورث لا يورث بوجوده كمن يورثه الزوجة اذا كان معها ولد
يعطى كمن يورثها والذي يورثه عدم كون الزوجة حية على وجهه
تلت ذلك المعزل لم يكن للحمل شيء بل لغيره معهم فيما يقتضيه فرض
ولو سقط بنفسه او بحياة غيره اعتبر بالحركة التي لا تقدر الا من حي دون

او من علمه بيقوم مقام العلم بنبغي الارث حينئذ مطلقا او من المقدم
بالاخرى عدم ثبوت حكم الفرق والملازم عليهم الموت بسببها كالمقتضى
والمرور من هذا وان اشبه لئلا في موتها عن اشتداد الفرق وانما يكون
لغير من الورثة لا يخلو جريان حكمهم في الفرق والملازم لغيره والطين
النقط او البا لورثة او نحو ذلك او باسخدام جيل او انكسار شجرة او وقوع
بيت شعراء او نحو ذلك لا يتقدم من اشكال ان كان لا يورثه
في ذلك وغيره مما يصح موتاً بالفرق والملازم نعم الظاهر عدم جريان حكمهم عليهم
اذا نزلت وفاة الفرق والاشهاد ولكن لم يعلم السابق من الفرق ولا من المروج
الملازم ولا في الموت حتى لا ينفك الموت بسبب الفرق والملازم
نعم تاريخ موت احدها بخبره نعم الحكم بالاشهاد في كل حال واستحقاق
النوارث في غير الفرق والملازم عليهم والنوارث فيها لعل الاخير لا يخلو
من قوة والملازم بالفرق في الفرق من كل من كان حيا بعد موت الآخر فيعطى
ارثه نعم الاصح لا يورث الاثر في تارة من من غير الاول في المقتضى
بينهم في صلح المال والاولى طارئة وحسب الفرق بين تقديم الاقوى في
الارث ثم الاضعف وبني العكس ولو عرق زوج وزوجة فرضت من الزوج
اذا ان شئت فقل في الزوجة ثمها او زوجها ثم فرضت من الزوجة يعطى
الزوج نصيبه لزوج او النصف من ثمنها الاصلية لانها وما ورثته وان شئت
عكست فان كان الاول الاول وكذا الفرق اب وان يورثه الاب ثم يورث

منهم

المقتضى الذي يحصل طبعاً لا اختياراً والله العالم المسئلة الثانية عشر
الغائب الذي سقطت اثاره وانما فلم يعلم حيوة ولا موته يترتب
بالاخرى تحقيق موته ولو بان يقتضي ذلك لا يعيش مثل الغائب على
الاصح فيحكم حينئذ بغير اثاره لورثة الموجودين في وقت الحكم الا ان مات
قبله ولو سبق الا ان علم موته قبله ولو بالبينته هذا بالنسبة للموت
واما وارثته فالاقوى معاملة معاملة حتى الى المدة المزبورة فيعطى
نصيبه ويكون كسبيل مال فان كان خلو ذلك عمل على ما تبين والله العالم
المسئلة الثالثة عشر اذا عرفت اثنان ورث بعضهم من بعض ولا يكلف
احدهما البينة لكن الظاهر عدم بقدر اثارها لغيرها من ذوي
النسب ايها البا لبقادق ولو انك احدهما لم يسبق منه في حق من سبق
الاخر كما انهما لم يسبق منهما اقرارهما مع معرفتهما شرعاً بغير ذلك
النسبة والله العالم المسئلة الرابعة عشر الفرق والملازم عليهم المقتضى
مع اشتبا حاله فلم يعلم اقرار موته ولا علمه يورث بعضهم من بعض
لم يكن لها عا مالا ولم يكن بينهم مورثة او كان احدهما يورث
كاخرى لاحدهما ولم يثبت الحكم المزبور وكذا لو كان الموت حقيقاً
واشبه الحال فلا يورث احدهما من الآخر ويكون ارث كل منهما الا غير
مورثة بل توارث بينهما لو كان الموت بسبب الفرق والملازم
مضلاً عن غيرهما وكان علم اقرار موتهما او تقدم احدهما بخبره على الآخر او

في علم

ایضاً

قال السيد عا لفرقة في بحث ابن تتر والسيد في المصحوب ^{الذي} قد عظم حظوا وما للاصفي
مقل نادك فاشعر الشوب كخبره وعدد ما كان للون ان حظوا ^{الذي} اقول
في هذين البيتين اشكال من جهتين احمدها انه يوفق بين المصحوب والمصنف مع
المرح الشافعي في افراد الاول اللهم الا ان يريد بقرينة الحفاطة من المصحوب ماعدا المصنف
فلا يلزم جعل قسم في جميع عالم وايضا الشفرة في حكمها لا يخرج من غروب اشكال يجب
الاستدراك اللهم الا ان يكون القسم مقفيا والاخر في معنى البيت الثاني ولا يمكن ان يكون
قوله وعدد فعل امر في التقدير فيكون المعنى ان الشوب الشوب وكفى حظوا اسد واستغنى
ما كان للون من نحو وكفى في هذه الخطاير والماثل لان معنى التديت هو التخيؤ
والخطاير ومعناها انك جاوز ما كان للون ان استغنيت من هذه الخطاير ولا يمكن
ان يكون وعدد فعلا مجزوا من العهد بمعنى التعود او يكون اقطا منه عند فانه الحفا
وتحتمل حال وعدد ما كان للون من فيكون السيد نافلا للقول بالى وقا للون ان شغنى

فَاَكْ بَعْدَ صَبْحِ ثَمَانٍ ٢١
وَبَاكْ بَعْدَ مَغْرِبِهَا ٢٢
عَلَى ظَهْرِ وَجْهِكَ بَعْدَ عَصْرِ ٢٣
عَقِبَ عَشَاءٍ فَفِيهِ رَامِ ٢٤

مسئله درگاه مسیح منکر گردیدین سه چهارم و بنابر چهار کذب است و متغیر بود و در گفت نخستین
و در اثبات آن معلوم شد هر چنانکه در گفت بوده و در آن سه احتمال است اول آنست که درگاه
نماز را تمام میکند ثانی آنست که اگر هنوز در رکعت اول است و داخل رکوع آن نشد بر میگزید
و دیگر گفت نماز را که تمام یکجا میآید و ثالث آنست هر نماز احتیاطا و با تکلیف قطع کرده و در رکعت
نماز را یکجا میآورد و چهارم آنست که نماز را تمام کرده و چهارم آنست

قال السيد الدرّة والفكر فيما لا يخفى من حصار مسجدها الرابض طاهر
 ويريح على الاظهر يتبع المحل فاسم عليها كما فيها شمل
 ويسقط الوضع على الجرد فيبقى بغيره في الوجود
 وكان فرضه فكلمه من البيت الوسط الى الجانبتين عالها بطلب العلم
 لا بعد وان تكون المحبرة بقدر الموضع المكسورة في جوب الاستيعاب فلما انجب
 استيعابها بافل ان كانت في موضع الفعل وبالرأى كانت في محل المسج
 كيب استيعابها ولا يكتفى على اقسامها كما اخذناه بعض الاصحاب او الذي
 ان الرية بقوله على الاظهر ويشهد بكون مراده من المضارع الاول ما ذكرناه
 التفرع الذي ذكره في المضارع الثاني وما ذكره من الحكم هو الحق لظهور الروايات
 الواردة فيه وكان الخلاف بين العكس ولم يحل كنهها في غير محالها كما لا يخفى

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تهران - ایران

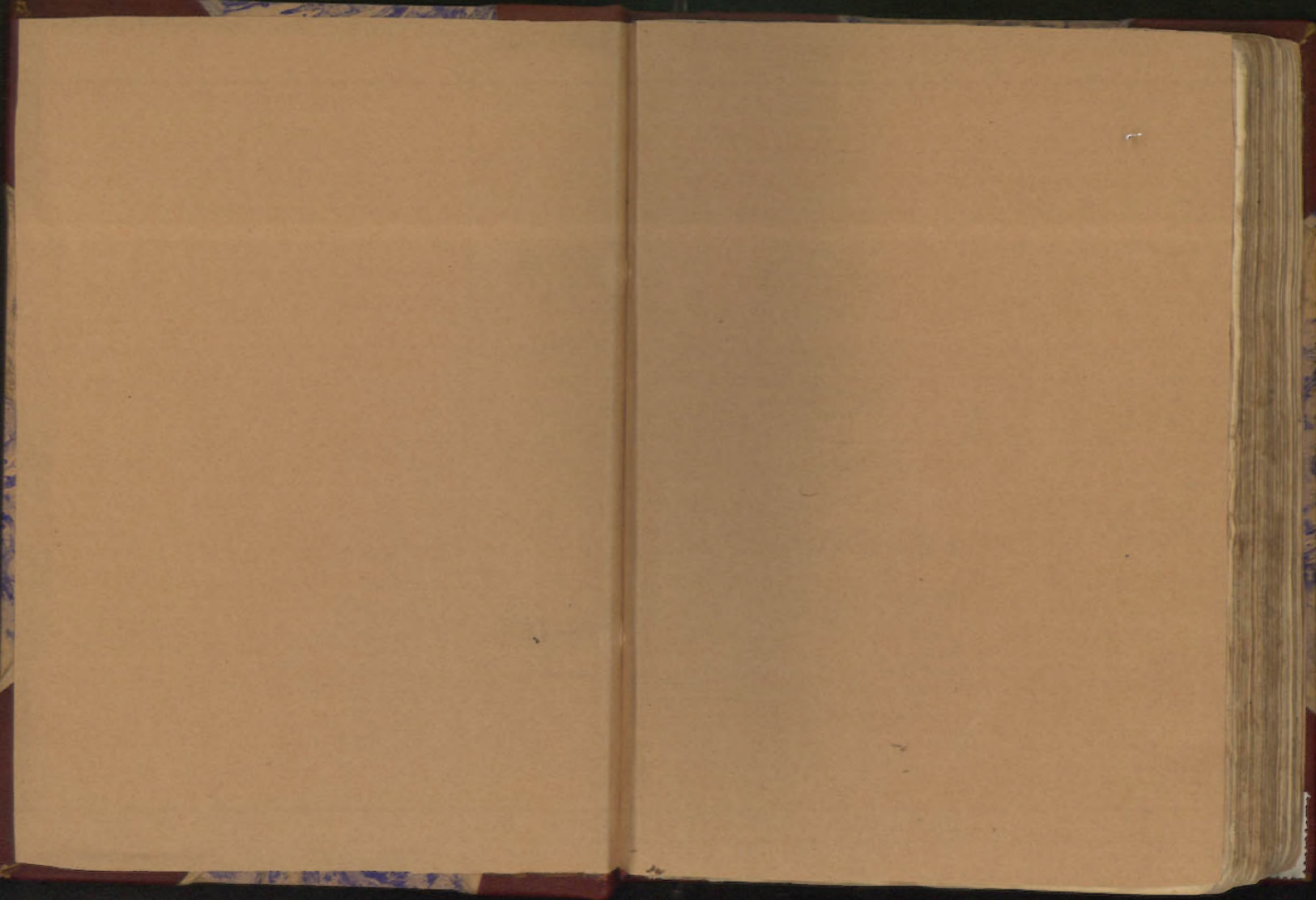
صار هذا الكتاب ملوكا لا فقر العباد
الحامد محمد جواد ابن الشيخ محمد طاب ثراه

فرع اذا عقد خفض فسبق اخره اعقد بعد الت

فصل خلف فلان في الصلاة لورع بن ابي عمارة

والوقت ان كانا سياسيا ما مضى المعالج ولهذا العهد

عبد الله ثناء في الحكم بيا كما لا يخفى في نفسه في حقه



خطی

